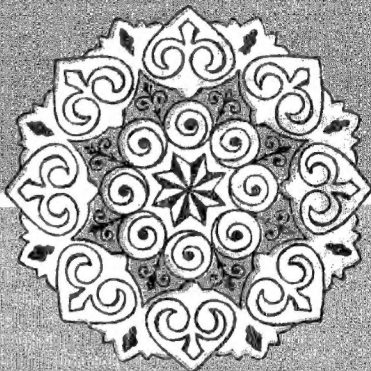


دراسات
الاسلام



الاجتهاد

في الفقه الاسلامي

للكاتب محمد الدسوقي

يصدرها - المجلد الثاني لسنة ١٤٧٥ هـ - القاهرة

العدد ١٤٧

دراسات في الإسلام

يصدرها

المجلس الأعلى للفتن الإسلامية
القاهرة

الأجنهاد

في الفقه الإسلامي

للككتور محمد الدسوقي

العدد ١٤٧
السنة الثالثة عشرة
١٥ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣
١٥ من يوليو سنة ١٩٧٣

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة

الله

جَلَّ جَلَالُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

« وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف اذاعوا به ، ولو ردوه
الى الرسول والى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم،
ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا » •

روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا الى
اليمن قال له :

« كيف تصنع ان عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بما في كتاب
الله قال : فان لم يكن في كتاب الله قال : فبسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : أجتهد رأى لا آلو • قال : فضرب رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : الحمد لله الذى وفق
رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم » •

« حديث شريف »

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .

وبعد فإن الفقه الاسلامي ثروة فكرية وتشريعية لم تعرف البشرية لها نظير في تاريخها الطويل ، فهذا الفقه يمتاز بالسعة والغنى بالنظريات القانونية في تنظيم الحقوق والالتزامات ومصالح المجتمع بصورة شملت كل شعب القانون المعروفة الى اليوم .. كذلك يمتاز بالموضوعية والتجرد من النزعات العنصرية أو الطائفية وبناء أحكامه على أسس التوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة ، فضلا عن مرونة أصوله ومصادره سواء ما كان منها نصوصا كالقرآن الكريم والسنة النبوية ، وما كان منها طرقا وقواعد ومقاصد كالقياس والاستحسان والاستصلاح (١) .

والفقه الاسلامي مع هذا أصيل في نشأته ومصدره ، وليس مستمدا من الفقه الروماني كما يزعم بعض المستشرقين ومن سلك سبيلهم من الباحثين المسلمين (٢) .

(١) انظر مجلة الوعي الاسلامي ، العدد الرابع عشر ص ٧٤ .
(٢) راجع الفقه الاسلامي والقانون الروماني للدكتور صوفي أبو طالب .

وقد اعترف بقيمة هذا الفقه ومنزلته واستقلاله مجمع القانون الدولي المقارن الذى عقد فى مدينة لاهاى عام ١٩٣٧ فقد أصدر قرارا بالاجماع بين فيه عدم وجود أية صلة بين الفقه الاسلامى والقانون الرومانى، وأن الفقه الاسلامى صالح لامداد التشريع الحديث بأحدث النظريات والقواعد .

كذلك اتخذت شعبة الشرائع الشرقية - وهى شعبة من شعب المجمع الدولي للقانون المقارن - فى مؤتمرها الذى عقد فى كلية الحقوق ببائيس فى يوليو سنة ١٩٥١ قرارا اجماعيا تضمن قرار لاهاى بالاضافة الى بيان ما فى مجموع المذاهب الفقهية من قيمة فقهية خالدة تصلح أن تكون خير مستمد للتشريع الحديث .

وقال المستشرق المجرى فيرى : « ان فقهم الاسلامى واسع جدا الى درجة أننى أعجب كلما فكرت فى أنكم لم تستبطلوا منه الأنظمة والأحكام الموافقة لبلادكم وزمانكم ^(١) » .

وقال سانتيانا فى كتابه « الفقه الاسلامى » :

« ان فى الفقه الاسلامى ما يكفى المسلمين فى تشريعهم المدنى ان لم نقل ما يكفى الانسانية كلها » .

ويقول شيريل عميد الحقوق بجامعة فينا :

(١) المدخل للفقه الاسلامى للاستاذ محمد سلام مذكور ص ٢٨

« ان البشرية تفخر بهذا التشريع واننا سنكون نحن الأوروبيين
أسعد ما نكون لو وصلنا الى قمته بعد ألفى عام » •

ويرى بعض المحدثين من العلماء ^(١) أن الفلسفة الاسلامية
لا يمثلها ابن سينا والفارابي بقدر ما يمثلها الشافعي وأبو حنيفة
وأخراجهما من أئمة الفقه والأصول ، وذلك لأن التراث الفقهي
تركت أصيل مستقل يدل دلالة لا مرية فيها على الفكر الاسلامي
النصافي الذي لم تكدره أو تطغى عليه الروافد الأجنبية •

وهذه الخصائص التي امتاز بها الفقه الاسلامي وجعلت له
تلك المكانة التي اعترف بها أحرار المفكرين في الشرق والغرب
كان مصدرها اجتهاد أولئك العلماء الذين ضربوا أروع الأمثلة
في البحث والدرس وتركوا لنا آثارا تشهد لهم بالمبقرية
والاستقلال الفكري الرائع •

وهذا البحث الذي كتبته عن الاجتهاد الفقهي في أدواره المختلفة
حاولت فيه دراسة الاجتهاد بغية الكشف عن جوانب أصيل من
جوانب ثقافتنا الانسانية الخالدة ، أملا في أن نستهدي فترات
الازدهار والحيوية في تاريخ الاجتهاد في حياتنا الفقهية
المعاصرة كي ندفع عن ديننا وشريعتنا تلك المزاعم المفرصة التي
تردد دائما بأن الاسلام ان كان قد صلح لعصر الجمل والصعراء
فليس بصالح لعصر الصاروخ والفضاء •

• (١) انظر تهديد لتاريخ الفلسفة الاسلامية للمرحوم الشيخ
مصطفى عبد الرازق ، ونشأة الفكر الفلسفي في الاسلام للاستاذ
الدكتور علي سامي النشار ج ١ ص ١٦٩ ط دار المعارف •

وقد مهدت للبحث بدراسة موجزة عن تعريف الاجتهاد وشروطه ومجالاته ومصادره كما أشرت الى أهم أسباب الخلاف بين المجتهدين .

وتحدثت في الباب الأول عن الاجتهاد في عصر البعثنة والصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين .

وجاء الباب الثاني لدراسة الاجتهاد في عصر التقليد فبين أسباب غلق باب الاجتهاد وآثاره في الدراسات الفقهية .

وعقدت الباب الثالث لتناول الاجتهاد منذ ظهور مجلة الأحكام العدلية الى الآن .

وفي خاتمة البحث أثبت أهم نتائجه وأكدت الدعوة الى الاجتهاد الجماعي والفردى .

على أنى درست الاجتهاد الفقهى دون اهتمام بأشخاص المجتهدين الا بالقدر الذى يساعد في القاء الضوء على ذلك الجانب الأصيل من جوانب تاريخنا الفكرى والحضارى ، كذلك لم أذكر أمثلة للواقعات والمسائل التى كانت موضع اجتهاد المجتهدين والا تضخم البحث وكانت دراسة أصولية وفقهية وتاريخية ، وليس الغرض منه سوى تقديم صورة مجملة مركزة عن الاجتهاد في أدواره المختلفة وعوامل قوته وضعفه ومع هذه اثبت بعض الأمثلة في عصر الصحابة والتابعين ، فقد كان اجتهادهم بالنسبة لمن أتى بعدهم من العلماء نورا يستضاء به في الاجتهاد .

وأخيرا فاني أرجو أن ، أكون قد وفقت في هذه الدراسة
وأطمح أن تكون عملا نافعا •

ونسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم •

« ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله
عليه توكلت واليه أنيب » •

المؤلف

تمهيد

- ١ — تعريف الاجتهاد وأدلة وجوبه •
- ٢ — شروط الاجتهاد •
- ٣ — مجال الاجتهاد •
- ٤ — مصادر الاجتهاد •
- ٥ — اختلافات المجتهدين ؟

تعريف الاجتهاد والدالة وجوبه

١ - للاجتهاد لدى الأصوليين والفقهاء تعاريف كثيرة مختلفة، ولكنها ليست متعارضة أو متناقضة ، ويرجع تباينها غالبا الى زيادة قيد أو شرط ، أو اطناب في تعريف وإيجاز في آخر ^(١).

٢ - والاجتهاد في اللغة مأخوذ من المشقة والجهد وبذل أقصى مايمكن بذله من الوسع في تحقيق أمر لا يكون الا بكلفة، ولذا يقال : اجتهد في حمل الصخرة ولا يقال اجتهد في حمل النواة .

وفي اصطلاح بعض الأصوليين : استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي . ومعنى استفراغ الوسع : بذلتمام الطاقة بحيث يحس من نفسه المعجز عن المزيد عليه ، وبهذا القيد خرج اجتهد المقصر وهو الذي يقف عن الطلب مع تمكنه من الزيادة على ما فعل من السعي فإنه لا يعد هذا الاجتهاد في الاصطلاح اجتهدا معتبرا .

وقيد الظن احتراز من القطع ، اذ لا اجتهد في القطعيات ،

(١) راجع ارساد الفحول للشوكاني ، وشقيح الفصول للعراقي .

وقيد الحكم بكونه شرعيا . احتراز عن الأحكام اللغوية والعقلية والحسية فلا يسمى من بذل وسعة في تحصيلها مجتهدا اصطلاحا ، وكذلك بذل الوسع في تحصيل الحكم العلمي فإنه لا يسمى اجتهدا عند الفقهاء وإن كان يسمى اجتهدا عند المتكلمين (١) .

فعلى الفقيه الذى توافرت فيه شروط الاجتهاد ان يبذل جهده فى استنباط الحكم الشرعى من الأدلة المعتبرة شرعا ، بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد على ما بذله وأنه لا يمكنه أن يفعل أكثر مما فعل و « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » .

٣ — وهو واجب على كل من تحققت فيه شروط الاجتهاد ، فإنه يصبح مكلفا شرعا باستنباط أحكام ما يجد من مسائل وما يقع من حوادث يراد فيها معرفة حكم الله ، سواء كان ذلك لنفسه أو لغيره ، بحيث اذا لم يفعل ذلك كان آثما الا اذا قام به غيره فيسقط عنه .

٤ — ويذكر علماء الأصول أدلة على وجوب الاجتهاد من الكتاب والسنة والنظر العقلى ، كما اهتم بعض العلماء بالكتابة فى هذا الموضوع ، فأفردوه بالتأليف ، وناقشوا المقلدين فى آرائهم وحججهم ، وبينوا ان الأئمة الأعلام كانوا يحذرون من أن يقلدوهم غيرهم ، وأن على كل مسلم أن ينظر فى أمر دينه ، وأن يكون ذا شخصية مؤثرة وأن يستعمل عقله فيما خلق له ،

(٢) أنظر كشاف اصطلاحات الفنون .

وَأَلَّا يَكُونَ أَمْعَةً إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَ وَإِنْ أَسَاءُوا أَسَاءُوا^(١) .

هـ — والدليل على وجوب الاجتهاد من الكتاب الكريم ما يلي :

أولاً : يدعو القرآن الى التفكير والتدبر ، ويحث على النظر في آيات الله « ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبواب » « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » « أو لم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السموات والأرض وما بينهما الا بالحق وأجل مسمى » .

وإذا كانت مثل هذه الآيات تجعل النظر العقلي السليم وسيلة من وسائل الايمان ، فإنها في الوقت نفسه تجعله أمراً مفروضاً في فهم الدين وادراك أسرارهِ وتطبيق أحكامهِ من باب أولى .

ثانياً : يدعو القرآن في آيات أخر الى العلم والتعليم ، ولا يسوى بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، ويذكر ان العلماء مكانة عالية ، وأن المرء كلما ازداد علماً ازداد من الله خشية ، وأن نعمة العلم من النعم التي يتوجه المسلم الى ربه بسؤالها وطلب المزيد منها « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم

(١) انظر الاقليد لأدلة الاجتهاد والتقليد ، والطريقة المثلّية في الارشاد الى ترك التقليد واتباع ما هو الاولى لمحمد صديق خان ، والقول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد للامام الشوكاني .

درجات » « انما يخشى الله من عباده العلماء » « وقل رب زدني علما » ، على أن العلم في الاسلام يشمل كل أبواب المعرفة التي تخدم الحضارة الانسانية وتساعد على أن يحيى الانسان تقيا صالحا حرا قويا ، يعرف كيف يستخدم ما خلقه الله له على أكمل وجه وأحسن غاية ، ولا ريب في أن دراسة الشريعة وفقه أهدافها من أهم العلوم التي يدعو اليها القرآن ، ليعبد الانسان ربه على هدى وبصيرة .

ثالثا : يذكر الأصوليون أن قوله تعالى : « ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » ، «واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطون منهم » ، نص في وجوب الاجتهاد ، لأن المقصود بالرد الى الله والرسول ، أى الى أحكام الله من الكتاب والسنة ، وذلك لا يكون الا بالبحث والنظر ، ليكون الاستنباط قائما على أساس سليم ، وإدراك واع لحال الأحكام ومقاصدها ، وسبيل هذا الاجتهاد فيكون واجبا .

٦٠ - أما الدليل من السنة فقول الرسول صلى الله عليه وسلم « اجتهدوا فكل ميسر لما خلق له ، اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » فهذا أمر بالاجتهاد ، وهو يقيد الوجوب لمن تحققت فيه شروط الاجتهاد .

وأيضا فقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم مماذا على اجتهاد

رأيه فيما لم يجد فيه نصا عن الله ورسوله ، فقد روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً الى اليمن قال له : كيف تصنع ان عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بما في كتاب الله قال : فان لم يكن في كتاب الله قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتجهد رأيي لا آلو . قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا حديث مشهور ولا شبهة في دلالة على وجوب الاجتهاد (١) .

٧ - أما النظري العقلي ، فقد جمل الله الاسلام خاتم الأديان وجعل شريعته صالحة لكل زمان وكل مكان ، ونصوص الشريعة من الكتاب والسنة محدودة ، وحوادث الناس متجددة غير محدودة ، ولا يمكن أن تفي النصوص المحدودة بالحوادث غير المحدودة الا اذا كان هناك مجال لتعرف أحكام الحوادث الطارئة بالاجتهاد في قياسها على نظائرها ، أو توجيهها الى تحقيق المصالح التي شرعها اليها الشريعة وبغير هذا تفقد الشريعة مرونتها وصلاحياتها لكل زمان ، وكل مكان (٢) .

٨ - واذا كان الاجتهاد واجبا كما رأينا ، واذا كان الاسلام

(١) انظر اعلام الموقعين ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) انظر أصول التشريع الاسلامي للاستاذ على حسب الله ص ٦٥ طدار المعارف ،

قد فتح للمسلمين أبواب المعرفة وحثهم على ولوجها وقبول كل مستحدث من العلوم النافعة على تقدم الزمن وتجدد أدوات الكشف ، ووسائل التعليم ، وإذا كان القرآن الكريم لا يتضمن حكما من الأحكام يشل حركة العقل في تفكيره — فان غلق باب الاجتهاد لم يكن له ما يسفده من الأدلة العقلية ، أو العقلية ، وقد أدى هذا الى نتائج غير طيبة في تاريخ الفقه الاسلامي ، فقد تعصب الفقهاء المقلدون لأئمتهم في كثير من الأحيان ، وأخلد غالبية الفقهاء الى ترديد آراء أئمة المذاهب ، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة البحث الحر والنظر المستقل ، وفي الفصول التالية شيء من التفصيل عن هذا الموضوع .

٩ — وهناك بعض المباحث الخلافية ، مثل هل يجوز خلو العصر عن مجتهد ؟ والفرق بين الاجتهاد والقياس ، وتقسيمات الاجتهاد وما يجب أن يستمر منه ولا ينقطع ، وما يمكن أن يتوقف لعدم الحاجة اليه ، وغير ذلك من المباحث التي لم أجد لها كبير أهمية في الحديث عنها هنا ، فضلا عن أن معظمها قائم على فروض نظرية ، ومناقشات جدلية ، وليست داخلية في نطاق الاجتهاد بمعناه السابق ، ويمكن لمن شاء أن يلم بها ، وأن يرجع الى ما كتبه الامام الشاطبي في كتابه القيم « الموافقات في أصول الأحكام » ج ٤ ص ١١٨ » .

شُرُوطُ الاجْتِهَادِ

١٠ - الاجتهاد فرض ، ولكنه ليس غرضا عينيا ، بمعنى أن على كل مسلم أن يكون متبحرا في دراسة الشريعة وفقهها ، ومعرفة كيفية صلاحها لكل زمان وكل مكان ، وكيف يمكن تطبيق الحكم الشرعى على كل جديد طارئ من المعاملات ، ولكنه فرض كفائى ، إذا قام به البعض سقط الإثم والحرَج عن الباقين ، فلا بد أن يكون في المجتمع الاسلامى طائفة متخصصة متفقهة في الدين « فلولوا نفر من كل فرقة عنهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم » فهذه الآية دليل على أن التفقه في الدين ليس فرض عين ، لأنها نصت على أن ينفر من كل فرقة طائفة لمعرفة أحكام الله ودراستها وفقهها بجد وجهد ، وصيغة ليتفقهوا في الدين على ذلك لأن صيغة التفعل للتكلف ، وليس المراد به معناه المتبادر ، بل معناه الشدّة في طلب ذلك لصعوبته (١) .

وأیضا لأن الزام جميع الناس بهذا فيه تضييع لأحوالهم

(١) تفسير الألوسى ٣/ ٣٩٠ . طبولاق .

واضطراب لأمرهم ، وانصراف عن مجالات علمية أخرى لابد
منها لتكوين مجتمع قوى فى كل ميدان من ميادين الحياة النافعة .
١١ - وهنا يجب التفرقة بين نوعين من العلم :

(أ) نوع لابد لكل مسلم أن يعلمه ، كالصلاة والزكاة
والصيام والحج فيعلم عدد ركعات الصلاة المفروضة والنافلة
وأوقات كل صلاة وما يوجب الغسل والوضوء ، وبعبارة أخرى
يعرف كيف يؤدى صلاته صحيحة شرعا ، وفى الصيام يعلم متى
يصوم ، وما الذى يفسد الصيام وكذلك الزكاة ، يعلم المقدار
الذى تجب فيه ، ولن تؤدى ، وفى الحج يعلم أنه واجب فى
العمر مرة واحدة ولا يجب الا عند الاستطاعة وأن له أشهراً
معلومات ، وآداباً وشعائر لا يتم الحج المبرور الا بها وغير
ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة مثل حرمة الزنا
والخمر وقتل النفس التى حرم الله قتلها ، ووجوب الاحسان
الى الوالدين والجار القربى والجانب الجنب والصاحب
بالجنب ، وهذا النوع هو المقصود بقول الرسول صلى الله
عليه وسلم « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » .

(ب) نوع ليس فرضاً على كل مسلم أن يعلمه ، وهو كل علم
تحتاجه الأمة فى حياتها كالصناعات والفنون والفصل بين
الخصوم ، واقامة الحدود ، وهذا هو فرض الكفاية ، يتمين
أن يقوم به البعض دون تعيين ، وذلك بحسب ما يسره الله
'عباده وقسمه بينهم من رحمته وحكمته^(١) . والاجتهاد الفقهي
داخل فى نطاق هذا النوع الأخير .

(١) انظر تفسير القرطبي ج ٨ ص ٢٩٥ . ط دار الكتب .

١٢ — وإذا كان كل علم يحتاج الى وسائل لفهمه ، والالمام به ، بحيث لا يتسنى للباحث أن يكون مرجعا يوثق به في موضوع تخصصه الا اذا اتخذ الوسائل الصحيحة ، وتطلى بالصفات اللازمة ، فان الاجتهاد الفقهي يحتاج الى شروط كثيرة ، ووسائل متعددة ليكون المجتهد أهلا لهذه المهمة العلمية الجليلة .

وقد اشترط الأصوليون في المجتهد الذي يستأهل وصف المجتهد اجتهدا كاملا شروطا مختلفة أهمها :

١٣ — العلم بالكتاب والسنة : أما الكتاب فهو مصدر هذه الشريعة السمحة ودستور المسلمين الى يوم القيامة ، ومعرفة المجتهد بالكتاب الكريم تقتضى منه أن يكون عالما بدقائق آيات الأحكام ، وهى نحو خمسمائة آية وذهب بعض الأصوليين الى أنه لا يشترط حفظ القرآن كله ، بل يكفى أن يكون عارفا بمواقعه حتى يرجع اليه وقت الحاجة ، غير أن الامام الشافعى يرى ضرورة حفظ القرآن الكريم كله ، ولا ريب أن حفظ القرآن كله أولى من عدم حفظه ، أو حفظ بعضه فقط والفقهاء المجتهد اذا كان على علم تام بالقرآن ، وفهم لمعانيه وخاصه وعامه ، وناسخه ومنسوخه وكان مع ذلك حافظا له كله ، يكون أقدر على تعرف الأحكام . من غيره والقول بأن آيات الأحكام نحو خمسمائة فقط غير مسلم ، اذا قصد به الانحصار فى هذا المقدار ، لأن سواها من الآيات حتى تلك التى سيقى لمجرد القصص والأمثال دالة على الأحكام بطريق التضمن والالتزام . أما السنة ، فان المجتهد يجب عليه أن يكون على علم بالسنة القولية

والفعلية والتقريرية في كل الموضوعات التي يتصدى لدراستها، وقد اختلفت أقوال الفقهاء والأصوليين في المقدار الذي يتسنى للفقيه أن يلم به من الأحاديث النبوية ، وهى أقوال يمكن أن تكون صدقاً لظروفهم ، ومدى تيسر سبل العلم في زمنهم ، أما اليوم ، وقد وصلت إلينا السنة مجموعة مصنفة مشروحة ، فقد أصبح على المجتهد — كما يرى الامام الشوكاني بحق — أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة ، وأن يكون ممن له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف ، ولا يشترط أن يكون حافظاً للسنة المتعلقة بالأحكام ، بل الشرط أن يعرفها ويعرف مواضعها وطرق الوصول إليها ، وأن يكون على علم برجال الحديث ، ومعرفة بعلم الجرح والتعديل .

١٤ — العلم باللغة العربية : ان مصادر الشريعة ونصوصها في أرقى درجات البلاغة العربية ، ولا يمكن فهمها وتفسيرها ورد فيها من الغريب ونحوه الا بعد دراسة اللغة العربية دراسة دقيقة وافية ، وقد حدد الامام الغزالي القدر الذى يجب معرفته من العربية بالنسبة للمجتهد فقال^(١) :

انه القدر الذى يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال الى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه ، وعامه وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومفهومه .

ومن هذا النص يفهم ان الغزالي يشترط العلم الدقيق

(١) المستصفى في الأصول ج ٢ ص ٢٥٢ ط بولاق .

والتبحر في اللغة حتى يصل في علمه الى درجة الاجتهاد فيها ،
والى درجة أن يضاهي في فهمها العربي الأصل .

ان من يتصدى لاستنباط الأحكام واستخراجها من القرآن
الكريم — وهو أدق كلام في العربية وأبلغه — لا بد أن يكون
علما بأسرار البلاغة ليتسامى الى ادراك ما اشتغل عليه من
أحكام (١) .

لقد كانت دراسة اللغة العربية وآدابها قديما سبيلا لدراسة
القرآن والسنة ، ورحم الله فقهاءنا الأعلام ، فقد كانوا أئمة في
اللغة وأئمة في الاجتهاد .

١٥ — معرفة مواضع الاجماع : أى القضايا التى أجمع
الفقهاء المجتهدون عليها « ومواضع الاجماع التى لا شك فيها
هى أصول الفرائض كالصلاة وعدد ركعاتها ، وأوقاتها ، والزكاة
وأصل فرضيتها ومقاديرها ، والحج ومناسكه ، والصوم ووقته ،
وأصول الوارث والمحرقات من النساء وغير ذلك من الأحكام
التي تواترت الأخبار بالاجماع عليها ، من عصر الصحابة الى عصر
الائمة المجتهدين ومن جاء بعدهم (٢) » .

وأهمية معرفة مواضع الاجماع ترجع الى أن الفقيه المجتهد
يجب عليه ألا يفتى بما يخالفها ، لأنها أصبحت من الأمور

(١) انظر محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية للشيخ ابو زهرة
ص ١٠٥ ط معهد الدراسات الاسلامية .
(٢) المصدر السابق .

المسلم بها والمجمع على شرعيتها ، ومهما قيل من اختلاف الأصوليين حول حجية الاجماع وامكان تحقيقه في عصر من العصور ، فان المسائل والقضايا التي تواترت الاخبار بالاجماع عليها ، لا يصح له جهلها والقول بما يخالفها •

١٦ - معرفة مواضع الخلاف : اذا كانت معرفة مواضع الاجماع من الأمور التي لا بد منها للمجتهد ، فان معرفة مواضع الخلاف لا بد منها كذلك ، ففيها الى جانب الناحية العلمية درية ومران على فهم النصوص وطريقة استخراج الأحكام ، ومنها يعرف المجتهد اتجاهات الفقهاء في آرائهم ومذاهبهم ، فيمكنه أن يوازن بين الآراء المختلفة ويدرك الصحيح منها وغير الصحيح ، فتتكون له بذلك ملكة فقهية قديرة على الترجيح والموازنة واستخلاص الرأي الراجح •

وفي ذلك يقول الامام الشافعي رضى الله عنه في رسالته^(١) الأصولية المشهورة « ولا يمتنع من الاستماع من خالفه ، لأنه قد يفتبه بالاستماع بترك غفلة ، ويزداد به تثبيتا فيما اعتقد من الصواب ، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك ما يترك ، ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على ما يترك ان شاء الله » •

وقال الامام أبو حنيفة : « أعلم الناس هو أعلمهم باختلاف

(١) ص ٥١٠ تحقيق المرحوم الشيخ أحمد شاكر .

الناس ، وقد وصلتنا مجموعة من كتب الخلاف ، طبع معظمها مثل كتاب « البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار » واختلاف الفقهاء للطبرى ، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام القرطبي ابن رشيد الشهير بابن رشد الحفيد ، وغير ذلك من الكتب المتداولة الآن بين الدارسين والفقهاء .

١٧ - معرفة علم أصول الفقه : ان علم أصول الفقه ، علم يتوصل بقواعده الى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية فهو عماد الاجتهاد وباستهداء أسسه وقواعده يمكن استنباط الأحكام الشرعية التى لم ينص عليها استنباطا سليما .

ويرى الامام الغزالى أن أعظم علوم الاجتهاد يشتمل على ثلاثة فنون : الحديث واللغة وأصول الفقه (١) .

على أن علم أصول الفقه يمثل اتجاها فكريا (٢) لدى الفقهاء والمسلمين على نظريات هامة فى مناهج البحث وطرق التفكير ، لم يتوصل الى بعضها الا فى العصر الحديث ، وأرى أنه لا يليق بمثقف مسلم أن يجهل هذا العلم ، فضلا عن مجتهد يتعرض للأحكام الشرعية واستنباطها .

١٨ - العلم بمقاصد الأحكام : ان معرفة مقاصد الأحكام ، وادراك الغاية التى بحث من أجلها الرسول الكريم ، تجنب

(١) المستصفى ج ٢ ص ٣٥٣ .

(٢) راجع تهييد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ، ومناهج البحث عند مفكرى الاسلام للاستاذ الدكتور على سامى النشار .

المجتهد الانحراف في اجتهاده عن غايات الأحكام ، وهذا يتطلب منه معرفة بأحوال الناس وما جرى عليه عرفهم ، وما فيه صلاح لهم أو فساد ، وعلى الأحكام وقياس الاشياء على الاشياء ، ليستطيع فهم الوقائع واستنباط الاحكام الملائمة لمقاصد الشارع^(١) .

ويرى الامام الشاطبي في كتابه الموافقات ج ٤ ص ٥١ أن « النفوس ليست في قبول الأعمال الخاصة على وزن واحد ، كما أنها في العلوم والمصناعات كذلك ، فرب عمل صالح يدخل بسببه على رجل ضرر أو فترة (ضعف) ولا يكون كذلك بالنسبة الى آخر . ورب عمل يكون حظ النفس والشيطان فيه بالنسبة الى العامل أقوى منه في عمل آخر ويكون بريئاً من ذلك في بعض الأعمال دون بعض » ثم يقول ان المجتهد الذي وفق الى معرفة النفوس ومراميها وقوة تحملها للتكاليف وصبرها على حمل أعبائها أو ضعفها يعرف كيف يحمل على كل نفس من أحكام النصوص ما يليق بها بناء على أن ذلك هو المقصود الشرعي في تلقي التكليف .

فالفقيه المجتهد هو من يعرف ظروف مجتمعه ، ويعيش في مشاكل عصره ، اجتماعية واقتصادية ، ونفسية . . الخ وهذا يتطلب منه دراسة دقيقة للعلوم التي تعينه في هذا المجال ، خصوصاً في عصرنا الراهن الذي يموج بمختلف المذاهب والنحل والاتجاهات والآراء .

(١) انظر اصول التشريع الاسلامي للاستاذ على حسب الله ص ٧٥ .

١٩ - التقوى والورع : يجب على المجتهد أن يجعل الله غايته فيما يقول ويفعل ، وأن يستهدى الله في كل حالة ، وأن يكون الاخلاص لطلب الحق رائده وأسمى ما تطمح اليه نفسه . لانه بهذا لا يتعصب ولا يتحزب ، ولا يعيل مع الهوى أو يخضع للشهوات والنزوات .

وما أحسن ما كتبه الامام البغوى في هذا قال : « ومما يشترط في المجتهد أن يكون مجانباً للأهواء والبدع مدرعاً بالورع محتوذاً عن الكبائر غير مصر على الصغائر » (١) ومعنى هذا أن المجتهد لابد أن يكون ذا خلق دينى ، لان هذا الخلق هو الذى يمنع المرء أن يتكلف ما لا يحسن ، وأن يقول ما لا يعلم ، وأن يدلس فيما يروى ، وهو الذى يمنعه أن يشتري بآيات الله وايمانه ثمناً قليلاً من الثناء الخادع والمجد الزائف والعلو الكاذب ، وهو الذى يعصمه عن ارادة النصر بالباطل ، والاستعانة بحزب الشيطان على معصية الرحمن ، وهو الذى يصونه عن مظاهر اللجلجة والذبذبة والتمسك بالخطأ حينما ثم الرجوع عنه ثم الرجوع اليه كالذى استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه الى الهدى اثننا ، قل ان هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين (٢) .

٢٠ - وبعد فاذا كان القانون يعاقب من يمارس مهنة الطب أو المحاماة مثلاً دون أن يكون قد اجتاز مرحلة علمية خاصة ، وامتحاناً يثبت أهليته للقيام بهذا العمل - فان الاجتهاد في الفقه

(١) انظر رسالة الاسلام السنة السابعة ص ٢٢٩ .

الاسلامى ليس أمرا هينا ولا منصبا يرقى اليه بادعاء ، ولا يتدر عليه الا من تسلح بأسلحته ، وتحققت فيه تلك الشروط التى اشترطها الأصوليون — وهى ليست تصفية ، وانما هى شروط طبيعية يقضى بها العقل والانصاف — والا حيل بينه وبين أن يفتى فى دين الله بلا علم ولا دراية ، لان المجتهد موقع عن رب العالمين ، فاذا قال هذا حلال وهذا حرام ، وهذا جائز وهذا ممنوع ، فذلك حكم منه بأن الله أطل أو حرم ، أو أجاز أو منع ومن الذى يستطيع أن يتوسد هذا المنصب الخطير الا اذا كان كفؤا له ، محصلا لأدواته ؟ ! ...

مَجَالُ الْإِجْتِهَادِ

٢١ - سبق في تعريف الاجتهاد أن الأحكام القطعية لا مجال للاجتهاد فيها وأن الأحكام الظنية هي التي يصح فيها الاجتهاد ، وهذا يقتضى بيان الظنى والقطعى من الأحكام •

٢٢ - جاءت الشريعة الغراء بنوعين من الأحكام ، وذلك واضح لكل من درس القرآن والسنة دراسة علمية ، فانه يجد أن أحكام الشريعة تدور في فلك نوعين من الأحكام فقط :

الأول : الاحكام القطعية ، وهي التي ثبتت بالدليل القاطع الذى لا يحتمل تأويلا ولا شكاً ، وهي لهذا ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ولا يتصور الاجتهاد فيها •

الثانى : الأحكام الظنية ، وهي التي لم ترد على النحو الذى ورد به القطعى من ثبوته بالدليل المتواتر الذى لا يحتمل تأويلا ، ومن ثباته على مر العصور والأزمن ، وهذا النوع هو مجال الاجتهاد فى الشريعة الاسلامية •

٢٣ - ويقسم بعض النباشرين الأحكام القطعية ثلاثة أقسام :

(١) العقائد وما يتصل بها مثل الايمان بوحداية الله

سبحانه وتعالى والايمان بهلائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر
وما فيه من ثواب وعقاب وأن محمدا صلى الله عليه وسلم آخر
الأنبياء ، والقرآن الكريم آخر الكتب المنزلة ، وأنه جاء للناس
كافة الى أن يرث الله الأرض وعن عليها •

فهذه الأحكام لا مجال للاجتهاد فيها ، ولا يجوز لاي انسان
مهما كان أن يقول فيها برأيه واجتهاده ، لأن هذه الأحكام حقائق
ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان وليس هناك احتمال لثبوت
تغيرها ، أو بطلانها •

(ب) أحكام يقينية قطعية نقلت اليها بالتواتر القطعي بنقل
الخلف عن السلف جيلا بعد جيل من عهد النبوة الى الآن ، وهي
أحكام يشترك في معرفتها الخاصة والعامة ، لأنها من
الضروريات التي يجب على كل مسلم أن يؤمن بها ، وذلك كفرض
الصلوات الخمس ، وعدد ركعات كل صلاة ، وصوم رمضان
ووجوب الزكاة على من ملك نصابها ، ووجوب الحج على
المستطيع ، وحرمة الزنا ، والربا وشرب الخمر ، وغير ذلك مما
هو معلوم من الدين بالضرورة ، فهذه الأحكام لا مجال
للاجتهاد فيها ، لأنها لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، فمن يدعى
مثلا أن الصلاة بعبثاتها المعروفة ليست مفروضة وانما يصح
أن تصلى لله كيفما تشاء ، فان دعواه مردودة ، لأن الصلاة
بصورتها المعهودة ، من الأمور التي اتفق عليها المسلمون ،
ونقلها الخلف عن السلف بالتواتر القطعي فلم تعد محلا
للاجتهاد •

(ج) القواعد الكلية التى أخذت من الشريعة بنص واضح ليس فيها ما يعارضه تقريراً أو تفريعاً ، أو استتبطت بعد الاستقراء التام وعلم أن الشريعة تجعلها أساساً لأحكامها وذلك مثل : « لا ضرر ولا ضرار » « لا يعبد الله إلا بما شرع » « الحدود تدراً بالشبهات » ونحو ذلك (١) .

٢٤ - أما الأحكام الظنية التى هى مجال الاجتهاد فتقسم أيضاً ثلاثة أقسام :

(أ) بعض النظريات الكلامية التى خاض فيها علماء الكلام وجرت بينهم مناظرات ومناقشات حولها ، فمثلاً اختلف علماء الكلام حول إمكان رؤية المؤمنين الله فى الدار الآخرة فبعضهم يرى أن المؤمنين سيرون الله فى الدار الآخرة وأن قوله تعالى : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ولا يرهق وجوههم قترولا ذلة أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون » دليل على رؤية الله ، لأن المقصود بالحسنى فى الآية الجنة ، ولهم مع هذا زيادة فى الجنة وهى رؤية الله تبارك وتعالى ، على حين يذهب آخرون الى أن رؤية الله فى الدار الآخرة غير ممكنة ، فالله أعظم وأجل من أن يرى ، فهذا الخلاف لا أساس له بالعقيدة ، لأنه لا يتعلق بركن أساسى من أركانها ومثل هذا كثير .

(ب) بعض الأحكام العملية : سبق فى أنواع القطعى ، أن هناك أحكاماً عملية نقلت إلينا بالتواتر ، فهى يقينية لا مجال

(١) رسالة الاسلام السنة الثامنة ص ١٧٤ .

للإجتهاد فيها مثل الصلاة وأوقاتها وعدد ركعاتها ، غير ان بعض الأحكام العملية تدخل في مجال الاجتهاد ، لأن أدلتها يجوز الاختلاف حول معناها وتفسيرها ، مثل مقدار الرضاع الذي يثبت به التحريم فالآية الكريمة تقول : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ، وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » وليس فيها تحديد لمقدار الرضاع الذي يحرم قيام علاقة زوجية ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك اختلافا كبيرا ولكل رأى أدلته وتعليقه^(١) . وكذلك مقدار ما يمسح من الرأس في الوضوء قال الله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » وقد اختلف الفقهاء في المفروض من مسح الرأس فرأى يقول : يكتفى بربع الرأس ، ورأى آخر يذهب الى مسح مقدار ثلاثة أصابع ويبدأ بمقدم الرأس ، وقال الأوزاعي والليث يمسح مقدم الرأس ، وقال مالك الفرض مسح جميع الرأس وإن ترك القليل منه جاز ، وقال الشافعي الفرض مسح بعض الرأس دون تحديد^(٢) .

فمثل هذه الأحكام ليست قطعية في أدلتها من الناحية التفصيلية ، فدالاتها ظنية ، لا من حيث ورودها ونقلها بالتواتر القطعي ولكن من حيث تحديدها لمقدار ما يحرم من الرضاع مثلاً ، إذ لم تنص على شيء من ذلك ومن هنا كانت مجالاً للإجتهاد .

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص ١٢٤/٢ . ط تركيا .

(٢) انظر المصدر السابق ج ٢ ص ٣٤١ .

(ج) بعض القواعد الأصولية أو الفقهية التي تفرع عليها الأحكام :

من المعروف أن لبعض المذاهب الفقهية أصولاً فقهية خاصة تتبع في استنباط الأحكام فلاخلاف أصول تختلف عن غيرهم من انفقهاء وللامام مالك بعض القواعد التي يقوم عليها مذهبه كعمل أهل المدينة والأمثلة على ذلك كثيرة ، ومبثوثة في كتب الفقهاء والأصوليين ولا بأس من الإشارة الى بعضها هنا .

القياس وهل هو طريق من طرق الاجتهاد ؟ الاستحسان وهل يصح القول به في دين الله ؟ أحاديث الآحاد وأقوال الصحابة هل تقدم على القياس ؟ المصلحة المرسلة ومتى يجوز الأخذ بها (١) ؟

٢٥ — والحكمة في ورود هذين النوعين من الأحكام في الشريعة الاسلامية أن أمر الناس لا يصلح إذا جاءت الأحكام والمسائل كلها على نمط واحد ، فلا يصلح في أمور العقائد وأصول الدين أن يترك الناس لعقولهم وأفهامهم وظنونهم ، كما لا يصلح ذلك في حقائق العبادات وصورها ورسومها ولا في أصول المعاملات التي تقوم عليها ، فكان من رحمة الله بالناس أن وقاهم شر التفرق فيها ، ورسم لهم دائرة محدودة واضحة المعالم ، يعرف من دخلها ومن خرج عنها ، وسما بالحقائق الواقعة عن أن تكون

(١) أنظر فيما تقدم وسطية الاسلام للشيخ محمد الدننى ، رسالة الاسلام السنة الثامنة ص ١٧٢ .

محل خلاف أو تنازع — أما الفروع التي لا يضر الاختلاف فيها ، سواء أكانت في الجوانب النظرية أم في الجوانب العملية ، فلم يكن يصلح أمر الفاس على توحيوها ، ولو أنها وجدت لجهدت العقول ، ولاصطدمت الشريعة في كل زمان ومكان بما يجد للناس من صور المعاملات ، وبما لا بد منه من مراعاة المصالح ، ودرء المفاسد لذلك كان من رحمة الله بالناس وحكمته في التشريع لهم ، ان يفتح للعقول مجال النظر ، وان يجعل من ذلك مددا لا ينضب معينه لما يجد من القضايا والصور ، ولما تسليق به الشريعة المصالح (١) .

(١) رسالة الاسلام السنة الثالثة ص ١٧٥ .

مِصَادِرُ الْإِجْتِهَادِ

٣٦ - للاجتهاد الفقهي مصادره العديدة ، وأصوله المختلفة ، غير أن تلك المصادر وهذه الأصول منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو محل خلاف أو بعبارة أخرى : منها مصادر أصلية متفق عليها من الجميع ، وهي « كتاب الله وسنة رسوله » ومنها مصادر تبعية متفق عليها بين جمهور الفقهاء لا يشذ عنهم إلا نفر يسير وهي الاجماع والقياس ، ومنها ما هو محل خلاف وجدل بينهم في اعتباره أصلاً ومصدراً وهي كثيرة تختلف حسب اختلاف المذاهب كالاستحسان والعرف ، المصلحة والاستصحاب والذرائع .

على أن جميع المصادر التي تستقى منها الأحكام ترجع الى أصل واحد هو ما جاء عن طريق الوحي ، فمصادر التشريع نصوص وردت في القرآن والسنة ، ودلائل أخرى أقامها الشارع ليهتدى بها عند تشريع الأحكام حيث لا يوجد نص فيها .

ونظراً لأن القارئ غير المتخصص في الدراسات الفقهية أو أو الأصولية سيجد في ثنايا هذا البحث مصطلحات لمصادر

الاجتهاد قد لايعرف عنها شيئاً رأيت أن أضع بين يديه تعريفات موجزة للمصادر المتفق عليها وأهم المصادر المختلف حولها •

٢٧ — أول هذه المصادر وعمدتها القرآن الكريم ، الكتاب الذى ختم الله به الكتب ، وانزله على خاتم الأنبياء والرسل وجعله هداية للتي هي أقوم ، فلا يضل من تمسك به وسار على هداه •

ويعرفه علماء الأصول بأنه اللفظ العربى المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المنقول الينا بالتواتر المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس ، والمجموع بين دفتى المصحف أوحى به للرسول باللفظ والمعنى ليحفظه ويبلغه للناس كما أنزل اليه: « ياأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » •

وقد جاءت الأحكام فى القرآن مجملة غير مفصلة ، كى تتسع أحكام التشريعة لجميع حاجات الناس فى كل مكان وكل زمان عن طريق الاجتهاد •

٢٨ — والمصدر الثانى بعد القرآن الكريم السنة النبوية ، وهى واجبة الاتباع فى جميع المذاهب الاسلامية ، وهى اما قولية أو فعلية أو تقريرية والقولية هى الأحاديث التى تلفظ بها الرسول كقوله عليه السلام : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » •

وأما الفعلية فهي ما صدر عن الرسول من أفعال يقصد بها التشريع مثل وضوئه وصلاته وحجه ... الخ .

والسنة التقريرية هي ان يسكت النبي عن انكار فعل أو قول صدر في حضوره أو في غيبته وعلم به ، مثل اقراره لمعاذ على ما قاله من أنه يجتهد برأيه اذا لم يجد في كتاب الله أو سنة رسوله نصا في القضية أو المشكلة التي تعرض له .

ومرتبة السنة تلي مرتبة القرآن ، لأن هذا مقطوع بتبليغه لنا جملة وتفصيلا ، على حين أن السنة مقطوع بصورها عن الرسول جملة لا تفصيلا .

والأحكام التي جاءت بها السنة قد تكون مؤكدة لما في القرآن أو مفسرة له ، وقد تكون مكمله ، أى أتت بحكم مسألة سكت عن حكمها القرآن ، على أن هذا النوع الأخير لا يخرج عن قواعد القرآن الأساسية .

والعلماء أقوال كثيرة في أنواع السنة ومدى حجية كل نسوع مما لا مجال هنا للحديث عنه (١) .

٢٩ — أما القياس فهو عند الأصوليين الحاق أمر لا نص فيه من الكتاب أو السنة بآخر منصوص على حكمه ، وتطبيق حكمه عليه لاشتراكهما في العلة التي شرع لأجلها الحكم ، وأوضح مثل

(١) انظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي للمرحوم الدكتور مصطفى السباعي .

يذكره العلماء ما قالوه من تحريم النبيذ قياسا على الخمر
لاشتراكهما في علة تحريم الخمر وهي الاسكار ، ولم يرد نص
في تحريم النبيذ ، وقد ورد النص في الخمر قال تعالى : « انما
الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه لعلكم تفلحون » .

ويرى جمهور الفقهاء أن القياس دليل من أدلة الأحكام
ولكنهم يتفاوتون في درجة الأخذ به ، فمدرسة أهل الرأي تتوسع
في الأخذ به ، على حين لا تتوسع في ذلك مدرسة الحديث
وبخاصة لدى الامام ابن حنبل ، ويمنع الظاهرية ^(١) وقصريق
من الشيعة الأخذ بالقياس ، ولهم أدلة في ذلك ولكنها أدلة
لا تسلم من الأخذ والرد .

٣٠ - ويعرف الاجماع بأنه اتفاق المجتهدين من الأمة
الاسلامية في عصر من العصور - بعد انقضاء فترة الرسالة -
على حكم شرعى .

ويرى بعض العلماء أن الاجماع لا يتحقق الا باتفاق جميع
المجتهدين لا يشذ أحد منهم ، ويرى آخرون أنه يتحقق باتفاق
أكثر المجتهدين . والاجماع قد يكون كلاميا وهو المسمى
بالقولى ، أو عمليا أو سكوتيا بمعنى أن يتكلم بعض المجتهدين
أو يعمل عملا فلا يجد من غيره اعتراضا بالقول أو غيره ، وهذا

(١) انظر ملخص ابطال القياس لابن حزم تحقيق الاستاذ سعيد
الامغنى طبع دمشق .

النوع الأخير يأخذ به أكثر الحنفية والامام ابن حنبل ، ولكن المالكية والشافعية لا يرونه حجة ولا يعدونه مصدرا من مصادر الأحكام .

وأما الاجماع غير السكوتى ، فيتفق جمهور الفقهاء على أنه حجة ومصدر من مصادر الأحكام التشريعية .

٣١ — والاستحسان يعرفه بعض العلماء بأنه المدول فى مسألة عن مثل ما حكم به فى أشباهها الى خلافه لوجه هو أقوى فالمجتهد قد تعرض له قضية ويجد لمثل هذه القضية حكما ، غير أنه لا يطبق هذا الحكم على القضية الجديدة ، لأسباب قسوية تجعل تطبيق الحكم موقعا فى الحرج أو الضيق فيعدل عنه الى حكم آخر فيه سماحة ورحمة ورفق بالناس .

والامام الشافعى أبطل الاستدلال به ، وروى عنه أنه قال « من استحسن فقد شرع » والمعروف ان التشريع ليس لغير الله .

ولكن الأحناف يستدلون بالاستحسان ويكثرون من الأخذ به، كما يأخذ به أيضا المالكية والحنابلة .

٣٢ — ويعرف العرف بأنه ما اعتاده الناس وألفوه فعلا كان أو قولا دون أن يكون معارضا لنص من كتاب أو سنة .

ويتفق الفقهاء على الأخذ بالعرف اذا أعوزهم الدليل من الكتاب أو السنة ، وهذا يؤكد مرونة الفقه وصلاحيته للتشريعة

لكل زمان وكل مكان وقيامها على تحقيق اليسر ومراعاة الأعراف
التي لا تخالف الدليل الشرعى .

٣٣ - وأما المصلحة المرسله فهي كل مصلحة غير مقيدة بنص
من الشارع يدعو الى اعتبارها ، لكن فى الأخذ بها جلب منفعة
أو دفع مضرة .

وللعلماء أقوال كثيرة تحدد معنى المصلحة التى يكون الأخذ
بها تشريعا ، وقد أخذ بالمصلحة الصحابة والتابعون وفقهاء
المذاهب الأربعة وعارض فى الأخذ بها الظاهرية والشيعة
الأمامية والآمدى من الشافعية وابن الحاجب من المالكية وقالوا
أن فتح هذا الباب قد يترتب عليه التأثير بالأهواء ومراعاة
مصالح ذوى النفوذ والسلطان غير أن ما وضع للمصلحة من
ضوابط وما اشترط لها من شروط يجعلها بعيدة عن الأهواء
المنحرفة والأغراض الفاسدة (١) .

٣٤ - والاستصحاب عند الأصوليين عبارة عن استبقاء الحكم
الثالث فى الزمن الماضى على ما كان ، واعتباره موجودا مستمرا
الى أن يوجد دليل يغيره أو يرفعه أو هو جعل الحكم الذى كان
ثابتا فى الماضى باقيا فى الحال حتى يقوم الدليل على تغييره ،
فكل أمر علم وجوده ثم شك فى عدم وجوده حكم ببقائه

(١) راجع المصلحة فى التشريع الاسلامى للاستاذ الدكتور
مصطفى زيد .

استصحاباً للأصل وكل أمر لم يعلم وجوده تم حصل شك في وجوده استصحاباً للأصل كذلك ..

وللاستصحاب أنواع مختلفة لا سبيل هنا الى تفصيلها وهو حجة شرعية عند المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية ، لأن الفطرة تقضى باعتبار ما كان على ما كان حتى يطرأ ما يغيره من وجود الى عدم أو العكس وأكثر الأحناف وبعض الفقهاء ذهبوا الى أن الاستصحاب لا يكفي دليلاً على بقاء الحكم ، وإنما البقاء نفسه يحتاج الى دليل جديد ولا يكتفى بدليل وجوده في الماضي .

٣٥ — وأما الذرائع فيقول ابن القيم عنها : الذريعة ما كان وسيلة وطريقاً الى الشيء ، وهي بهذا المعنى قد تكون وسيلة الى أمر مباح فتكون مطلوبة ومرغوبة وقد تكون وسيلة الى أمر محرم أو مفسدة فتكون ممنوعة ويجب سدها . وقد فصل ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين القول في أنواعها وجواز كل نوع أو حرمة .

ويعتبر الامام مالك للذرائع أصلاً للأحكام ، وكذلك ابن حنبل والظاهرية لا يأخذون بالذرائع ، وللشافعي وأبي حنيفة موقف يقرب من موقف الظاهرية في عدم اعتبار الذرائع لأن الأعمال لديهما تبنى على مادتها وصورها لا على بواعثها وغاياتها .

ولكن ما ذهب اليه الامام مالك وابن حنبل يتمشى مع حديث : إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى « كما يتفق مع

قاعدة « الأمور بمقاصدها ، كما أنه أقرب الى مقاصد
الشريعة (١) » .

وبعد فهذه اشارات مختصرة تلقى بعض الضوء على أهم
مصادر الاجتهاد الفقهي ، وهي اشارات لا تغنى عن الرجوع
الى المصادر الأصلية لمن شاء أن يستزيد ، فقد تناول علماء
الأصول هذه المصادر بالدراسة التفصيلية الدقيقة ، ورأيت ان
ما لا يمكن أن يذكر كله لا يترك كله .

(١) راجع المدخل للفقهاء الاسلاميين للاستاذ محمد سلام محكور
ص ٢٦٦ ط أولى .

اِخْتِلَافَاتُ الْمُجْتَهِدِينَ

٣٦ — مما لا يترتب فيه مسلم مؤمن أن رائد المجتهدين جميعا الحق والوصول إليه ، وأنهم قد اجتهدوا لأنفسهم ولغيرهم باخلاص لا نظير له ، ويجلد على البحث وصبر على متابعة . . صار مضرب الأمثال في حب العلم ورهينة العلماء ، فإذا وجدنا بينهم اختلافا بعد ذلك في الآراء والنظريات ، فليس مبعثه نزوة طارئة ، أو خصومة ذاتية ، أو رغبة في الخلاف ، وجبا في الشقاق ، ولكن هناك أسبابا أخرى أدت إلى هذا الخلاف ، ولا تحمل هذه الأسباب أى معنى من المعانى التى تسمى الكر هولاء الفقهاء الأعلام بل على العكس من ذلك تؤكد حرصهم البالغ على معرفة الحق ونصرتة ، والذب عنه ، وتدل كذلك على ماكان يتمتع به هولاء الفقهاء من عمق الفهم وأصالة البحث ، وهذا لا ينفى أن هذا الخوف قد ألبسه المقلدون المتعصبون رداء كريها من التحامل والتحيز والكيد فى بعض المصور .

٣٧ — وقد سبق أن الأحكام القطعية لا مجال للاجتهاد فيها ، لأنها لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، وأن الاجتهاد يصح ويجب فى الأحكام الظنية ، فاختلافات المجتهدين الأعلام تدور فى فلك

هذه الأحكام ، وما دامت الأحكام القطعية لا يتصور اجتهاد فيها
فإن الخلاف لا يتسنى أن يقع حولها •

وطبيعة الخلاف في الأحكام الظنية تقوم أساسا على رغبة
أكيدة في تحرى الحق ، فقد كان أئمة الفقهاء يبذلون قصارى
جهودهم في استخراج الأحكام الفقهية ، وأسمى ما تطمح إليه
نفس كل منهم أن يوافق قوله الحق ، وأن ينال خط المجتهد
المصيب •

٣٨ — وقد يرى بعض الباحثين أن القرآن الكريم يحذر من
التفرق ، وينفر من الاختلاف مثل قوله تعالى : « ولا تكونوا
كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات » ، فلا يجوز
أن تكون اختلافات الفقهاء أمرا مقبولا ؛ لأنها يمكن أن تكون
داخلة في مدلول هذه الآية التي تحض على الوحدة ، وتنفر من
الاختلاف ، غير أننا إذا أدركنا أن هذه الآية وأمثالها انما تنهى
عن التفرق في أصل الدين والتوحيد ، وما يطلب فيه القطع دون
الظن ، تبين أن دلالتها لا تنسحب على اختلافات المجتهدين من
الفقهاء ، لأن اجتهادهم ، كما يدور في فلك الأحكام الظنية دون
القطعية •

ولست بهذا أحبذ الاختلاف ولا أدعو إليه ، ولكن أردت أن
أشير الى أنه في مجال الدراسات الفقهية لا يعد قدحا وأن الفقهاء
لم يخرجوا في اجتهادهم على أصول دينهم •

٣٩ — على أن لهذا الاختلاف أسبابا كثيرة أهمها :

أولا : التفاوت في القدرات النفسية والعقلية : فالملاحظ أن الناس يختلفون اختلافا بينا في قدراتهم النفسية والعقلية ، ويندر أن تجد فردين يتفقان في الذكاء والادراك ، وتلك سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا ، وما دام الناس كذلك فلا مناص من أن تتفاوت نظراتهم وأحكامهم وخصوصا في المسائل التي تحتل الخلاف .

وإذا كان الإنسان يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها ، وتتلون ثقافته وعقليته بألوان الثقافة والتفكير التي تشيع في مجتمعه ومسقط رأسه ، فإن هذا يفسر لنا بعض أوجه الاختلاف بين الفقهاء ، حيث اختلفت مواطنهم اختلافا واضحا من الناحية الفكرية والاجتماعية والجغرافية فانعكس هذا الاختلاف على أفكارهم واتجاهاتهم العقلية ، وحكى التاريخ أن العراق كان موئلا لمدرسة فقهية عرفت باسم مدرسة الرأي ، وأن الحجاز كان موئلا لمدرسة أخرى عرفت باسم مدرسة الحديث وأن الامام الشافعي كان له مذهب في العراق ، فلما رحل الى مصر غير في آرائه وكان له فيها مذهب آخر عرف بالمذهب الجديد .

ثانيا : اللغة العربية لغة غنية بمفرداتها وأساليبها ، وأحيانا يستعمل اللفظ فيها بمعان مختلفة ، وقد تكون متضادة ، أو مشتركة ، والمعروف أن مصادر الشريعة ونصوصها في أرقى درجات الفصاحة اللغوية ، فكان الفقهاء يختلفون في تفسير بعض المفردات أو الأساليب ، ويذهب كل فقيه أو طائفة من الفقهاء وجهة خاصة في الفهم والتفسير ، وتكون نتيجة هذا ، الاختلاف في الأحكام الفقهية والآراء الاجتهادية ومن ذلك مثلا لفظ

« القرء » في قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فقد ذهب الحجازيون من الفقهاء الى أن معنى القرء في هذه الآية الطهر ، على حين ذهب العراقيون الى أنه الحيض ، وحجة ما روى عن عمر وعثمان وعائشة وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، أنهم قالوا : الأقراء • الأطهار ، قال الأعشى :

أفى كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزم عزائك
مورثة مالا وفى الحى رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائك

أما حجة العراقيين فهي ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال للمستحاضة : أحمدي عن الصلاة أيام أقرائك • وقال الراجز :

يارب ذى ضغن على قارض
يرى له قرء كقرء الحائض

وقد أدى هذا الى تباين الحكم في مدة المدة للمطلقة •

ثالثا : لا يختلف اثنان من الفقهاء أو المسلمين بأن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم الصحيحة هي المصدر الأول للتشريع الاسلامى بعد القرآن الكريم ، غير أن الاسلام قد منى بظلمة من المفسدين والحاقدين ، أسلموا ولم يؤمنوا ، وحاولوا أن يدخلوا على الحديث النبوى ما ليس منه ، يقصدون بذلك صرف المسلمين عن دينهم ونشر الأباطيل وأسباب الخلاف بينهم ، وقد دفع هذا كثيرا من الفقهاء ولا سيما من نشأوا في بلاد بعيدة عن المدينة ومكة الى التشدد في قبول ما يروى عن

الرسول الكريم من الأحاديث ، وكانت لهم شروط يجب تحققها ، سواء في متن الحديث أو في اسناده ليصح لديهم الأخذ به وبناء الأحكام عليه ، ويضاف الى هذا أن الصحابة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بزمان وجيز قد تفرقوا في البلاد ، وأن بعضهم قد سمع من الرسول أحاديث لم يسممها البعض الآخر ، وأن هناك تفاوتاً ملحوظاً بينهم في هذا عوأن هؤلاء الصحابة كانوا في كل مكان حياً فيه المنار الذي يهتدى به والأستاذ الذي يؤخذ عنه ، ويتخلق الدارسون حونه ، وكان من أثر كل ذلك أن أخذ فقهاء بأحاديث لم يأخذ بها آخرون ، أما لأنها لم تصح لديهم ، أو لم تصل اليهم ، ونجم عن هذا اختلاف في الأحكام وتباين في الآراء (١) .

٤٠ — وجملۃ القول أن اختلافات المجتهدين ، لا تعنى اختلاف الحق في ذاته ولكن اختلاف الطرق الموصلة اليه ، وأن هذه الاختلافات كانت بعيدة كل البعد عن النزوات والأهواء ، وأنها أخيراً تركت لنا ثروة من الآراء والنظريات يمكن أن نستمد منها اليوم ما نستهدى به في علاج كثير من مشكلاتنا الراهنة في ضوء شريعتنا الغراء .

(١) راجع الانصاف في التنبيه على الاسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم للإمام البطلاني ، وأسباب الاختلاف بين الفقهاء للأستاذ على الخفيف .

الباب الأول

الاجتهاد في عصره الأول

١. — عصر البعثة • ٢ — عصر الصحابة والتابعين :

٣ — عصر نشأة المذاهب

عَصْرُ الْبُعْثَةِ

٤١ - كان العرب قبل الاسلام أمة بدوية لها أعراف وتقاليد قليلة في مختلف شؤون الحياة ، وكانوا في بعض الأحيان ينزلون على حكم أعرافهم وتقاليدهم ويخضعون لما تعلية عليهم بيئتهم من قوانين ، وان كان هذا ليس دائما وبصورة منتظمة ، وكانوا قد نأوا عن جادة السبيل المستقيم في عباداتهم ، فاتخذوا الأصنام آلهة من دون الله ، وانحرفت لدى بعضهم عاطفة الأبوة انحرافا غريبا ، فكان الرجل اذا بشر بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون ، أو يدسه في التراب ، وفشت بينهم خلال الثأر ، وما تجره من اثارة الحفيظة والشحناء ، واراقة الدماء وعلى الجملة فقد كان المجتمع الانساني عامة * والعربي خاصة في حاجة ملحة الى هداية السماء ، تجنب الانسان طريق الظلام وتفتح أمامه سبيل الهدى والخير والسلام *

٤٢ - وجاء محمد صلى الله عليه وسلم برسالة ليخرج الناس من الظلمات الى النور ، وليبدل من الأعراف الفاسدة ، والتقاليد الباطلة نظما تسمو بكرامة الانسان ، وتكفل له السعادة في الدارين ، وقد واجه الرسول - كما هي سنة الله في أنبيائه -

مصاعب جمة ، ولكن الحق تغلب في النهاية على المبطل ، وأصبحت كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى •

ولم تكن رسالة محمد خاصة بقومه كغيره من الأنبياء السابقين ولكنها رسالة عالمية ودعوة للبشرية كافة على تباين ألوانها ولغاتها وأعراقها ، ولهذا جاءت صالحة لكل زمان وكل مكان حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، ومن ثم كانت نبوة محمد خاتمة النبوات ورسائله آخر الرسالات •

٤٣ — وكانت معجزة محمد ذلك الكتاب العزيز الذي رسم للبشرية كافة في مختلف العصور والبقاع منهج الهداية والإصلاح والتقدم والحضارة والوئام والسلام •

وقد أنزل هذا الكتاب الكريم على الرسول منجما طوال عصر البعثة وارتبط كثير من آياته في النزول بأحداث وقعت أو بسؤال كان يسأله الصحابة الرسول (١) •

ولم تكن مهمة الرسول تبليغ ما أنزل عليه فحسب ، ولكنه عليه السلام كان — مع هذا — يوضح ما جاء بهما في كتاب الله ، ويفصل ما جاء مجملا ، ويفسر ما يحتاج الى تفسير ، وقد أخبر الله في كتابه العزيز عن مهمة الرسول بالنسبة للقرآن أنه مبين له وموضح لراميهِ وآياته حيث يقول الله تعالى في كتابه :

(١) جاء في المواقف للشاطبي ج ٤ ص ١٨٤ أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ما سأله إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض صلى الله عليه وسلم ، كلهن في القرآن •

« وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم
يتفكرون » (١) .

٤٤ - وكان المسلمون يسألون الرسول عما خفى عليهم ،
كما كانوا يلجأون اليه اذا نزل ببعضهم أمر لا يدري وجه الحق
أو الصواب فيه ، وكان الرسول يجيبهم أحيانا برأيه وأحيانا
ينتظر وحى السماء ، وكان الوحي ينزل بغير ما رأى أو حكم به
في بعض القضايا كما حدث بالنسبة الى أسارى بدر فقد قبل
الرسول من المشركين الذين أسروا في غزوة بدر الفدية كما
أشار أبو بكر بذلك ولم يأخذ برأى عمر بن الخطاب في قتلهم ،
ونزل بعد ذلك قوله تعالى : « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى
يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله
عزيز حكيم ، لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم » (٢)
عذاب عظيم » (٣) .

وعتاب الرسول في هاتين الآيتين دليل على أن اجتهاده في أخذ
الفدية دون القتل لم يصحبه توفيق الله كما لم يصحبه كذلك
حين اذن لبعض المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك بأعذار قبلها
الرسول على ضعف فيها (٤) .

(١) الآية ٤٤ في سورة النمل .

(٢) أي من الفداء بديل قتل الأسرى .

(٣) الأيتان ٦٧ — ٦٨ في سورة الأنفال .

(٤) انظر الفكر السامي للحجوى ١/٥٤ ط : تونس .

٤٥ — ومع أن القرآن الكريم قد أشار الى بعض الوقائع والاحداث التي اجتهد فيها الرسول ، وروت كتب السنة والسيرة بعض الأقضية التي اجتهد فيها أو اجتهد فيها الصحابة في حياته فأقرهم على اجتهدهم أو لم يقرهم عليه — مع هذا اختلف الأصوليون والفقهاء حول اجتهد الرسول وهل يجوز له الاجتهاد وهل وقع منه ؟ لقد كثر كلامهم في هذا الموضوع واختلفوا به اختلافا كبيرا (١) ، فمنهم من ذهب الى أن الرسول ليس له أن يجتهد لانه مأمور باتباع الوحي ، ولانه كان ينتظره للإجابة على ماكان يوجه اليه من سؤال ولأن الاعتماد على الاجتهاد أضعف من الاعتماد على الوحي لجواز الخطأ في الأول دون الثاني ، أما أن الآيتين القرآنيتين « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى » (٢) قصرتا كل مايصدر عن الرسول على كونه وحيا يوحى ولو كان له أن يجتهد ماكان كل كلامه صادرا من وحي (٣) .

ومن الفقهاء من ذهب الى أن الرسول كان مأمورا بانتظار الوحي أولا وأنه كان له الاجتهاد اذا اخيف فوت الحادثة ولم ينزل عليه وحي في شأنها .

وهناك من رأى أن الرسول كان مأمورا بالاجتهاد في أحكام الحروب والأمر الدنيوية دون غيرها من الأحكام (٤) .

(١) انظر مثلا الأحكام في أصول الأحكام للامدى ج ٤ ص ٢٢٢ ط المعارف سنة ١٣٣٢ هـ وتيسير التحرير شرح محمد أمين المعروف بامير بادشاه ج ٤ ص ١٨٤ ط : الطبى .

(٢) الأيتان ٢ ، ٤ في سورة النجم .

(٣) الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٢٢٣ .

(٤) انظر تيسير التحرير ج ٤ ص : ١٨٤ .

٤٦ - ولكن جمهور الفقهاء والاصوليين يذهب الى جواز الاجتهاد للرسول ، وأنه قد وقع منه ، ، وان اجتهاده عليه السلام ليس خاما بموضوع معين ، وقد رد الجمهور أدلة نفاذ الاجتهاد للرسول بأنه كان ينتظر الوحي فيما ليس محلا للاجتهاد أو فيما أشكل وجه الحكم فيه مما لا يعرف الا بالوحي ، أما ان الاعتماد على الاجتهاد أضعف من الاعتماد على الوحي فيرده ماوقع من اجتهاده صلى الله عليه وسلم وأن الوحي ليس خاضعا لأرادته فلا يكون في مقدوره ، والآيتان اللتان استدل بهما على عدم جواز الاجتهاد ، المراد بهما بيان ان القرآن الكريم ليس كما زعم المشركون اساطير الاولين اكتبها الرسول ، ولكنه وحي يوحى: من العلى القدير (١) .

ومن أدلة الجمهور في جواز الاجتهاد للرسول أن الله تعالى أمره في كتابه الكريم بالمشاورة « وشاورهم في الامر » وهذه انما تكون فيما يحكم فيه بطريق الاجتهاد لا فيما يحكم فيه بطرق الوحي (٢) ، كذلك روى عن الرسول عليه السلام انه علل كثيرا من الأحكام والتعليل موجب لاتباع العلة اينما كانت وذلك هو نفس القياس (٣) ، مثل قوله تعنيلا لنهاية عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها « انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » كما روى أن الرسول كان يقرب الأحكام بذكر نظائرها وأسبابها وضرب

-
- (١) أصول التشريع الاسلامي للاستاذ على حسب الله صفحة ٢٠ ط: دار المعارف .
 (٢) الاحكام للامدى ج ٤ ص ٢٢٣ .
 (٣) اعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ١٧٢ : ط : الدمشقي .

الأمثال لها ، وهذا يدل على أن حكم النظر حكم عقله ، وأن الحال والمعاني مؤثرة في الأحكام نفياً واثباتاً فهذا عمر رضى الله عنه يذهب الى الرسول ليقول له : صنعت اليوم يارسول الله أمراً عظيماً ، قبلت وأنا صائم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم فقلت ، لا بأس بذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فصم (١) .

٤٧ — وفضلاً عن هذا فالرسول بشر ذو عقل سليم وفكر ناضج وهو أدري من سواء بمقاصد التشريع وحكمه ، وإذا كان الاجتهاد بالنسبة الى غيره ممن توافرت فيه شروط الاجتهاد التي نص عليها الفقهاء أمراً واجباً إذا لم يكن هناك من يقوم مقامه ، فإن الرسول الكريم كان في حياته المرجع الوحيد للناس في شئون دينهم يستفتونه ويفتيهم ، وهو خير من توافرت فيه تلك الشروط التي تؤهل للنظر والاجتهاد ، وهو لذلك أولى من سواء بالتعبد بالاجتهاد (٢) ولا شك أنه أمام الفقهاء والمجتهدين ، وقادة العلماء والباحثين .

٤٨ — على أن الرسول تجب طاعته فيما يبلغ عن ربه ، وفيما يأمر به « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ١٧٢ والفكر السامى ج ١ ص : ٥٦/٥٥ .

(٢) جاء في تيسير التحرير ج ٤ ص ١٨٧ « ولأن الاجتهاد منصب شريف ، حتى قيل أنه أفضل درجات أهل العلم » ، فإذا لا يحرمه أفضل أهل العلم وتناله أمته ، فإن حرمانه مع عدم حرمان الأمة بعيد عن دائرة الاعتبار .

الامر منكم» (١) ، « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٢) ، ولهذا كان الاجتهاد للرسول قدسبة لا يصل اليها اجتهاد سواه ، فهو اجتهاد واجب الاتباع لان أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته جزء من التشريع .

وهنا يجب التفرقة بين نوعين من اجتهاد الرسول :

(أ) اجتهاد يتعلق ببيان الحلال والحرام ، أو بعبارة أخرى بتقرير الاصول والشكلية للاحكام الشرعية .

والرسول في هذا الاجتهاد واجب الاتباع ، ولا يقره الله تعالى على خطأ ، فان قرر حكماً دون أن ينبهه الله الى موضع الخطأ فيه أصبح حكماً شرعياً يجب العمل به وعدم الخروج عليه .

(ب) اجتهاد في الامور الدنيوية التي لا تتعلق بطل أو حرمة ، كما حدث حين استشاره بعض الصحابة في تأبير النخل ، فأشار بعدم تأبيره فلم يثمر النخل ، فراجع الرجل النبي في ذلك فقال عليه السلام : « أنتم أدري بشئون دنياكم » .

والرسول في هذا اللون من الاجتهاد ليس واجب الاتباع وليس الخطأ بمستحيل عليه فيه ، وقد فرض عليه السلام أنه قد يخطئ في القضاء (٣) ، وهو فرض ليس بأيدينا ، ما يدل على أنه قد وقع منه وإن كان غير مستحيل (٤) .

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٣) روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : انكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر فمن قطعت له من أخيه ثأبها اقتطع له قطعة من النار .

(٤) محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية للاستاذ محمد أبو زهرة ص ٨ ط : معهد الدراسات الإسلامية .

٤٩ - وإذا كان الرسول قد اجتهد في بعض الأحكام فإن الصحابة في حياته عليه السلام كانوا يجتهدون وكان يحضهم على ذلك ويشجعهم عليه ليعلمهم طرائق البحث والنظر والاستدلال، وقد سلف أنه أقر معاذ حين بعثه إلى اليمن على موقفه إذا عرض له قضاء • وفي غزوة الأحزاب أمر الرسول المسلمين بعد انتهاء الغزوة أن يصلوا العصر في بنى قريظة ، فاجتهد بعضهم وصلوها في الطريق وقال لم يرد منا التأخير وإنما أراد سرعة النهوض ، فنظروا إلى المعنى ، واجتهد آخرون وأخروها إلى بنى قريظة فصلوها ليلا ، نظروا إلى اللفظ، ولما علم الرسول ذلك لم يعترض على ما فعل كل فريق من المسلمين ، ولما كان على رضى الله تعالى عنه باليمن أتاه ثلاثة نفر يختصمون في غلام فقال كل منهم هو أبنى فأقرع بينهم فجعل الولد للقارع وجعل عليه للرجلين ثلثي الدية ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه من قضاء على رضى الله عنه • واجتهد سعد بن معاذ في بنى قريظة ، وحكم فيهم باجتهاده فصوبه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات (١) •

٥٠ - وأخيرا فإن الاجتهاد في عصر البعثة كان أمرا واقعا وقع من الرسول الكريم ، ومن الصحابة على مرأى ومسمع من الرسول وفي غيبته كذلك ، ولكن هذا الاجتهاد كان والوحي ينزل من السماء ، ولذا لا يعد مصدرا مستقلا من مصادر التشريع في

(١) انظر اعلام الموقعين ج ١ ص ١٧٦ •

عصر البعثة ، فاجتهاد الرسول يرجع في نهايته الى الوحي ، واجتهاد الصحابة كان يبلغ الرسول فيكون مرجعه بمقتضى هذا الى السنة ، بيد أن هذا لا ينفي أن الاجتهاد في عصر البعثة كان أمرا واقعا وقع من الرسول الكريم ومن الصحابة أيضا وإن كان هذا الاجتهاد في نطاق محدود من القضايا (١) .

(١) المدخل لاصول الفقه للدكتور محمد معروف الدواليبي ص ٦٢ ط : جامعة دمشق .

عصر الصحابة والتابعين

٥١ — في عصر البعثة كانت مكة والمدينة تموجان بفقهاء الصحابة لا يرحل عنهما صحابي فقيه الى مكان آخر في وفادة سياسية ، أو تعليمية ، ولكن بعد أن لحق الرسول الكريم بالرفيق الأعلى ، وأخذ دور الاسلام ينسخ ظلام الشرك والوثنية خارج الجزيرة العربية ، وبدأت الحياة العمرانية — على أيدي المسلمين — تغزو بلادا كانت تعيش تحت وطأة الحرمان والتخلف والاستغلال — بعد كل هذا تفرق الصحابة في الأمصار ، وبخاصة بعد وفاة أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب ، كان بعضهم يسير مع الجيوش معلما ومرشدا ، وبعضهم الآخر يرحل بنفسه الى البلدان التي مصرها المسلمون ، ولم تعد مكة والمدينة فحسب مثابة لفقهاء الصحابة ، فقد صارت الكوفة والبصرة ودمشق والفسطاط وغيرها مراكز اشباع للفقهاء الاسلامي وكعبة يقصدها طلاب العلم من كل مكان •

٥٢ — ومع انتشار الاسلام في بلاد مختلفة الثقافات والعادات ، واجه الفقهاء من الصحابة مشكلات كثيرة وحوادث متنوعة ، وكان لابد لهم أن يعالجوا تلك المشكلات وينظروا في هذه الحوادث ، وأن يجدوا الحلول المناسبة لكل ما واجههم من قضايا ووقائع ، وهم لقرب عهدهم بالرسالة ، وفهمهم القرآن

الكريم ، والمأمهم بأقضية الرسول ، وإيمانهم بأن الأحكام قد فرضت لعل تقتضيها ، ومقاصد تؤدي إليها — كانوا أرحب أفقا ، وأعمق فهما في اجتهادهم وآرائهم ، وكان كل منهم يحترم رأي سواء ، ويتخلى عن رأيه — معتبطا — اذا بدا له أن رأي غيره أقرب الى الحق ، ولذلك كان جدهم العلمي لا يعرف التعصب ، كان جدلا نزيها يحرص على ما يرضى الله ورسوله ، دون نظر الى الأسماء أو الأشخاص ، ولهذا كان بعضهم يرجع الى بعض ليعرف ما عنده من سنة وفقه .

٥٣ — وحتى يمكن — ولو بصورة اجمالية سريعة — معرفة منهج الصحابة في الاجتهاد يحسن ايراد بعض المسائل والنوازل التي اجتهدوا فيها ، محاولين بعد ذلك تلمس السمات العامة لطبيعة الاجتهاد وخصائصه في ذلك العصر .

كان من رأى أبى بكر رضى الله عنه أن الجد أب ، فلا شئ للاخوة من الميراث معه ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يذهب مذهب أبى بكر في هذا ، غير أنه صار الى رأى آخر فيما بعد يجعل للاخوة نصيبا في الميراث مع وجود الجد ، وذلك أن عمر كان أول جد ورث في الاسلام حين مات ابن لابن له ، فقد كان يكره الكلام في ميراث الجد ، فلما صار جدا قال : هذا أمر قد وقع لأبد للناس من معرفته ، ثم أخذ يستشير فقهاء الصحابة ، فذهب الى زيد بن ثابت الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم : «...وأفرضكم»^(١) . زيد بن ثابت «ذهب عمر بنفسه

(١) أى أعلمكم بالفرائض وهى الموارث .

الى زيد فقال له زيد : يا أمير المؤمنين لو أرسلت الى جئتكَ ا
فقال عمر رضى الله عنه : انما الحاجة الى ، انى جئتكَ لمتنظر
فى أمر الجد ، وبعد محاورة بينهما انتهى الأمر بأن كتب له زيد
رأيه وضرب له فى ذلك مثلاً :

وقد قال زيد فى رسالته التى كتبها وكانت طويلة : « وكان رأى
يومئذ أن الاخوة هم أولى بميراث أخيه من الجد ، وعمر بن
الخطاب يرى يومئذ أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من اخوته »
قال زيد فضربت لعمر رضى الله عنه فى ذلك مثلاً فقلت له : لو
أن شجرة تشعب من أصلها غصن ، ثم تشعب من ذلك الغصن
خوطان^(١) ، ذلك الغصن يجمع الخوطين دون الأصل ويغذوهم ،
الا ترى يا أمير المؤمنين أن أحد الخوطين أقرب الى أخيه منه
الى الأصل قال زيد : أضرب له أصل للشجرة مثلاً للجد ،
وأضرب الغصن الذى تشعب من الأصل مثلاً للاب ، وأضرب
الخوطين الذين تشعبا من الأصل للاخوة •

٥٤ - ويروى أن عمر رضى الله عنه ، بعد أن سمع من زيد
ابن ثابت ما قال ، أرسل الى على رضى الله عنه يسأله رأيه ، فكان
رأيه رأى زيد الا أنه فى تمثيله للأمر ضرب مثلاً بسيل سأل
فانشعبت منه شعبة ، ثم انشعبت منه شعبتان ، ثم قال :
« أرايت لو أن ماء هذه الشعبة الوسطى رجع ليس الى
الشعبتين جميعهما » •

(١) الخوط ، هو الغصن الدقيق •

فالسحابة في مسألة الجد مع الأخوة قد أحدثوا حكمين ، أحدهما يذهب الى أن الجد مع الأخوة لاشيء له ، والثاني أنه يرث معهم ، وكل من هذين الحكمين يعطيه القائلون بهما بما يتفق والعله في التورث ، وهي درجة القرابة من المتوفى (١) .

٥٥ — وقد روى أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها ، فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم ، فلما انطلق كثير لينفذ أمر أمير المؤمنين ، أرسل وراءه من يأتي برقيق حاطب ، فلما جرى بهم ، قال عمر لحاطب أراك تجيعهم ، ثم قال : والله لأغرمك غرما يشق عليك ، ثم قال للمزني : كم ثمن ناقةك ؟ فقال المزني : قد كنت والله أمنعها من أربعمئة درهم ، فقال عمر لحاطب : أعطه ثمانمئة درهم ، وفي رواية أخرى أنه قال له : « أما لو لا أني أظنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعتم ، ولكن اذ تركتهم لأغرمك غرامة توجعك (٢) » .

٥٦ — كذلك روى أن مطلقة تزوجت في عدتها ، في عهد عمر ، وهذا منهي عنه بنص القرآن ، وذلك خوفا من اختلاط الأنساب ، إذ قد تكون حاملة من مطلقها ، فما كان من عمر رضى الله عنه إلا أن ضرب الزوج والزوجة بحدته ضربات وفرق بينهما وقال : « أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ، واعتدت بقية عدتها من الأول ثم كان

(١) انظر اعلام الموقعين ١/١٨٤ ، وفقه الصحابة والتابعين /٦٠.

(٢) فقه الصحابة والتابعين ص ٦٩ .

خاطبا من الخطاب ، وان كان قد دخل بها فرق بينهما ،
واعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت عدتها من الآخر ، ثم
لم ينكحها أبدا » .

ولم يأخذ الامام على رضى الله عنه برأى عمر في هذا وذهب
الى أن هذه المرأة لاتحرم على زوجها تحريما مؤبدا ، ويرى أن
يفرق بينهما ، وبعد أن تستكمل عدتها من الأول ثم تعتد من زوجها
الثانى عدة مستقلة ، يكون لهذا الزوج جواز نكاح تلك المرأة
ولا تحرم عليه أبدا (١) .

٥٧ — وقد لقي عمر رجلا فقال له : ما صنعت ؟ قال : قضى
على وزيد بكذا قال : لو كنت أنا لقضيت بكذا ، فما منعك والأمر
اليك ، قال : لو كنت أردك الى كتاب الله ، أو الى سنة نبيه صلى
الله عليه وسلم لفعلت ، ولكنت أردك الى رأى ، والرأى مشترك ،
وسئل عبد الله بن مسعود عن المفوضة فقال : أقول فيها برأى
فان يكون صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمنى ومن الشيطان ،
والله ورسوله منه برى » (٢) .

٥٨ — وأما المؤلف قلوبهم — وهم الذين كان يتألفهم رسول
الله ، رغبة في تثبيت ايمانهم أو ايمان غيرهم أو كف أذاهم —
فقد قدر القرآن الكريم لهم سهما من الصدقات « انما الصدقات

(١) فقه الصحابة والتابعين ص ٨٩ ، وتاريخ التشريع الاسلامى
للمرحوم الشيخ محمد الخضرى ص ١١٩ ط خامسة .
(٢) تاريخ التشريع الاسلامى ص ١١٦ . والمفوضة هى التى
نكحت بلا ذكر مهر أو على أن لا مهر لها .

الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم
حكيم » وقد أمضى الرسول الكريم هذا النص القرآني طول
حياته ، فكان يعطى أولئك الناس نصيبا من الغنائم ، تأليفا لهم
وتقريباً لقلوبهم من الايمان الحق والدين الخالص ، وبعد وفاته
استمر أبو بكر رضى الله عنه في اعطاء المؤلفة قلوبهم صدرا من
خلافته ، يحدث أن جاءه عيينة بن حصن والأقرع بن حابس فقالا
لأبى بكر : يا خليفة رسول الله : ان عندنا أرضا سبخة ليس فيها
كلأ ولا منفعة فغان رأيت أن تعطيناها ؟ فأقطعها اياهما وكتب لهما
عليها كتابا وأشهد وليس في القوم عمر ، فانطلقا الى عمر ليشهد
لهما ، فلما سمع ما في الكتاب تناوله من أيديهما ثم نقل فيه
فمحاها ، فتذمرا وقالوا مقالة سيئة ، فقال لهما : ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما والاسلام يومئذ قليل ، وان
الله قد أغنى الاسلام ، اذهبا فاجهدا جهدكما لايرعى الله عليكما
ان رعيتهما (١) .

٥٩ — روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « لاضمان
على مؤتمن » وفي هذا دليل على أن من كان أمينا على عين من
الأعيان ، كالوديع والمستعير لا ضمان عليه اذا أهلك أو تلف
ما تحت يده الا اذا فرط في الحفظ أو تعدى فيما أوتمن عليه .

ولكن الناس في زمن الصحابة قد هالت بعض نفوسهم شيئا عن
الصراط المستقيم وبدأت الخيانة تظهر من بعض الناس فيما
أوتمنوا عليه ، فكان لابد من علاج لهذه الحالة التي جدت ، وفي

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٢٣ ط تركيا .

هذا يروى عن الامام على رضى الله عنه أنه قضى بتضمين الأجراء والصناع وقال : لا يصلح الناس الا ذلك « (١) » .

٦٠ - ويروى قبيضة بن ذؤيب أن الجدة جاءت لأبى بكر تلتبس ميراثها فقال : ما أجد لك فى كتاب الله شيئا : ثم سأل الناس ، فقام المغيرة بن شعبة فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس ، فقال : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه (٢) .

٦١ - ولا مجال هنا لاستقصاء الوقائع التى اجتهد فيها الصحابة ، فهى كثيرة ومبثوثة فى كتب الفقه وتاريخه وفى كتب الحديث والتفسير والأصول وغيرها ، والذى ذكرته يمكن أن يلحق بعض الضوء على طبيعة الاجتهاد فى زمن الصحابة . من المسلم به أن القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع الإسلامى وأن السنة النبوية الصحيحة المصدر الثانى وأن جميع الفقهاء المجتهدين كانوا يرجعون الى كتاب الله اذا عرضت لهم مسألة ، فإذا لم يجدوا فيه رجعوا الى سنة رسول الله ، فإذا لم يجدوا نصا فى السنة اجتهدوا ، وقد تباينت طرق اجتهدهم ، لأسباب كثيرة ، وظروف مختلفة .

والصحابة - وهم فى الاجتهاد الفقهاء المنارة الهادية والقوة الحصنة لكل من أتى بعدهم من الفقهاء - كانوا يأخذون بهذه

(١) فقه الصحابة والتابعين ص ٩١ . ط معهد الدراسات العربية

(٢) تاريخ التشريع الإسلامى ص ١٢٣ .

الطريقة ، اذا عرضت لهم حادثة اتجهوا الى كتاب الله تعالى لا يبنون عنه بديلا اذا وجدوا النص فيه ، واذا لم يجدوا نصا في كتاب الله اجتهدوا الى السنة يتعرفون منها الحكم الشرعي، كما حدث من ابي بكر عندما جاءته الجدة تلتبس ميراثها ، واذا لم يجدوا نصا في كتاب الله ولا سنة رسوله اجتهدوا آراءهم^(١).

٦٢ — ومن صور الاجتهاد بالرأى الأخذ بالمصلحة ، وعرفها بعض الأصوليين بأنها المحافظة على مقصود الشرع ، قال الامام الغزالي : « لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة ، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ، وأنفسهم ، وعقلهم ، ونسلهم ، ومالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة »^(٢) والفقهاء وعلماء الأصول في المصلحة وعرايتها وشروطها كلام كثير . والمهم هنا أن الصحابة عرفوا هذه المصلحة ، وكانوا يؤمنون بأن الأحكام قد فرضت لغايات ومصالح وعلل تقتضيها ، وأنها تدور مع عللها وجودا وعدما قال الزركشي في البحر المحيط :^(٣) والفقهاء وعلماء تكلموا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في العلال « ولذلك كان الصحابة يتركون النص في بعض الأحيان عملا بالمصلحة التي يهدف اليها ، فهم في الحقيقة لم يهملوا النص ، ولكنهم

(١) انظر المال والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٣٦ . مطبوع على هامش الفصل لابن حزم .

(٢) المستصفى ج ١ ص ٢٨٧ .

(٣) نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ٥/١ .

تركوا ظاهره ، أو خصصوه ، وما فعله الامام على بالنسبة
لتضمن الصنيع وقوله : « لا يصلح الناس الا ذلك » دليل على
أن الصحابة في اجتهادهم كانوا مستهدين بمقاصد الشريعة العامة
التي تهدف الى صيانة أموال الناس ، كما تهدف الى مصلحة
الناس جميعا •

٦٣ — ومما يتصل بالأخذ بالمصلحة ايمان الصحابة بأن
الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان كما فعل عمر بالنسبة للمؤلفة
قلوبهم ، وقد وافق الصحابة عمر ، فالواقع أن سهم المؤلفة
قلوبهم كان يقصد به اعزاز المسلمين ، فلما صاروا أقوياء لم يكن
بالمسلمين حاجة الى هؤلاء المؤلفة ، فلا يأخذون هذا السهم ،
وليس هذا نسفا للحكم ، ولكنه دار مع علته وجودا وعدما •

٦٤ — ومن صور الاجتهاد بالرأى الأخذ بالقياس ، وقد جاء
في رسالة عمر رضى الله عنه الى أبى موسى الأشعري قوله :
الفهم الفهم فيما أدلى اليك فما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا
سنة ، ثم قاييس الأمور عند ذلك واعرف الأمثال ، ثم اعمد فيما
ترى الى أحبها الى الله وأشبهاها بالحق ^(١) •

وقال ابن خلدون في مقدمته : « لن كثيرا من الواقعات لم
تتدرج في النصوص الثابتة ، فقايسها الصحابة بما ثبت بوالحقوها
بما نص عليه بشروط في ذلك اللاحق تصحح تلك المساواة بين
التشبهين أو المثلين ، حيث يغلب على الظن أن حكم الله تعالى فيها

(١) اعلام الموقعين ١/ ١١١ •

واحد ، وصار ذلك دليلا شرعيا باجماعهم عليه وهو
القياس « (١) » .

٦٥ - وقد عرف الصحابة الاجماع واعتمدوا عليه في
اجتهادهم وبخاصة في المسائل الشائكة التي تختلف اراءها الآراء
فأبو بكر كان يجمع الصحابة اذا عرض له أمر من الأمور ، ولم
يجد له نصا من كتاب أو سنة ، ويستشيرهم ، فإذا ما اتفقوا على
رأى أقره وأمر باتباعه ..

وواضح أن اجتماع الصحابة لم يكن يتخذ شكل المجلس
التشريعي بالمعنى الحديث الا أنه يحمل معناه وطريقته ، فقد
كان يتخذ قرارات في كل المسائل الهامة ، وكان يضع القوانين
عند الضرورة ، وكان المرجع الأعلى في كل المسائل وظل الحال
كذلك في عهد عمر بن الخطاب الذي كان يرجع الى الصحابة
المشهود لهم بالعلم والمعرفة ، فيهدونه بأرائهم فيما يعرضه
عليهم من المسائل فإذا اختلفت آراؤهم في أمر من الأمور أخذ
بأحبها الى الله وأشبهها بالحق .

ومما يدل كذلك على وجود الاجماع وضرورة الأخذ به في زمن
الصحابة كتاب عمر بن الخطاب الى شريح القاضي ، فقد كتب
اليه : اذا أتاك امر فاقض فيه بما في كتاب الله فان أتاك ما ليس
في كتاب الله ولم يسن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاقض بما أجمع عليه الناس ، فان أتاك ما ليس في كتاب الله

(١) ص ٤٩٦ ط التقدم .

ولم يسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد فان شئت ان تجتهد رأيك فتقدم ، وان شئت ان تتأخر فتأخر ، وما أرى التأخير الا خيرا لك ..

٦٦ - فالاجماع اذن قد ظهر في عصر الصحابة كما ظهر القياس ، وهو اجماع له وزنه واعتباره ، لأن بعض الأئمة يرى أن اجماع الصحابة حجة ولا يجوز لغيرهم أن يذهبوا الى رأي يخالف اجماع الصحابة •

وقد روى عن ابي حنيفة أنه قال وهو يتحدث عن منهجه في الاجتهاد والاستنباط : « آخذ بكتاب الله ، فان لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم أجد في كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه ... آخذ بقول من شئت منهم ، وأدع من شئت منهم ، ولا أخرج من قولهم الى قول غيرهم فأما اذا انتهى الأمر الى ابراهيم (أى النخعي) والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب فقوم اجتهدوا ، فاجتهد كما اجتهدوا » (١) •

فاذا كان هذا الامام العظيم يأخذ بأقوال الصحابة ، ولا يخرج من قولهم الى قول غيرهم ، فان الأخذ برأي اجتمعوا عليه يكون أحق بالرجوع اليه والثقة به ، وعدم الخروج عليه •

والسر في هذا أن الصحابة هم الذين بلغوا الرسالة ، وعاینوا التنزيل وهم الذين يعرفون المناسبات المختلفة للآيات والأحاديث وهم الذين حملوا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ابو حنيفة للشيخ محمد ابو زهرة ص ٢٣٥ •

الى الأخلاف من بعده فكانت لأقوالهم منزلة خاصة ، وكان
اجماعهم — وان أنكره بعض الأئمة — له حجية معتبرة •

قال الشهرستاني في الملل والنحل ^(١) : « يجب على من أتى
بعد الصحابة الأخذ بمقتضى اجماعهم واتفاقهم والجرى على
مناهج اجتهدهم ، وربما كان اجماعهم على حادثة اجماعا
اجتهاديا وربما كان اجماعا مطلقا لم يصرح فيه بالاجتهاد ، وعلى
الوجهين جميعا ، فالاجماع حجة شرعية ، لاجماعهم على التمسك
بالاجماع ، ونحن نعلم أن الصحابة الذين هم الأئمة الراشدين
لا يجتمعون على ضلال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« لا تجتمع أمتى على الضلالة » •

٦٧ — ويتضح مما تقدم أن مصادر الاجتهاد في عصر
الصحابة هي : الكتاب والسنة والاجماع والرأى بشعبتيه
المصلحة والقياس •

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان كل صحابي يحترم رأى
غيره مادام الأمر فيه مجال للرأى الشخصى ، كما رأينا من عمر —
وهو أمير المؤمنين لم يقبل أن يفرض رأيه على المسلمين والأمر
اليه ، ولذلك كان الخلاف الفقهي في هذا العصر لا يعرف التمسك
المذهبي ، وكان الصحابة في أخذهم في الاجتهاد بالرأى
يجنحون الى الحيطة وعدم التوسع ، وهم مع هذا كانوا يكرهون
الاعتماد عليه لثلا يجترئ الناس على القول في الدين بلا علم،

(١) ج ٢ ص ٣٧ •

وأن يدخلوا فيه مالم يس منه • ولذلك ذم كثير منهم الرأى ومن الواضح أن الرأى الذى ذموه ليس هو الذى عملوا به ، فمالم ذموم انما هو اتباع الهوى فى الفتوى مع عدم الاستناد الى أصل من الدين يرجع اليه •

وكان من اجراء كل ذلك أن صار الاجتهاد الفقهى فى عصر الصحابة واقعيا يعالج الحوادث التى تنزل بالمسلمين ، وكان الصحابة يكرهون التوسع فى تقرير المسائل والاجابة عنها ، ولا يبدون رأيا فى شئ حتى يحدث فإن حدث اجتهدوا فى استنباط حكمه ، وقد روى عن زيد بن ثابت أنه كان اذا استفتى فى مسألة فإن كانت قد حدثت فعلا أفتى بها الا قال : « دعوها حتى تكون » وكان عمر يلعن من فوق المنبر من يسأل عما لم يقع •

ولهذا كان الخلاف الفقهى بين الصحابة قليلا ، وكان مصدره غالبا تفاوتهم فى الاحاطة بنصوص الشريعة ، وبخاصة سنة رسول اله صلى الله عليه وسلم فقد سمع بعضهم من الرسول أحاديث لم يسمعها البعض الآخر ، ولم تكن السنة فى ذلك العهد مجموعة فى كتاب يرجع اليه ، ولذلك دققوا فى قبول ما يروى من السنة وكان بعضهم يستحلف الراوى أو يطلب معه راويا آخر •

لقد كان الاجتهاد فى زمن الصحابة عمليا واقعيا ، لم يبتعد عن الحياة ، ولم يخض فى المسائل الافتراضية ، لأن الصحابة الفقهاء لم يكونوا بمعزل عن المجتمع وشئونه المختلفة •

٦٨ — وأما التابعون — وقد سسموا بذلك لأنهم اتبعوا

الصحابة عن نظر ودليل لا عن تقليد — فانهم قد سلكوا سبيل الصحابة في الاجتهاد وكانت المصادر الفقهية في عهد التابعين هي المصادر الفقهية في عهد الصحابة ، ولذلك جمعت بينهما في هذا الفصل ، لأنهم يمثلون خطأ واحدا في الاجتهاد الفقهى ، وان امتاز عهد التابعين بكثرة الاجتهاد والآراء في مختلف أبواب الفقه ، وأن الاجتهاد في عهد التابعين لم يمد عمليا واقعيا كله ، كما كان في زمن الصحابة ، فقد اتجه الى المسائل الافتراضية وابتعد عن الواقع العملى ، لأن الفقهاء انعزلوا عن الحياة ، وعاشوا في اطار خاص من المثل العليا وذلك بسبب ماقام بينهم ، وبين بعض حكام بنى أمية من شقاق وخلاف . لقد رأى فقهاء التابعين أن بنى أمية قد صيروا الخلافة ملكا وأهملوا سنة أسلافهم من الخلفاء الراشدين ، فعارضوهم ووقفوا عنهم موقف النقد الشديد ، ووصل بهم الأمر الى عدم مبايعتهم في بعض الأحيان ، وقد أدى هذا الى اضطهاد بعض الفقهاء مثل ما حصل من معاملة الحجاج لأنس بن مالك ، ولسعيد بن جبير ، ومثل معاملة أمير المدينة لسعيد بن المسيب ، ولقد كان من أثر هذا كله أن أخذ هؤلاء الفقهاء الأتقياء يسرون في حياتهم على طريقة تضاد هؤلاء الحكام ، وأخذ علم الفقه على أيديهم يقوم على خنجاج مثالى نظرى ، تقتضى فيه المسائل ولا يمت كثيرا الى الحياة العملية الا بسبب ضعيف (١) .

٦٩ — ولكن الاسلام في زمن التابعين قد شرق وغرب ، وانتشر

(١) انظر نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامى ص ١٤١ الطبعة الثالثة .

الفقهاء في كل مكان من الوطن الاسلامي ، ووجدت كل طائفة منهم في بلاد لها حظها من الحضارة ، ولها أعرافها وتقاليدها وقوانينها ، وكان من ذلك ونحوه تقاطع في العقليات وظهور كثير من المشكلات التي لم تكن معروفة قبل ذلك ، وقد نهج التابعون في معالجة ما جد من مشكلات ووقع من نوازل منهج الصحابة في تعرف علل الأحكام التشريعية ، وفي رعاية مقاصد الشريعة والمصالح التي تهدف اليها وعدم الوقوف عند النصوص والجمود عليها ^(١) ، ومن ذلك مثلا :

٧٠ — روى مالك عن عبد الله بن عمر رضي عنهما أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « لاتمنعوا إماء الله مساجد الله » ، وروى عن بسر بن سعيد أن الرسول قال : « اذا شهدت احداكن صلاة العشاء فلا تمس طيبا » .

فالنساء في زمن الرسول والصحابة كان يسمح لهن بالخروج الى المساجد للصلاة فيها غير متطيبات ، وقد بين الرسول في حديث آخر ان صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في المسجد ، فقد روى عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لاتمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن » . غير أن بعض الفقهاء في عصر التابعين رأى منع النساء من الخروج الى المساجد ، لأن خروجهن ترتبت عليه مفسد كثير ، فهذا واقد ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب يقسم أنه إن يؤذن لهن بالذهاب الى المساجد ، وهو بهذا يرى أن من الحق أن تدور الأحكام

(١) فقه الصحابة والتابعين ص ٩٨ .

مع علها ومقاصدها وجودا وعدما ، وفى ذلك مافيه من تحقيق
المراد من الشريعة ودرء المفسد عنها .

٧١ - كذلك روى أن الناس قالوا : يا رسول الله ، غلا
السعر فسعر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان
الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وانى لأرجو أن ألقى
الله ، وليس أحد منكم يطالبنى بمظلمة فى دم أو مال » وقد رويت
أحاديث فى هذا المعنى غير هذا الحديث ، وهى كلها تفيد أن تسعير
أثمان المبيعات لم يرضه الرسول ، ولهذا ذهب كثير من العلماء
فيما بعد الى عدم جوازه ، لافرق بين حالة الغلاء والرخاء ، ولا
بين الحاجات التى توجد بالبلد ، أو المطلوبة اليه .

ووجهة نظر هؤلاء ^(١) الذين ذهبوا الى هذا الرأى أن الناس
مسلطون على أموالهم ، والتسعير حجر عليهم ، والامام مأمور
برعاية مصالح المسلمين وليس نظره فى مصلحة المشتري برخص
الثمن أولى من نظره فى مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل
الأمران ، وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم والزام
صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به مناف لقوله تعالى : «ياأيها
الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة
عن تراض منكم » .

ولكن بعض فقهاء التابعين ومنهم سعيد بن المسيب ، وربيعة
ابن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعد الأنصارى يرون جواز التسعير

(١) فقه الصحابة والتابعين ص ١٠٣ وما بعدها .

إذا دعت مصلحة الجماعة لذلك ، لأن الامام عليه رعاية مصالح المسلمين جميعا ، ورعاية مصلحة الجماعة أولى من رعاية مصلحة الفرد ، فإن في هذا دفعا لضرر أكبر ، وهنا البائع فرد ، أو أفراد ، والمشترون هم الجماعات وبذلك يكون التسعير أحيانا ضرورة لازمة ، دفعا لتحكم البائع حين يريد البيع بالسعر الذى يريد ، وتحقيقا للعدالة والمصلحة العامة لجماعة المسلمين •

وقد أخذ بهذا الامام مالك ، كما يرى بعض الشافعية بجوازه أيضا في حالة الغلاء ، كما ذهب الى اجازته أيضا في كثير من السلع جماعة من أئمة الزيدية •

وفيما سبق دليل على أخذ التابعين بالمصلحة في اجتهادهم ، والتسعير جائز مادامت مصلحة الجماعة لا تتحقق الا به وليس في اجازة التسعير شيء من نسخ حكم ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وان كان الرسول لم يصرح — بل لم يشر — بتحريمه بل ان الذى كان معه هو أنه لم يأمر بتسعير هذه الأشياء التى غلت لقلتها •

٧٢ — واكتفى هنا بذكر هذين المثالين من اجتهاد التابعين ، وهما يؤكدان ما ذهبنا اليه من أن التابعين قد سلكوا مسلك الصحابة في الاجتهاد ، وهذا لا يعنى أنه لا توجد بعض أوجه الاختلاف بينهما ، وقد أشرت آنفا الى هذا •

٧٣ — وإذا كان فقهاء التابعين قد انتشروا في كل مكان من الوطن الاسلامى وكان عددهم كثيرا ، ولم يحصهم أحد ، فإنه كان من بينهم المشهورون الذين كان لهم دور القيادة في كل

أقليم ، وعلى يد هؤلاء المشهورين من أمثال سعيد بن المسيب شيخ فقهاء أهل المدينة ، وإبراهيم النخعي فقيه العراق ، وعامر بن شراحيل الشعبي محدث الكوفة وعالمها ، ويزيد بن حبيب مفتي مصر وأول من أظهر علم الفقه بها ، وعطاء بن أبي رباح مفتي أهل مكة ومحدثهم ، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري الفقيه شيخ فلسطين ، وفقيه الشام ، وعطاء بن كيسان شيخ أهل اليمن وفقههم — على أيدي أمثال هؤلاء الأعلام من الفقهاء ظهرت بوادر المذهبية في الفقه ، وذلك أن كبار الصحابة كانت لهم آثارهم الخاصة في البلاد التي استوطنوها ، أو نزلوا بها ، بما كان لهم فيها من أصحاب التفوا حولهم ، وحفظوا أقوالهم ، وأخذوا عنهم الأحاديث وذهبوا مذهبهم الذي ترسموه ، فأخذت تتكون في هذا الوقت تبعا لشخصيات الصحابة ومذاهبهم مدارس في البلاد المختلفة من الفقهاء التابعين الذين جمعوا من أبواب الفقه وآراء الصحابة ، وأحاديث الرسول ، ما سمعوه من سلفهم وضمنوا الى ذلك آراءهم المستنتجة حسب ما ذهبوا اليه (١) .

٧٤ — وتذكر المصادر التاريخية الفقهية أن أهم هذه المدارس، مدرسة العراق ومدرسة الحجاز ، فقد كان لكل منهما اتجاه متميز في الاجتهاد الى حد ما ، فمدرسة الحجاز ، أو المدينة على وجه التحديد كانت تعتمد في اجتهادها على الآثار من الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة ، لأنها قامت في مدينة

(١) راجع نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي ص ١٢٧ .

الرسول ، وترعرعت في مهد الخلفاء والصحابة الأقربين ونأت عن المؤثرات الخارجية والأعراف الأجنبية ، فكانت لديها ثروة كبيرة من سنن الرسول وأقوال الصحابة ، اتخذتها عمادها لآرائها واجتهادها ، وكان منهج أصحاب هذه المدرسة ^(١) - التي لم تكن قاصرة على فقهاء المدينة بل كان لها أتباعها في مختلف البلاد الإسلامية مثل عامر الشعبي الكوفي الذي كان يكره الرأي ويقف عند الأثر ، ويزيد بن حبيب الفقيه المصري وسواهما مما لامجال هنا لحصره وذكره - كان هذا المنهج يقوم على الرجوع في كل ما واجههم من مسائل الى كتاب الله ثم سنة رسوله ، فان وجدوا أحاديث مختلفة فاضلوا بينها بالراوى ، فاذا لم يكن حديث نظروا في آثار الصحابة ، فاذا لم يجدوا فيها الحكم أعملوا الرأي ، أو توقفوا عن الافتاء على حسب درجاتهم في البعد عن الرأي أو القرب منه ، ولذا فإنهم كانوا يكرهون الفقه الافتراضى والسؤال عما لم يقع حتى لا يتوقفون عن الافتاء أو يلجأ أحدهم الى الرأي ^(٢) .

فهذه المدرسة لم تكن تهمل الأخذ بالرأى في المسائل الجديدة النى ليس فيها نص صريح في القرآن أو السنة . ولكن الأخذ بالرأى كان قليلا ، وكان الاعتماد على النصوص والآثار هو الأكثر والأشهر حتى سميت بمدرسة الحديث .

-
- (١) اشتهر من اصحاب هذه المدرسة بالمدينة عدد من الفقهاء يعرفون باسم الفقهاء السبعة ، لآثرهم البارز في الاجتهاد ودورهم الهام في تاريخ الفقه .
- (٢) المدخل للفقه الإسلامى للاستاذ سلام مذكور / ١٣٦ .

٧٥ — وأما مدرسة العراق ، أو الكوفة على وجه التحديد ، فإنها كانت على العكس ، من مدرسة الحجاز ، كانت تعتمد في اجتهادها على الرأي أكثر من اعتمادها على الحديث لا لأنها لا تهتم به ، ولكن لأنها كانت تهاب روايته ، وتشترط شروطاً معينة في قبوله ، لأسباب كثيرة أهمها بعد العراق عن موطن الحديث ، وما نجم في ذلك البلد من شقاق وفتن حول الخلافة وما أدت اليه هذه الفتن من ظهور الفرق السياسية المختلفة — كل هذا وغيره جعل فقهاء مدرسة الكوفة يتهيبون رواية الحديث ، مخافة أن يكون مكذوباً فقد ظهرت بوادر وضع الأحاديث في زمن التابعين ، بسبب الخلافات السياسية والعصبية المذهبية ، ورغبة بعض من أسلموا ولم يؤمنوا في افساد هذا الدين ونشر كل ما يفرق وحدة أتباعه ، ويذيع فيها بينهم الأباطيل والخرافات: وكان العراق لما سلف مجالاً خصباً لوضع الأحاديث حتى روى أن الامام مالك كان يسمى للكوفة « دار الضرب » ، أى صنع الأحاديث وسكها كما تصنع الدراهم وتضرب .

بسبب كل هذه الظروف والعوامل تهيئت مدرسة الكوفة رواية الحديث ، فكانت بضاعتها منه قليلة ، ويضاف الى هذا أن فقهاء هذه المدرسة كان لديهم شيء من الاستقلال الفكرى ، فضلاً عن اختلاف بيئة العراق عن بيئة الحجاز من ناحية الأعراف والتقاليد والثقافة الموروثة .

وكان اجتهاد هذه المدرسة يقوم كما أشرت — بعد الكتاب الكريم والسنة الصحيحة — على الرأي ، وكان فقهاؤها يؤمنون بأن شريعة الاسلام معقولة المعانى مبنية على أصول محكمة ،

فكانوا يبحثون عن تلك الحال التي شرعت الأحكام من أجلها ،
ويجعلون الحكم دائر معها وجودا وعدما ، ومن أجل هذا فهم
لا يتهيبون أية مسألة أو فتوى ولا يشترطون لاجابتهم أن تكون
السألة واقعية ، وانما كل الذي يعنيه أن يبينوا حكم الله على
افتراض وجودها ، بل كان الفقهاء أنفسهم يفترضون المسائل
وبقبلون الفتيا على جميع وجوهها ، ثم يستنتجون لكل فرض
حكمه حتى عرفوا بالأرايين من قولهم رأيت لو كان كذا ،
ووجد الفقه الافتراضى أول ما وجد عندهم (١) .

٧٦ - وإذا كانت مدرسة الحديث غير قاصرة على المدينة
أو الحجاز فإن مدرسة الرأى لم تكن كذلك قاصرة على الكوفة،
وكان لها أنصارها في أماكن كثيرة حتى في المدينة نفسها ، فهذا
ربيعة بن أبى عبد الرحمن ، كان اماما حافظا مجتهدا بصيرا
بالرأى ، ولذا يقال له ربيعة الرأى ، وهو من أهل المدينة ،
ولكن مع هذا فإن الاتجاه العام هو اعتماد مدرسة المدينة على
الأثار ، واعتماد مدرسة الكوفة على الرأى ، على أن مدرسة
المدينة وإن كانت لم تهمل الرأى عند عدم وجود نص من كتاب
أو سنة ، فإن الرأى لديها كان يبنى في أكثره على المصلحة
اتباعا لعلى كرم الله وجهه وعبد الله بن مسعود فقيه الكوفة
ومعلمها .

(١) راجع المحفل في الفقه الاسلامى ص ١٤٠ ، والفكر السامى
في تاريخ الفقه الاسلامى ج ٢ ص ١٢٧ ط تونس .

٧٧ — وقد روى الامام مالك في « الموطأ » أن ربيعة السراي قال : سألت سعيد بن المسيب : كم في اصبع المرأة ؟ فقال : عشر من الابل ، فقلت : كم في اصبعين ؟ قال : عشرون من الابل ، فقلت : كم في ثلاث ؟ فقال : ثلاثون من الابل ، فقلت : كم في أربع ؟ قال : عشرون من الابل ، فقلت حين عظم جرهما واشتدت مصيبتها نقص عقلها (أى ديتها) فقال سعيد : أعرفى أنت ؟ فقلت : بل عالم متثبت أو جاهل متعلم ، فقال سعيد : هي السنة يا ابن اخي .

ويبدو من هذا الحوار الممتع مقدار تمسك ابن المسيب بالسنة ومقدار جنوح ربيعة الى أعمال الرأى للوصول الى حكم يحقق العدالة في رأيه ويتناسب فيه الضرر مع العوض بالدية .

ويريد ابن المسيب بقوله : أعرفى أنت ؟ التنبيه على ضعف حجة ربيعة ، فإن أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم والبحث عن المسائل والتفتير عنها ، والاعتراض عليها ولم يكن لديهم من السنة والآثار ونحوها من أقوال الصحابة ما كان عند أهل المدينة .. على أن الاختلاف بين المدرستين في الواقع لم يكن اختلافا في مصادر التشريع أو المنهج بقدر ما كان اختلافا في التقلى وتنوعا في الأساتذة وتباينا في البيئة والعرف (١) .

(١) الاتجاهات الفقهية عند المحدثين في القرن الثالث للدكتور عبد المجيد محمود ص ١٧ مخطوط بمكتبة كلية دار العلوم .

٧٨ - وأختم هذا الفصل بالإشارة الى لون مذهبي من الاجتهاد نشأ عن المذاهب السياسية التي ظهرت في عصر التابعين ، وأهمها الخوارج والشيعة وما تفرع عنهما من فرق مختلفة ، وان كان هذا الاجتهاد المذهبي لم يتضح معالمة تضاحا بارزا الا بعد ذلك .

أما الخوارج فهم فرقة ظهرت بعد قضية التحكيم الشهيرة بين الامام على كرم الله وجهه ومعاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه وسموا بذلك لخروجهم على الامام على بعد أن أجبروه على التحكيم ولا مجال هنا لسرد تاريخهم ، والذي يعيننا أن لهذه الفرقة اجتهادا فقهيا بعكس آراءها السياسية ومبادئها الاعتقادية ، أو تبدو فيه على الأقل ملامح المثل والآراء التي نادت بها مع ما فيها من انحراف أو تناقض في بعض الاحيان .

ومما يدل على أن اجتهاد الخوارج يعكس آراءهم (١) التي اتسمت بالشدّة والعنف والتمسك بالمثل العليا التي لا نجدها عند غيرهم قولهم مثلا : « ان الطهارة انما تكون بطهارة اللسان من الكذب والقول الباطل الذي يوقع الغير في الأذى ، وان من مبطلات الوضوء الوشاية ، والعداوة والبغضاء بين الناس ، فمن فعل شيئا من ذلك فقد انتفض وضوؤه » .

٧٩ - وأما الشيعة فهم الذين سلبوا الامام على (٢) كرم الله

(١) المدخل للفقه الاسلامي ص ١٤٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥١ .

وجهه وقالوا انه امام المسلمين وخليفتهم بعد الرسول ، وهم يعتقدون أن الامامة لا تخرج عنه أو أحد من آل بيته الا ظلما وعدوانا •

وقد افترقت الشيعة بعد وفاة الامام على الى فرق مختلفة، لبعضها آراء فيها غلو وخروج على الاسلام ، ولا يهمنا هنا ما أثير حول الشيعة وأصلها وآراء فرقها الكثيرة ولكن الذى يتصل بموضوعنا أن بعض فرق الشيعة وبخاصة الزيدية والامامية لها اجتهاد فقهي لا يختلف كثيرا عن اجتهاد أهل السنة الا من ناحية نوع المروى من السنة ، فالشيعة لا يأخذون من السنة الا ما جاء عن طريق أئمتهم وأيضا من ناحية اختلاف وجهات النظر السياسية وما يتعلق بالخلافة أو الامامة •

عصر نشأة المذاهب

٨٠ — هذا عصر من أزهى عصور الاجتهاد في الفقه الاسلامي، يسمى بعصر الكمال والنضج ، وعصر التدوين والتأليف ، وقد استمر نحو مائتين وخمسين عاما ، فقد بدأ في أوائل القرن الثاني الهجري واستمر الى منتصف القرن الرابع تقريبا .

في هذا العصر نشأت المذاهب الفقهية الكبرى ، التي اندرس بعضها ولم يكتب له الخلود مثل مذهب الامام الأوزاعي بالشام والليث بن سعد في مصر ، وعاش بعضها الآخر حتى الآن مثل مذاهب الأئمة الأربعة المعروفة المشهورة ، ومذاهب الزيدية والامامية من الشيعة .

وفي هذا العصر كذلك دون الفقه ودونت السنة النبوية تدوينا علميا يقوم على أسس دقيقة ، وأصول منهجية رائعة ، وقد تجمعت أسباب كثيرة مختلفة أدت الى ازدهار الاجتهاد في ذلك العصر وترجع هذه الأسباب في جملتها الى ظروف سياسية وفكرية واجتماعية تلاقت كلها فكان لها أثرها في مجال الحياة العلمية والفكرية بوجه عام .

٨١ — كانت بداية هذا العصر ، هي بداية النهاية للدولة

الأموية ، فبعد وفاة الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ،
نشطت الدعوة السرية الى الدولة العباسية ، ولم يكد ينتهي
الثالث الأول من القرن الثاني حتى نجح العباسيون في الاطاحة
بحكم الأمويين ، وقيام دولتهم .

ويعتبر قيام الدولة العباسية حدثا ملحوظا في حياة الفقه
والتشريع، لأنها قامت باسم الدين وعلى الدين، فلا عجب أن يعنى
رجالها بالحياة الدينية ، وأن يعملوا على أن تقوم على قانون
مستمد من صميم الفقه الاسلامي ، لذلك قرب الخلفاء العباسيون
الفقهاء وجعلوهم محل احترامهم وثقتهم واجلالهم ، ورعايتهم،
كما طلبو منهم أن يضعوا القوانين المستمدة من الكتاب والسنة
لتسير الدولة عليها في تنظيم شئونها وبخاصة فيما يتصل
بالناحية المالية .

٨٢ - فيروى مثلا أن هارون الرشيد بعث الى الامام مالك
يستحضره مجلسه ليسمع منه ابناء الأمين والمأمون فقال له :
يا أبا عبد الله ينبغي أن تختلف الينا حتى يسمع صبياننا منك
الموطأ ، فقال الامام مالك : أعز الله أمير المؤمنين ، ان هذا
العلم منكم خرج ، فان أنتم أعزتموه يعز وان ذللتموه ذل العلم
يؤتى ولا يأتى فقال الرشيد : صدقت ثم قال لولديه : اخرجا
الى المسجد حتى تسمعا مع الناس ، قال مالك بشريطة الا
يتخطيا رقاب الناس ، ويجلسا حيث ينتهى بهم المجلس فحضرا
بهذا الشرط .

وحين حج الرشيد وصار الى الحنفية أرسل الى الامام مالك

يطلب منه أن يحمل إليه كتابه الموطأ فرفض الامام مالك الذهاب،
فما كان من الخليفة الا أن قال : والله لا نسمع الا في بيتك .

٨٣ — ولما رغب الرشيد في اقامة سياسة الدولة المالية وما
يتصل بها على أساس عادل من شريعة الله توجه الى الامام
أبى يوسف تلميذ أبى حنيفة طالبا منه أن يكتب له في ذلك كتابا
جامعا ، فكتب له أثره الخالد : كتاب الخراج ويقول في مقدمته:

ان أمير المؤمنين ، أيده الله تعالى ، سألني أن أضع له كتابا
جامعا يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات ، وغير
ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به ، وانما أراد بذلك رفع
الظلم عن رعيتة والصلاح لأمرهم ..

وبعد أن قدم للخليفة بعض النصائح والوصايا قال : وقد
كتبت اليك ما أمرت به ، وشرحت لك وبينته ، ففتقحه وتدبره،
وردد قراءته حتى تحفظه ، فاني قد اجتهدت لك في ذلك ولم
آلك والمسلمين نصحا ، ابتغاء وجه الله وثوابه وخوف عقابه
وانى لأرجو ان عملت بما فيه من البيان أن يوفر الله لك خراجك
من غير ظلم مسلم ولا معاهد ، ويصلح لك رعيتك فان صلاحهم
باقامة الحدود عليهم ، ورفع الظلم عنهم والتظالم فيما اشتبه من
الحقوق عليهم، وكتبت لك أحاديث حسنة فيها ترغيب وتحضيض
على ما سألت عنه مما تريد العمل به ان شاء الله فوفقك الله لما
يرضيك وأصلح بك وعلى يديك .

٨٤ — وكان هذا العصر بالنسبة للسنة عصرا ذهبيا ، فقد

دونت وصنفت وقام على خدمتها علماء أجلاء أفنوا حياتهم في الدفاع عنها ، وتتقيتها من الوضع والكتب وتجتشموا في سبيل ذلك المشقات ، ورحلوا من بلد الى بلد واتصلوا بكل من بلغهم أنه يحفظ حديثا أو يعرف سندا صحيحا ، والتزموا في تدوينهم للسنة قواعد صارمة لم يحيّدوا عنها فحفظوا للمسلمين سنة نبينهم ، والمصدر الثاني لشريعتهم ، فجزاهم الله خير الجزاء .

ولا يعني هذا أن السنة قبل عصر نشأة المذاهب كانت محفوظة في الصدور لا يهتم بكتابتها وتدوينها ، فقد كان هناك تدوين قبل هذا العصر ^(١) . غير أنه لم يكن شاملا وكان قليلا ، ومحليا غالبا ، بمعنى أن من دون من علماء الحجاز اقتصر على ما أخذه عن الحجازيين دون سواهم من سائر فقهاء الأمصار ، مع أن الصحابة الذين شاهدوا التنزيل وسمعوا أحاديث الرسول كثيرون ، وقد تفرقوا في الأمصار ، وروى كل صحابي ما سمعه من الأحاديث وفي البلد الذي نزل ، واتخذ أهل كل بلد ما روى لهم أساسا لاجتهادهم وفقهم .

وكان من أثر الاهتمام بالسنة وتدوينها في هذا العصر أن عرفت الأحاديث لم تكن معروفة من قبل ، نتيجة للرحلات في طلب الأحاديث من بلد الى آخر ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أصبحت أدلة الأحكام من السنة سهلة ميسورة .

٨٥ — وفي هذا العصر كذلك نشطت حركة الترجمة ، وتولاهما

(١) انظر السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب .

الخلفاء العباسيون بالتنمية والتشجيع وزخرت اللغة العربية بكثير من الافكار اليونانية جاءت من عدة طرائق : جاءت من طريق الفرس الذين كانوا متأثرين باليونان ، وجاءت من طريق السريان الذين كانوا أعظم ناقلی فلسفة اليونان في ذلك الابان ، وجاءت من اليونانية نفسها ، فان بعض الموالی كان يجيد اليونانية والعربية فنقل اليها طرائف من أفكارها ، فجاءت الفلسفة اليونانية أحيانا خالصة ، وأحيانا لابسة ثوبا فارسيا . وأحيانا مرتدية بمسرح يهودية ومسيحية عن طريق السريان^(١) .

٨٦ — وامتاز هذا العصر من الناحية الاجتماعية بالتقاء عناصر مختلفة من الأقوام والأجناس ، مابين عرب وفرس وروموهنود ونبط ، وكانت المدن الاسلامية وبخاصة بغداد موطن الخلافة والحكم حاضرة العالم الاسلامی ، تموج بهذه الأجناس المختلفة الأرومة ، والثقافة ، والحضارة والعادات ، وكان أن عرف كل قوم مألدى غيرهم من ثقافة وتقاليد وخبرة وأدى هذا الى المزج بين الحضارات القديمة في ظل دين سمح يقوم على العقل والنظر ويمجد العلم والعلماء ، ولا ريب في ان مجتمعا تلتقى فيه هذه الأجناس ، وتتفاعل فيه الأفكار ، تكثر فيه الأحداث الاجتماعية اذ تبدو فيه مظاهر مختلفة من تفاعل تلك الخواص الجنسية ولكل حادثة حكمها من الشرع ، فان الشريعة الاسلامية شريعة عامة ، تحكم بالاباحة أو المنع في كل الأحداث دقيقتها وجليها ، ومن شأن دراسة هذه الأحداث أن توسع عقل الفقيه وتفتق ذهنه

(١) الشافعى للشيخ محمد أبوزهرة ص ٥٠ .

الى استخراج المسائل ، وتوسع فيه ناحية الفرض والتصور ،
ووضع ضوابط عامة لجنس الفروع المتباينة (١) .

٨٧ — وكان لحركة الترجمة ، واهتمام الخلفاء بالعلم
والعلماء ، وتبادل المعارف والتجارب بين مختلف الأجناس
والشعوب ، امتزاج الثقافات القديمة وصهرها في بوتقة الفكر
الاسلامى ، واتساع العمران ، وتقدم الحضارة والمدنية — كان
لكل ذلك أثر كبير في نهضة الحركة الفكرية والعلمية ، وكثرة
المؤلفين من الفقهاء والعلماء والأدباء ، وما تركه لنا هذا العصر
من تراث ضخم في مختلف مجالات الفكر والبحث يدل دلالة
واضحة على مبلغ ما وصل اليه العلم من تقدم ونشاط في أحضان
العباسيين .

٨٨ — وأما أثر ذلك كله في الاجتهاد ، فان تكريم الخلفاء
للفقهاء وتدوين السنة وجمعها ، وما نقل عن اليونان وغيرهم من
الأفكار والآراء وتطور المجتمع ونهضة الحركة الفكرية والرحلات
العلمية ، قد جعل الاجتهاد الفقهي يعيش أخصب أيامه ، وأزهى
عصوره ، ويثمر من الآراء في كل منحنى من مناحى الحياة مالم
تصل البشرية الى بعضه الا في هذا العصر .

الفقهاء يطلب منهم الخلفاء أن يضعوا الأحكام المستمدة من
الكتاب والسنة ، لتنظيم شؤون الدولة،والخلفاء يشجعون الفقهاء
ويصدقون عليهم ، والمجتمع تظهر فيه كل يوم أحداث جديدة ،

(١) الشافعى ص ٤٩ .

كما أنه يموج بآراء الفرق المختلفة واتجاهات الثقافات المتنوعة يضاف الى هذا أن الفقهاء كانوا يرحلون طلباً للعلم ، فعرف كل فقيه ما لدى غيره من الآراء واستفاد العالم العراقي من الحجازي والمصري منهما ، وكمل كل منهما نقصه ، واستفاد فيما هو مقصر فيه ، وأفاد فيما هو غنى عنه ، فهذا ربعة الرأي المدني يرحل الى العراق ، ثم يعود الى المدينة ، ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يرحل الى المدينة ويقرأ موطأ مالك ، ويعود الى العراق ، والشافعي يرحل الى المدينة والى العراق والى مصر ، وهكذا ، ومن أجل هذا أصبحنا نرى للفروق على توالي الأزمان ثقل بين مدرسة الحديث ، ومدرسة الرأي ، بما يأخذ الأولون من رأى الآخرين ، وما يأخذ الآخرون من حديث الأولين (١) .

ثم ان الفقهاء في هذا العصر قد ورثوا اجتهادات الصحابة والتابعين ، ونقلت اليهم آراء كثيرة وأقضية متنوعة لهذه العوامل كلها كان الاجتهاد طابع هذا العصر ، والصفة المميزة له ، ولم يكن مقصوراً على مجال للدراسة الفقهية ، فقد شمل الحياة العلمية والفكرية كلها .

لقد اجتهد الفقهاء لمواجهة النوازل الجديدة ، ولحاربة الآراء الباطلة ، وكانت رغبة الفقهاء في تمحيص المسائل ودراستها

(١) ضحى الاسلام ج ٢ ص ١٦٥ الطبعة الثالثة . وانتظر نظرة علمية ص ٢٢١ .

دراسة علمية دقيقة ، تدفعهم الى اقامة المناظرات والمجادلات ، وأحيانا كانوا يتراسلون اذا تعذر اللقاء كما حدث بين الامام مالك ، والامام الليث بن سعد . فقد علم الامام مالك عن الامام الليث أنه يفتى في بعض المسائل بما يخالف ما عليه العمل بالمدينة ، فكتب اليه رسالة موجزة جاء الرد عليها رسالة طويلة ، تعتبر أثرا قيما خالدا ، وتعد الرسالتان من عيون الجدل الفقهي الذي بلغ الذروة في الأدب والتماس الحق بين عالين كبيرين وامامين عظيمين عاشا في القرن الثاني الهجري (١) .

٨٩ — ولكن ما هي مصادر الاجتهاد في ذلك العصر ؟
 لن النهضة العلمية العامة ، وحركة الاجتهاد ، وطريقة المناظرات والمراسلات وحلقات الدرس التي كانت تعقد في المساجد والبيوت قد أثمرت ثمرتها في نبوغ عدد من الأئمة الأعلام الذين نسبت الي بعضهم المذاهب الفقهية المشهورة وغير المشهورة ، وكان لكل منهجه في الاجتهاد ، ولذلك اختلفت مصادر اجتهاد كل امام ، إلا ان هذا الاختلاف لم يكن بدرجة كبيرة ، وكان في بعض صورته شكليا ، كما ستري ذلك بعد عرض منهج كل امام في الاجتهاد .

٩٠ — يعد أبو حنيفة أقدم الأئمة من أهل السنة ، والذين عاشت مذاهبهم حتى اليوم ، فقد ولد سنة ٨٠هـ ومات سنة ١٥٠هـ على حين ولد الامام مالك سنة ٩٣هـ أو سنة ٩٧هـ على

(١) انظر محاضرات في تاريخ الفقه الاسلامي — عصر نشأة المذاهب ص ٧٩ .

اختلاف في الرواية ، وتوفي سنة ١٧٩ هـ ، وولد الشافعي سنة ١٥٠ هـ وتوفي سنة ٢٠٤ هـ وكذلك ابن حنبل فقد ولد سنة ١٦٤ هـ وتوفي سنة ٢٤١ هـ .

وللامام أبي حنيفة منهج في الاجتهاد يتمثل فيما روى عنه أنه قال : « آخذا بكتاب الله ، فان لم أجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخذت بقول أصحابه ، آخذ بقول من شئت منهم وأدع من شئت منهم و لا أخرج من قولهم الى قول غيرهم فاذا انتهى الامر الى ابراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب .. ، فقوم اجتهدوا فاجتهد كما اجتهدوا » .

وهذا الكلام يدل على أنه يأخذ بالكتاب الكريم كما يأخذ به سائر الأئمة وان وجد خلاف بينهم فيه فلا يعدو أن يكون فيهم مدلوله وإشارته وطرق الاستنباط منه .

وهو أيضا يأخذ بالسنة ولكن له مسلكا خاصا نحوها ، فهو يتشدد في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا يقبله الا اذا رواه جماعة عن جماعة ، أو كان خبرا اتفق فقهاء الأمصار على العمل به ، أو روى واحد من الصحابة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في جمع منهم ، فلم يخالفه أحد ، لأن هذا يدل على اقرارهم له .

فأبو حنيفة كان لا يأخذ بالأحاديث التي لم تستوف هذه الشروط وكان يقتصر على المشهور الذي عرفه عامة الفقهاء .

وكان أبو حنيفة يأخذ بأقوال الصحابة غير أنه كان يعمل عقله فيما إذا روى في المسألة قولان أو أكثر للصحابة فيختار منها عدلها وأقربها إلى الأصول الرامة ، وكان لا يعتد بأقوال التابعين إلا أن يوافق اجتهاده ، ويرى أنهم لا يمتازون بميزة تجعل لما روى عنهم مكانة تلزم للعمل به ، وهم قوم اجتهدوا فيجب عليه أن يجتهد مثلهم .

٩١ - وموقف أبي حنيفة من الحديث ونظرته الفاحضة في أقوال الصحابة ، وعدم التزامه العمل بالمأثور عن التابعين ، اضطره إلى التوسع في القياس والاستحسان .

وجاء في كتاب المناقب لأبي طالب المكي عن أحد معاصري الامام أبي حنيفة ما نصه . « يمضى الأمور على القياس ، فإذا قبح القياس يعضئها على الاستحسان مادام يمضى له ، فإذا لم يمض له رجع إلى ما يتعامل المسلمون به » (١) .

فأبو حنيفة مع توسعه في القياس والاستحسان كان يأخذ بالعرف والاجماع كذلك .

والواقع كما ذكر المرجوم الدكتور أحمد أمين في كتابه ضحى الاسلام (٢) أن أبا حنيفة كان قياسا ، سلك في القياس مسلكا فائق فيه كل من سبقه ، وأعانه على ذلك ملكاته الخلقية ، فكان

(١) انظر محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية / ١٦١ .

(٢) ج ٢ ص ١٨٧ .

دقيق النظر سريع الخاطر في ادراك ما بين الأشياء من فروق وموافقات ، قوى الحجة حتى كان — كما قالوا — لو أراد أن يقيم الحجة على أن هذه السارية ذهب لفعّل ، وزاده ظهورا في ذلك أنه لم يكن يتخرج من الفتيا تخرج أهل الحديث ، فليس يهمه أوقع الأمر أم لم يقع ، وكان حقيقيا أم فرضيا ، بل يقول كما قال لقتاده « إن العلماء يستعدون للبلاد ويتحرزون منه قبل نزوله » .

وكما مهر أبو حنيفة في القياس فقد مهر في الاستحسان ، وقد ذكر الإمام محمد أن أصحاب أبي حنيفة عندما كانوا ينازعونه في المقاييس فإذا قال لهم « استحسن » لم يلحقه أحد .

والخلاصة أن مصادر الاجتهاد عند أبي حنيفة كانت كثيرة وخصبة وهذا يدل على الحرية الفكرية التي كان يتمتع بها هذا الامام والتي انعكست في فقهه بصورة واضحة في احترامه لارادة الانسان في تصرفاته مادام عاقلا ، فهو لا يسمح لجماعة أو فرد بالتدخل في تصرفات العاقل الخاصة به مادام لم يفتك حرمان الدين .

٩٢ — وأما الامام مالك فلم يشترط في الحديث ما اشترطه أبو حنيفة من الشهرة وغيرها بل يعمل بخبر الواحد اذا صح أو حسن ، ولا يفهم من هذا تساهله في قبول الحديث من غير تحر أو تدقيق ، بل هو شديد التحري ، ولكن لا يشترط شهرة الحديث وعمومه ، وكان يقول : لا يؤخذ العلم من أربعة ،

ويؤخذ من سواهم : لا يؤخذ من سفيه ، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الى بدعته ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس ، وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به « ولذلك جمع الامام مالك الموطأ في سنين ، وكان كثير النظر فيه يحذف ما يبدو له عدم صحته ، ومع هذا كانت دائرة الصحة عنده أوسع من دائرة أبي حنيفة .. »

ومالك يأخذ بعمل أهل المدينة ، ويرى أنهم أدري بالسنة وبالناسخ والمنسوخ ويقول في كتابه لليث بن سعد الذي سبقت الإشارة إليه « فانما الناس تبع لأهل المدينة إليها كانت الهجرة ، وبها تنزل القرآن وأهل الحلال وحرم الحرام ، إذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم ، يحضرون الوحي والتنزيل ، ويأمرهم فيطيعونه ، ويسن لهم فيتبعونه ، حتى توفاه الله واختار له ما عنده ، صلوات الله عليه ورحمته وبركاته » .

وخلاصة رأى الامام مالك في هذا الموضوع أن أهل المدينة ، إذا اتفقوا على مسألة ، واتفق مع العمل علماؤها ، فهذا العمل حجة يقدم على القياس ، بل ويقدم على الحديث الصحيح ، أما إذا لم يكن عملا اجماعيا بل عمله أكثرهم فهذا العمل أيضا حجة يقوم على خبر الواحد لأن العمل بمنزلة الرواية الأكثر ، فإذا جاء خبر واحد يخالفهم كان الراجح أنه منسوخ . (١) .

(١) ضحى الاسلام ج ٢ ص ٢١١ .

ومما يتصل بعمل أهل المدينة الأخذ بفتوى الصحابي على أنها حديث واجب العمل به .

٩٣ - وإذا كان من شأن التوسع في قبول الأحاديث والأخذ بعمل أهل المدينة وفتوى الصحابي تضيق دائرة الرأي عند الامام مالك ، فانه مع هذا لم ينكر السراي ، فمن أصول مذهبه ^(١) القول بالمصالح المرسله والاستحسان والقياس ، والاجماع وسد الذرائع والعرف والعادات .

ويتضح من هذا أن مصادر الاجتهاد عند الامام مالك وهو يعد امام مدرسة الحديث ، هي نفسها تقريبا مصادر الاجتهاد عند امام مدرسة الرأي أبي حنيفة النعمان ، ولكن الاختلاف انما هو في سعة الدائرة وضيقها ، فان ضاقت دائرة الرأي واتسعت دائرة الحديث عند الأولين كان الأمر على العكس عند الآخرين، أما عدد الدوائر نفسها فتكاد تكون واحدة ^(٢) .

٩٤ - وأما مجدد القرن الثاني وأول من ألف في علم الأصول الامام الشافعي ، فخير ما يمثل منهجه في الاجتهاد قوله : العلم طبقات شتى ، الأولى الكتاب والسنة اذا ابنت السنة ، ثم الثانية الاجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، والثالثة أن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا نعلم له مخالفا منهم، والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك،

(١) مالك للشيخ محمد ابوزهرة ص ٢٣٣ .

(٢) ضحى الاسلام ص ٢١٢ .

الخامسة القياس على بعض الطبقات ، ولا يصار الى شيء وغير الكتاب والسنة وهما موجودان ، وانما يؤخذ العلم من أعلى » (١) .

وقوله : العلم وجهان : اتباع واستنباط ، والاتباع اتباع كتاب ، فان لم يكن فسنة ، فان لم يكن فقول عامة من سلف لا نعلم له مخالفا ، فان لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل ، فان لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يكن فقياس على قول عامة من سلف لا مخالف له ، ولا يجوز القول الا بالقياس ، واذا قاس من لهم القياس فاختلفوا ؛ وسع كلا أن يقول بمبلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى اليه اجتهاده » (٢) .

وقوله أيضا : الأصل قرآن وسنة ، فان لم يكن فقياس عليهما ، واذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الاسناد منه فهو سنة والاجماع أكبر من الخبر المفرد والحديث على ظاهره ، واذا احتمل معاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به ، واذا تكافأت الأحاديث فأصحها اسنادا أولاها ، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب لا يقاس أصل على أصل ، ولا يقال للأصل لم وكيف وانما يقال للفرع لم ، فاذا صح قياسه على الأصل صح وقامت به الحجة (٣) .

(١) الأم ج ٧ ص ٢٤٦ .

(٢) الشافعي ص ١٨٤ هامش .

(٣) ضحى الاسلام ج ٣ ص ٢٢٣ .

٩٥ — وهذه النصوص عن الشافعى توضح مصادر الاجتهاد لديه ، واذا كان فى النص الأول قد جعل الكتاب والسنة مرتبة واحدة وفى النص الثانى صرح بأن الحكم يبحث عنه أولا فى الكتاب ، ثم يبحث عنه فى السنة ان لم يكن فى الكتاب ، فلا تعارض بين النصين ، لأن الشافعى يبين ما يجب أن يتبعه المجتهد ، وهو طريق السلف ، ان وجدوا فى القرآن فلا غناء فيما وراءه ، وان لم يجدوا يبحثون عن سنة مروية ، وذلك لا ينافى أن مجموع السنة فى مرتبة القرآن ، لأنها بيّنة ومفصلة ولذلك قال الشاطبى : ان السنة حاكمة على الكتاب من حيث احتياجه اليها فى البيان (١) .

ومصادر الاجتهاد كما تذكرها النقول السابقة هى : الكتاب الكريم والسنة النبوية ، وأقوال الصحابة والقياس والاجماع . والشافعى لا يأخذ بالاستحسان وقد هاجم القائلين به هجوما عنيفا وهو يعنى بالاستحسان مجرد الرأى من غير أن يكون مستندا الى أصل شرعى ، ولذلك هاجم مالكا فى قوله بالمصالح المرسلة ، وهاجم الحنفية فى قولهم بالاستحسان ، وقد أثر عنه قال : من استحسّن فقد شرع .

وقد دافع الشافعى عن السنة دفاعا مجيدا ، وهاجم الذين أنكروا الأخذ بالحديث بتاتا ، وأفحمهم بالحجة القاطعة ، وبين لهم فساد رأيهم وانحرافهم عن الجادة فى فهم شريعتهم كما

(١) الشافعى / ١٨٥ هامش .

أخذ على الامام مالك تركه أحيانا حديثا صحيحا لقول واحد من الصحابة والتابعين وأخذ أيضا على أهل الرأي تقديمهم القياس على خبر الآحاد وتركهم بعض السنن لأنها غير مشهورة •

ولما كان يتصف به هذا الامام الجليل من فكر دقيق ، ونظر عميق تحدث عن القياس وشروطه حديثا لم يسبق به ، وكان موقفه منه موقفا وسطا لم يتشدد فيه تشدد مالك ، ولم يتوسع فيه توسع أبي حنيفة فهو يقول : ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والاجماع والآثار ، وما وصفت من القياس عليها •

ولا يقيس الا من جمع الآلة التي له القياس بها وهي العلم بأحكام كتاب الله : فرضه وأدبه وناسخه ، ومنسوخه ، وعامه وخاصة ، وارشاده •

ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب •

ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشتبه ولا يعجل بالقول به دون التثبت ، ولا يمتنع من الاستماع من خالفه لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة ويزداد به تثبيتا فيما اعتقد من الصواب ، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده بالانصاف من نفسه حتى يعرف من أين قال مايقول وترك ما يترك ولا يكون بما قال أعنى به ممن خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على ما يترك ان شاء الله (١) •

(١) الرسالة ص ٥٠٩ •

٩٦ — وبهذا المنهج قرب الشافعى بين مدرسة الحديث ومدرسة رأى ، فأهل رأى كانوا يرون الشافعى يقول بالقياس ولم ينكره جملة ، وقد تعدله القواعد ووضع الضوابط والشروط فأحبوا مذهبهم وعدل بعضهم عن مذهب أبى حنيفة الى مذهب الشافعى ، كما أن أهل الحديث كانوا أميل الى الشافعى ، لأنه توسع فى استعمال الحديث والاستدلال به أكثر مما فعل مالك وأبو حنيفة ، وحد من رأى والقياس وضيق سلطتهما ولذلك كان من أنصاره أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وغيرهما من كبار المحدثين .

قال الرازى فى كتابه مناقب الشافعى : « ان الناس كانوا »^١ الشافعى فريقان : أصحاب الحديث وأصحاب رأى أصحاب الحديث فكانوا عاجزين عن المناظرة والمجادلة ، عد عن تزييف طريق أصحاب رأى ، فما كان يحصل بسببهم فى الدين ونصرة الكتاب والسنة ، وأما أصحاب رأى سعيهم وجهدهم مصروفا الى تقرير ما استنبطوه برأيهم ور بفكرهم ... فجاء الشافعى وكان عارفا بالنصوص من القب والاختبار وكان عارفا بأصول الفقه وشرائط الاستدلال وكان قويا فى المناظرة والجدل . فرجع عن قول أصحاب الا أكثر أنصارهم وأتباعهم » .

وكلام الرازى هذا يدل على أثر الشافعى فى الفقه ، ومنزلته بين الفقهاء ، كما يدل على ما كان بين أهل الحديث وأهل رأى من صراع فكرى شديد ويشير أيضا الى أثر المجادلات والمناظرات وكيف أنها أثرت الحياة الفقهية بكثير من الآراء

والاتجاهات والمذاهب والنظريات كما أنها في الوقت نفسه كانت سبباً لتحديد المصطلحات وتعميد القواعد وأرجاع انجزئيات الى مصادر كلية وأصول عامة ، ومن هنا نشأ علم الأصول ويرجع الفضل الى الامام الشافعى في أنه أول فقيه ترك أول مؤلف وصل اليه في هذا العلم .

٩٧ - وأما الامام الممتحن أحمد بن حنبل فقد ذكر ابن القيم في الجزء الأول من كتابه أعلام الموقعين ^(١) مصادر اجتهاده حيث قال : « وكانت فتاويه (أى ابن حنبل) على خمسة أصول : أحدها النصوص فإذا وجد النص أغتني بموجبه : ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان ، والثاني ما أغتني به الصحابة ، فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى ولم يعرف مخالفاً لها لم يتركها الى غيرها ولم يقل أن ذلك أجماع والأصل الثالث أنه إذا اختلفت الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها الى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول ، والأصل الرابع الأخذ بالمرسل - وهو الحديث الذي لم يذكر فيه الصحابي الذي رواه - والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي رجحه على القياس وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بل هو عنده قسيم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن .

ثم يقول ابن القيم : فإذا لم يكن عند الامام أحمد نص ولا

(١) ص ٢٤ .

قول الصحابة أو واحد منهم ولا أثر مرسل أو ضعيف عدل الى
الأصل الخامس وهو القياس فاستعمله للضرورة •

واستطرد ابن القيم بعد الحديث عن مصادر الاجتهاد عند
الامام ابن حنبل أو أصول فتاويه فقال عنه أيضا : وكان يسوغ
استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من
استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه •

٩٨ — ويبدو مما ذكره ابن القيم أن مصادر اجتهاد الامام
احمد يقوم على النصوص من كتاب وسنة وآثار عن الصحابة
وهو لا يستعمل القياس الا عند الضرورة ، كما يبدو كذلك فيما
ذكره مدى اهتمام ابن حنبل وتوسعه في الأخذ بها وابتناء
الأحكام عليها ولا غرور فهو من كبار المحدثين الذين تجرؤوا في
دراسة السنة وجمعها ومسنده الضخم خير شاهد على ذلك •

ومن أجل هذا مال بعض المؤرخين الى عد ابن حنبل من
المحدثين لا من الفقهاء فابن قتيبة في كتابه المعارف لم يذكره بين
الفقهاء وذكر المقدسي في المحدثين لا في الفقهاء ، كما ان ابن
عبد البر في كتابه الانتقاء اقتصر على أبي حنيفة ومالك والشافعي
ولم يذكر ابن حنبل •

ومع هذا فابن حنبل وان كان محدثا كبيرا فليس معنى ذلك أن
يكون بعيدا عن الفقه ومجالاته ، فهو فقيه مجتهد ، وان لم
يضع كتباً في الفقه على خط خاص به •

٩٩ — واذا كان قد شاع في المذهب الحنبلي بعد الامام

أحمد أن الاجماع والمصالح المرسله وسد الذرائع والاستحسان والاستصحاب أصول عند الحنابلة ، وقد تحدثوا عنها في كتبهم ، فان بعض المحققين يرى أن ابن القيم وإن لم يذكر هذه الأصول عند ابن حنبل . فإنه يمكن ادخالها كلها في باب القياس ، اذا فسر القياس بمعنى واسع يشمل كل وجوه الاستنباط من غير النصوص . وفي رأى أن عد هذه الأصول التى قال بها الحنابلة بعد امامهم أصولا لدى ابن حنبل نفسه باعتبار دخولها في باب القياس غير صحيح ، لأن الامام أحمد لا يقول بالقياس الا عند الضرورة القصوى ، ويكره الفتوى في مسألة ليس فيها أثر ، فالقياس لديه اذن ليس ميدانا فسيحا يشمل كل وجوه الاستنباط من غير النصوص وهو لا يلجأ اليه الا عند الضرورة مع كراهة الاعتماد عليه والأخذ به في هذه الحالة .

نقد كان ابن حنبل محدثا فقيها ، يقوم فقهه على النصوص دون الرأى الا نادرا ولا يضيره ألا يكون قد قال بما قال به تلامذته من بعده .

١٠٠ - تلك مذاهب الأئمة الأربعة في الاجتهاد ، وهناك غيرهم من الأئمة الذين عاشوا في هذا العصر وأسهموا في بهضة الحياة الفقهية فيه ، وكانت لبعضهم مذاهب لم يكتب لها البقاء طويلا ، كما أن هناك مذاهب للشيعه والخوارج ، وهى مذاهب قد جنحت بعد قيام الدولة العباسية الى التخلف من الاهتمام بالسياسة وأمر الامامة والخلافة واتجهت الى بحث المسائل

الفقهية اتجاها علميا ، وان خضعت في ذلك الى قواعد وأصول
تمت الى السياسة بسبب قريب أو بعيد •

وأرى لكى تكون صورة الاجتهاد في ذلك العصر كاملة أن
أتحدث عن اجتهاد أهل الظاهر والشيعة والخوارج •

١٠١ — أجمعت العلماء على أن داوود بن علي الأصفهاني
المولود في أوائل القرن الثالث والمتوفى سنة ٢٧٠ هـ ، أول من
قال بظاهرية الشريعة ، وأخذ الأحكام من ظواهر النصوص
دون تحليل لها •

ومع أن داوود الأصفهاني قد درس المذهب الشافعي وأع
بهذا الامام ، وصنف في فضائله مؤلفا ، الا أنه لم يسلك مس
في دراسة الشريعة ، فهي في نظره نصوص فقط ولا رأى فيه
لذلك أبطل القياس ولم يأخذ به ، ولقد قيل له : كيف تب
القياس ، وقد أخذ به الشافعي ؟ فقال : أخذت أدلة الشافعي
ابطال الاستحسان فوجدتها تبطل القياس • فداوود بن
يتمسك بظاهر الكتاب والسنة ، ومن هذا اشتق اسم الظاهري
ويرى أن القول بالقياس تشريع عقلي ، والدين الهى ، و
كان الدين بالعقل لجرت أحكام على خلاف ما أتى به الكت
والسنة ، فوجب أن ننتقيد بهما بل بظاهرها ، ولا نبيح القياس
الا اذا ورد نص بتحريم أو تحليل وبين فيه علته ، فحينئذ يجوز
لنا أن نشرك في الحكم الأشياء التى لم ينص عليها ولكن نتحد في
العلة ، أما اذا لم ينص على العلة ، فليس للمجتهد أن يقول بها
من عنده ثم يقيس عليها ، غالله تعالى يقول : « وما اختلفتم فيه

من شيء فحكمه إلى الله» ولم يقل إلى الرأي والقياس ، وقد هاجم القياسيين ، وبين ما ألجأهم إليه القياس من خطأ في الأحكام ، وأداه هذا المنحى إلى مخالفة المذاهب الأخرى في كثير من المسائل (١) .

١٠٢ - ويبدو من هذا أن مصادر اجتهاد امام أهل الظاهر هي النصوص فقط ، ولذا كان مجال التشريع لديه أضيق من غيره من الفقهاء لأنه أنكر القياس وهو عماد الاجتهاد بالرأي وهو مصدر له أثره الضخم في مجال الأحكام الفقهية وتطبيق مبادئ الشريعة على كل جديد من المعاملات والأقضية ولاعتماد أهل الظاهر على النصوص في اجتهادهم دون البحث عما وراءها من معان ومقاصد كان الفرق بينهم وبين جمهور الفقهاء أن هؤلاء ينظرون إلى النصوص على أنها معقولة المعنى قد جاءت لمقاصد ننظم بها أحكام الدين والدنيا، ويسير الناس بمقتضاها على منهاج مستقيم فاضل ، فيفهم كل نص بما تدل عليه ألفاظه ، وما يفيد من معان عامة وخاصة ، فاذا جاء النص بتحريم الخمر تعرفوا المقصد من التحريم ومرماه، ويطبقون على الخمر كلما يتحقق فيه المعنى الذي كان من أجله التحريم، وبذلك يأخذون من مجموع النصوص القرآنية والأحاديث النبوية قواعد كلية تندرج تحتها جزئيات كثيرة ، ويمكن معرفة أحكام الحوادث التي تجد بتطبيق هذه القواعد عليها، وبذلك تتسع الشريعة للتطبيق باستنباط هذه القواعد ، إذ تكون نورا يعيشوا إليه كل طالب لحكم شرعى ولا يجد النص .

(١) ضحى الاسلام ٢ / ٢٣٦ .

أما الظاهرية ، فانهم يرون أن النصوص لصالح العباد ، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه ، ولا يفكر في علة مستنبطة منه ، وان كان يجب الاعتقاد بأنه جاء لمصلحة العباد ، فلا نحل ولا نحرّم الا بنص وان كانت بعض النصوص جاءت لأسباب فليس ذلك لتتعدى أحكامها الى غير موضع النص (١) .

١٠٣ — أشرت عند الحديث عن الاجتهاد في زمن التابعين الى اجتهاد الشيعة والخوارج وبنيت أن ملامح اجتهادهما لم تتضح الا بعد ذلك العصر ، وقد كثرت في عصر نشأة المذاهب فرق الشيعة كما تعددت كذلك فرق الخوارج ، وأهم فرق الشيعة: الزيدية والامامية والأولى تنسب الى الامام الشهيد زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي قتله الأمويون سنة ١٢٢ هـ ، والزيدية جعلت الامامة بعد علي زين العابدين الى ابنه زيد ، لا الى محمد الباقر كما فعلت الامامية الذين سموا بذلك لاهتمامهم الشديد بمسألة الامامة وعصمة الإمامة .

ومن أعلام الزيدية في هذا العصر الامام زيد الذي ينسب اليه أقدم مؤلف في الفقه وهو كتاب « المجموع » والامام القاسم بن ابراهيم الرضى الحسنى المتوفى سنة ٢٤٢ هـ وحفيده الهادى الى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم المتوفى

(١) محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية / ٤٠٩ .

سنة ٢٩٨ هـ وأبو محمد الحسن بن علي الملقب بالناصر الكبير ،
وقد توفي سنة ٣٠٤ هـ .

ويعد الامام موسى الكاظم الذي مات سجيناً عام ١٨٣ هـ
أول من كتب في فقه الامامية كما يعد أبو جعفر محمد بن الحسن
ابن فروخ الصفار الأعرج القمي المتوفى سنة ٢٤٠ هـ المؤسس
للإمامية في إيران .

والشيعة بوجه عام لا يرجعون في اجتهادهم بعد الكتاب
الكريم الا الى الأحاديث التي رواها أئمتهم ورجالاتهم ،
ويرون أن باب الاجتهاد مفتوح للقادر عليه ولن يسد أبداً ،
ويرفضون القياس مادام عندهم أئمتهم الذين لديهم علم
الأحكام الشرعية بطريق الوصية ، والشيعة ترفض الاجماع
ولا تراه مصدراً من مصادر الاجتهاد ولكن الزيدية تأخذ
بالقياس وتدخل فيه الاستحسان والمصالح المرسلة ، ولهذا
كانت هذه الفرقة في فقهها أقرب الى فقه الأئمة الأربعة مع ميل
الى فقه العراق بخاصة .

كذلك تأخذ الامامية بالمصلحة اذا لم يكن هناك نص من كتاب
أو سنة ، وهي تنكر القياس والاجماع ، ومذهبها أقرب الى
مذهب الامام الشافعي .

والواقع أن الخلاف بين السنة والشيعة في الآراء والاتجاهات
يجب الا يحول دون انتفاع أهل السنة بفقه الشيعة ، وانتفاع
الشيعة بفقه أهل السنة ، ففي ذلك فهم وتقريب بين المذاهب

الاسلامية ، ونحن في زمن يدعو الى التقارب ونبذ الخلاف والشقاق والمسلمون في أشد الحاجة الى الوحدة وطرح كل ما يوهن قوتهم أو يمكن الأعداء منهم .

١٠٤ — واما الخوارج فانهم يأخذون بالقرآن ، وما جاء عن رجالاتهم من الأحاديث ويرون الأخذ بالقياس اذا لم يكن هناك نص ، لأن القاعدة عندهم : « لاحظ للنظر مع وجود الأثر » .

وقد سبق أنهم في اجتهادهم يميلون الى التشدد والعنف ، وأن اجتهادهم يعكس آراءهم ومثلهم العليا ، وتعد الاباضية أهم فرق الخوارج في عصر نشأة المذاهب وهي تنسب الى عبد الله بن اباض التميمي ، وقد شاع أمر هذه الفرقة في أواخر الدولة الأموية ، وهي أكثر فرق الخوارج اعتدالا ومازالت موجودة حتى الآن في عمان وتونس والجزائر .

١٠٥ — وبعد فقد كان الاجتهاد في عصر نشأة المذاهب اجتهادا مجيدا ، توافرت له كل أسباب القوة والازدهار والنماء ، فأثمر أنيع الثمرات ، وقد اختلف عن عصر الصحابة والتابعين من ناحية مصادره ودائرته ، فهو في هذا العصر ، كان محدودا بسيطا يقتصر على الوقائع التي تحدث فقط دون سعى وراء افتراض المسائل ووضع الأحكام لها ، اللهم الا في أواخر زمن التابعين فقد ظهر الميل الى الخوض في فرض المسائل ، وأما من ناحية مصادره فقد كان يقوم على الكتاب والسنة واستعمال الرأي في بعض الأحيان لكنه فيما بعد كثر الجدل ، كما كثرت الوقائع وتنوعت ، فانتقل الاجتهاد الى مرحلة خصبة ، واتسعت

دائرته اتساعا ضخما ، وشمل كل ناحية من نواحي المعاملات والعبادات ، كما أنه قال على مصادر جديدة بالاضافة الى المصادر التي عرفها الصحابة والتابعون ، واهتم بالمسائل الافتراضية اهتماما كبيرا وبخاصة لدى مدرسة الرأي •

وكان لحرية الاجتهاد التي عاش في ظلها الفقهاء ، والمناقشات والمناظرات التي شهدت صنوفا من الجدل العلمي والحوار الفكري الرائع ، ودورها في صيغ اجتهاد هذا العصر بصيغة الشمول والدقة وتفريع المسائل وافتراضها ، والاهتمام باثارة قضايا هامة مثل السنة ومزلقها من الكتاب ، والاجماع وكيف يكون مصدرا يعتمد عليه والناسخ والمنسوخ والعام والخاص من الألفاظ ، وغير ذلك من المسائل التي خاض الفقهاء في مناقشتها وتحريرها وتحديد مصطلحاتها •

١٠٦ - وكان من ثمرات حرية الاجتهاد كثرة عدد الفقهاء المجتهدين كثرة لا نظير لها في عصر آخر ، فميدان العلم مفتوح لكل راغب والوسط العلمي يرفع من شأن قوم لكفايتهم وجدهم ويضع من شأن آخرين لعكس ذلك ، وكل من استكمل أدوات الاجتهاد فله أن يجتهد ، وليس له أن يقلد غيره ، أو يقبل رأى سواه دون معرفة لأدلته واقتناع بحجته وأئمة الفقهاء كانوا يحضون على ذلك ، وينمون على الذين يقلدونهم ، فهذا أبو حنيفة يقول : علمنا هذا رأى ، وهو أحسن ما قدرنا عليه : فمن جاعنا بأحسن منه فهو أولى بالصواب ، ويقول عندما يسأله أحد تلاميذه أهذا الذي تفتى به هو الحق الذي لا شك فيه ؟ والله لا أدري فقد يكون الباطل الذي لا شك فيه ،

ويروى ابن القيم أن أبا حنيفة وأبا يوسف قالا : لا يحل لأحد أن يقول بقولنا حتى يعطم من أين قلنا •

وكان مالك رضى الله عنه يقول إذا استتبط حكما : انظروا فيه فإنه دين وما من أحد الا وماخوذ من كلامه ومردود عليه الا صاحب هذه الروضة ، أى الرسول ، وروى عن معن بن عيسى أنه سمع الامام مالكا يقول : انما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا فى رأيي ، كلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه •

وهذا الشافعى يقول لصاحبه الربيع : يا أبا اسحق لا تقلدنى فى كل ما أقول ، وانظر فى ذلك لنفسك فإنه دين ، كما روى أنه قال : ما صح عن النبى أولى بالاتباع ، ولا تقلدوني ، وإذا صح خبر يخالف مذهبي فاتبعوه ، واعلموا أنه مذهبى •

ويقول الامام أحمد بن حنبل لأتباعه : انظروا فى أمر دينكم فان التقليد لغير المعصوم مذموم ، وفيه عى للبصرة ، ويقول : لا تقلدنى ولا مالكا ولا الشافعى ، ولا الثورى وخذ من حيث أخذوا (١) •

١٠٧ — ولذلك لم تظهر المذهبية فى الفقه فى أوائل هذا العصر وأعنى بالمذهبية انصراف طائفة من الناس الى تقليد امام معين ، وهذا يشير الى أن تلك المذاهب وان نسبت الى

(١) المدخل للفقه الاسلامى ص ١٠٣ هامش •

أفراد معينين إلا أن كلاهما في الواقع نشأ وترعرع ونما بفضل عدد غير قليل من المجتهدين الذين لا يقلون في درجة الاجتهاد بوجه عام عن أولئك الاعلام الذين نسبت اليهم المذاهب .

قال أبوطالب المكي فيقوت القلوب ^(١): ان الكتب والمجموعات محدثة ، والقول بمقالات الناس والفتيا بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له من كل شيء والتفقة على مذهبه لم يكن الناس قديما على ذلك في القرنين الأول والثاني .

لقد كان هذا العصر هو عصر النشأة للمذاهب ولكن الأمر لم يستقر على النحو الدقيق من انقسام المسلمين الى مذاهب يقلدونها الا في القرن الثالث وأما قبل ذلك فقد كانت حركة علمية قوية ، وكان المجتهدون كثيرين ومن يعرض له من الناس أمر يحتاج الى فتوى لجأ الى من صادفه من المجتهدين كائنا من كان فيعمل بما يفتيه ، فلما تقدم الزمن في العصر العباسي أو بعبارة أدق انتصف القرن الثالث تبلورت المذاهب وتحددت مناهج الأئمة ^(٢) .

١٠٨ -- ولأن هذا العصر قد توافرت له عوامل النهضة العلمية ، كان أكثر العصور نشاطا في التشريع وأكثر عددا من الفقهاء المجتهدين ، ولهذا أثمر مذاهب فقهية متعددة ، اشتهر منها ثلاثة عشر مذهباً ^(٣) اندرس كثير منها ولم يكتب له البقاء وذلك لأسباب مختلفة لا سبيل هنا الى النص عليها .

(١) ج ١ ص ٣٢٤ ط الطبى .

(٢) فتحى الاسلام ٢ / ٢٤٠ .

(٣) المصدر السابق .

وأما المذاهب التي قدر لها البقاء فهي المذاهب الأربعة المشهورة ، ومذاهب بعض فرق الشيعة والخوارج •

١٠٩ - وأخيرا ما هي السمات العامة لاجتهاد هذا العصر ؟

لقد تبين من كل ما سبق أن الاجتهاد في عصر نشأة المذاهب كان اجتهادا مجييدا ، لم يعرف الفقه الاسلامي نظيرا له في تاريخه الطويل ، وقد تفرد بسمات وخصائص عامة أهمها :

أولا : لقد كثرت مصادر الاجتهاد ، وتحدت مفاهيمها نتيجة للمناقشات والمناظرات التي دارت بين الفقهاء ، فقد ظهر القول بالاستحسان وسد الذرائع والمصالح المرسلة ، وعمل أهل المدينة وفتوى الصحابي الى جانب القول بالكتاب والسنة والقياس والاجماع •

ثانيا : شمل الاجتهاد أبواب الفقه جميعها من عبادات ومعاملات وامتاز بالحرية والحيوية وروح البحث العلمي ، فظهرت الآراء والمسائل بمظهر تحليلي دقيق ، كما امتاز أيضا ببعده عن التعصب الكريه ، وبخاصة في النصف الأول من هذا العصر •

ثالثا : تأثر الاجتهاد بالمعرف والبيئة تأثرا كبيرا واضحا ، فأعراف الحجاز صبغت مدرسة الحديث بصبغة خاصة ، وأعراف العراق أثرت في اجتهاد مدرسة الرأي ، وأعراف مصر جعلت الامام الشافعي بعد أن استقر بها يعدل عن بعض آرائه التي قال بها في العراق •

رابعاً : اهتم الاجتهاد بما يسمى بالفقه النظرى ، فقد توسم الفقهاء فى وضع المسائل وتقريعها وافتراس الحوادث واستتباط أحكامها قبل أن تقع ، وكان القدر المعلى فى ذلك لأهل العراق اعتمدوا كثيراً على قوة التخيّل ، فأدى ذلك بهم الى أن أخرجوا للناس ألوفاً من المسائل منها ما يمكن وجوده ، ومنها ما تنتقض الأجيال ولا يحس الإنسان بوجوده ، وقد كان لهذا أثره فى الفقه من ناحيتين :

الأولى : تضخم الفقه وبعده عن الحاجة العملية فى كثير من الآراء .

الثانية : اتجاه بعض الفقهاء الى وضع مسائل ^(١) الحيل ، يعلم بها الناس كيف لا ينفذون الأحكام الشرعية دون أن يقوموا — فى زعمه — تحت طائلة العقاب .

خامساً : ظهرت نزعة القول بظاهرية الشريعة ، وإن لم يكتب لها البقاء طويلاً .

سادساً : على أن القول بظاهرية الشريعة كان رد فعل لنشاط

(١) تعد الحيل الشرعية من الأمور الظاهرة فى فقه أبى حنيفة ، وأصبحت فيما بعد باباً من أبواب الفقه فى مذهب أبى حنيفة وغيره وإن كانت فى المذهب الحنفى أظهر ، وألفت فيها الكتب الخاصة ، وليس معناها فى الأصل التهرب من الأحكام الشرعية ، ولكن بعض الفقهاء سلك نحو الحيل مسلكاً غير سعيد مما حدا ابن القيم فى الجزء الثالث من أعلام الموقعين على أن يفصل القول تفصيلاً دقيقاً فى هذا الموضوع .

أهل الرأي وما أصابوه من نفوذ في ميدان السياسة والقضاء ،
وما أثير حولهم من ترهات جعلت الجو ملائماً لظهور تلك النزعة
وجعلت القائلين بها يشددون في الأخذ بحرفية النصوص حتى
كادوا يجورون بشدة تمسكهم بالمنطوق الحر في الضيق على
مفهوم اللغة نفسها (١) .

سابعاً : أدت الرحلات العلمية الى تقليل الفروق بين أهل
الرأي وأهل الحديث ، فأهل الرأي أخذوا من أهل الحديث ،
وهؤلاء تأثروا بأولئك في بعض الأصول الاجتهادية ، لقد انتفع
كل مجتهد بما لدى غيره من آثار وآراء ، فتقاربت المذاهب
وضاقت دائرة الخلاف ، وكان من أثر هذا سريان نزعة أهل
الحديث الى أهل الرأي على يد أبي يوسف ومحمد حتى يمكن
القول بأن فقه الحديث فقه الرأي في هذا العصر (٢) .

(١) انظر مقدمة كتاب ملخص ابطال القياس للاستاذ سعيد
الافغانى ص ١٦ .
(٢) انظر ضحى الاسلام ج ٢ ص ٢٤٢ .

الباب الثاني

عصر التقليد

١ - فلق باب الاجتهاد :

اسبابه وآثاره :

٢ - اعلام :

ولكن :

غلق باب الاجتهاد أسبابه وآثره

١١٠ — إذا كان عصر الاجتهاد قد استمر نحو أربعة قرون،
فإن عصر التقليد — بكل أسف — قد استمر أكثر من هذا ،
ويرى كثير من المؤرخين أن عصر التقليد مازال قائماً حتى الآن .

ومن المسلم به أنه في عصر الاجتهاد كان يوجد مقلدون
متبعون يأخذون بما يفتى به الأئمة المجتهدون ، ولكن هذا التقليد
لم يتعد العامة الى الفقهاء ، فهؤلاء كانوا مثلاً طيبة في احترام
العقل ، وتقدير الفكر ، والصبر على متاعب البحث والدرس ،
والإيمان بأن الأخلاف رجال مثل الأسلاف ، وليس من أحد
الا يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم،
وهم مع هذا كانوا يدعون غيرهم الى النظر واتباع الدليل الذي
يوصل الى الحق ، ولو خالف أقوالهم .

وأما في عصر التقليد فقد بعد الفقهاء عن الاستقلال الفكرى
على تفاوت بينهم فى مقدار هذا ، وانقسموا الى جماعات قد
انحازت كل منها الى امام معين تدور فى غلظه ، وتنشر آراءه
وتنافح عنه ، وتتعصب له ، ففقدت الحياة الفقهية لذلك المجتهد
المطلق والفقيه المستقل الذى يرجع الى مصادر الشريعة

الأصلية في اجتهاده ، قبل أن يرجع الى آراء من سبقوه من
الفقهاء .

١١١ — وكان المنتظر أن يكون هذا العصر أنضج اجتهادا ،
وأرحب أفقا وأكثر أئمة من العصر السالف ، لأن المدارس
الفقهية قد تعددت وانتشرت ، وأقبل عليها طلاب العلم من كل
مكان ، كما أن المكتبات قد أنشئت ، وملئت بالمؤلفات الفقهية
وغيرها ، فأصبحت سبل العلم وتحصيله معبدة سهلة ، سهلتها
المدارس والموسوعات العلمية الكبيرة ، وخزائن الكتب المتفرقة
في الأمصار الاسلامية ، غير أن هذا العصر مع هذا قد تخلف
عن العصر السابق ، وسرت فيه روح التقليد سريانا عاما ،
واشتراك فيها العلماء ، وغيرهم من الجمهور ، فبعد أن كان
مريد الفقه يشتغل أولا بدراسة الكتاب ورواية السنة اللذين
هما أساس الاستنباط صار في هذا العصر يتلقى كتاب امام
معين ، ويدرس طريقته التي استنبط بها ما دونه من الأحكام
فاذا أتم ذلك صار من العلماء الفقهاء ، ومنهم من تعلو به همته
فيؤلف كتابا في أحكام امامه اما اختصارا لمؤلف سبق ، أو
شرحا له أو جمعا لما تفرق في كتب شتى ، ولا يستجيز الواحد
منهم لنفسه أن يقول في مسألة من المسائل قولاً يخالف ما
أفتى به امامه (١) .

١١٢ — وقد أدى هذا الى تعصب الفقهاء لآراء أئمتهم

(١) تاريخ التشريع الاسلامي ص ٣٢٥ .

تعصبا كريها في بعض الأحيان ، لأنه كان يقوم على جعل آراء الأئمة في منزلة دونها منزلة النصوص من الكتاب أو السنة ، فهذا مثلا أبو الحسن عبيد الكرخي — وكان رئيس الأحناف بالعراق وقد توفي عام ٣٤٠ هـ — يرى أن كل آية أو حديث يخالف ما عليه امامه هو مؤول أو منسوخ ^(١) .

وكان من مظاهر هذا التعصب الكريه أيضا اقتتال الفقهاء في المساجد ويروى أنه في سنة ٣٢٦ حصل في مصر قتال بين أتباع المذهب الشافعي والمذهب المالكي والمذهب الحنفي في المسجد الجامع العتيق ، وقد وصل أمر هذا القتال الى الاخشيد الذي كان واليها في ذلك الحين ، فتدخل لفض النزاع ، ولم يتمكن من ذلك الا بعد أن أرسل فرقة من الجنود طرحت الفقهاء من المسجد، ثم أمر بإغلاقه ولا يفتح الا في أوقات الصلاة ، وقد سمح للفقهاء بعد ذلك بالتدريس في المسجد بعد شفاعات .

١١٣ — وكانت العوامل التي دفعت الفقهاء الى التقليد والتعصب للسابقين كثيرة أهمها :

أولا : ضعف الدولة العباسية وانقسام العالم الاسلامي الى دول متناحرة . . في عصر نشأة المذاهب كانت الدولة العباسية قوية تبسط سلطانها على للعالم الاسلامي كله تقريبا وكانت هذه الدولة ترعى الفقه والفقهاء ، وتشجع الأدباء والعلماء ، ولكنها في أواخر القرن الثالث ، وأوائل القرن الرابع انفرط

(٢) المصدر السابق .

عقدها وضعف شأنها ، وذهبت هيبتها ونازعتها دول أخرى
السلطان والنفوذ ، مثل الدول الأهوية بالأندلس ، والفاطمية
بالمغرب والاشييدية بمصر والدولة الساسانية بالمشرق •

وكان ضعف الدولة العباسية وانقسام العالم الاسلامى الى
دول متناحرة ، وفرق متدايرة ، من أهم العوامل التى جعلت
الحياة الفكرية ، والعلمية تصاب بالوهن وقلة الابتكار ، وظلت
كتب المتقدمين تتردد فى كتب المتأخرين دون فهم صحيح لها
فى غالب الأحيان^(١) ، ولم يكن الأمر مقصورا على علم الفقه ،
فقد شمل الحياة الأدبية واللغوية والعلمية بوجه عام •

ثانيا : تلاميذ الأئمة : مع نهى الأئمة عن التقليد ، ونصحهم
بتلاميذهم بالنظر والبحث أقبل هؤلاء التلاميذ على آراء أئمتهم
يدرسونها ويدونونها ويدفعون عنها ، وينشرونها بين الناس ،
وكان من ذلك أن تأصلت الثقة فى قلوب الجمهور بهؤلاء الأئمة ،
وأصبح من الصعب بعد ذلك أن يقوم قائم بمذهب جديد يدعو
الناس الى اتباعه ، انهم يعدونه بذلك خارجا عن الجماعة ،
عاملا على تفريق كلمتها وزيادة عوامل الخلاف بينها •

ومما يدل على أثر التلاميذ فى حفظ آراء الأئمة وبثها فى
الجمهور قول الامام الشافعى : كان الليث أفقه من مالك الا
أن أصحابه لم يقوموا به • ومعنى عدم قيامهم به أنهم لم يعنوا
بتدوين آرائه ونشرها بين الناس •

(١) انظر مقدمة كتاب الزينة فى الكلمات الاسلامية ص ٨ ، دار
الكتاب العربى سنة ١٩٥٧ •

ثالثا : القضاء : كان القضاة قبل هذا العصر لا يتقيدون بأحكام مذهب معين ، وكان يترك اليهم الحكم بما يظهر لهم بعد أن يؤخذ عليهم ألا يعملوا الا بالنصوص فيما فيه نص أو الرأي الذى هو أقرب الى تلك النصوص .

ولكن لما جاء هذا العصر ، ووثق الجمهور بأئمة المذاهب المشهورة مال الناس الى أن يكن قاضيهام ذا مذهب معروف يتبعه فى قضائهم ولا يحيد عنه ، وأن يكون ذلك المذهب ممسا دون وعرف وبذلك قضى على المذاهب التى لم ينشط أتباعها الى تحويرها .

ومما يتعلق بهذا قصر بعض الحكام ولاية القضاء على اتباع مذهب معين ، وبالمطبع كان اذا حظى المذهب الحنفى بهاكم يرعاه مان غيره من المذاهب المعروفة لا يعدم حاكما آخر يناصر أتباعه ويجعل الوظائف مقصورة عليهم . وهذا جعل الفقهاء لا يخرجون على المذاهب المشهورة ويدورون فى فلكها وقد روى عن أبى زرعة تلميذ البلقينى قال : قلت لشيخنا الامام البلقينى ما تقصير الشيخ تقى الدين السبكى عن الاجتهاد وقد استكمل آله وكيف يقلد ؟ قال : فسكت . فقلت : فما عندى أن الامتاع من ذلك الا للوظائف التى قدرت للفقهاء على المذاهب الأربعة ، وأن من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شىء من ذلك ، وحرم ولاية القضاء ، وامتنع الناس من استفتائه ونسب اليه البدعة ، فتبسم ووافقنى على ذلك^(١) .

(١) انظر تاريخ التشريع الاسلامى ص ٣٢٩ .

رابعا : كان تدوين الفقه ووجود الموسوعات الفقهية الضخمة التي اشتملت على الآراء الفقهية من عوامل اخلاذ رجال الفقه الى التقليد بدلا من أن تكون عاملا من عوامل حفز الهمم الى البحث الحر والاجتهاد المستقل ، فهم قد وجدوا في هذه الآراء حولا لكل ما يجد لهم من مشكلات وواقعات ، فلماذا اذن يعنون أنفسهم بالاجتهاد في تأسيس مذاهب أخرى يكون لها أصولها الخاصة .

١١٤ - هذه هي العوامل التي جعلت الفقهاء بعد القرن الثالث يمكنون على آراء أئمة المذاهب المشهورة ، ويتعصبون لها ، ويرون أنها كافية لكل ما يجد من أحداث الحياة ، وأن من يخرج عليها فهو مفارق للجماعة ذو بدعة وضلالة ولهذا فنيت شخصيات الفقهاء في هذا العصر في شخصيات أئمتهم وماتت فيهم روح الاستقلال في التفكير ، فصاروا مقلدين تابعين لا أئمة متبوعين ، كما أصبح عسيرا كل عصر أن يعتقد أهل ذلك العصر أن بالامكان ظهور امام مستقل يلحق بالأئمة السابقين .

فاذا أضفنا الى كل ما سبق أنه لم يكن هناك نظام اداري أو تشريعي يقصر الفتوى على من هم أهل لها ، ويأخذ على أيدي غير الصالحين للحكم في شريعة الله ، فتصدي كثيرون للافتاء حتى كان يصدر في المسألة الواحدة أقوال وفتاوى متعددة متعارضة - تبين لنا لماذا رأى أهل العلم والبصر بالفقه في أواخر القرن الرابع أن يسدوا باب الاجتهاد، وأن يجعلوا القضاة والمفتين مقيدين بأقوال الأئمة الأربعة الذين أجمعت الأمة على الرضا بهم .

لقد دخل ميدان الاجتهاد الفقهي من ليس أهلا له ، وتجراً عليه كل من قرأ كتاباً أو عرف شيئاً من أحكام الفروع ، دون أن يكون بصيراً بكتاب الله وسنة رسوله ، ودون أن تتوافر فيه شروط الاجتهاد التي يجب أن يتحلى بها كل من يتصدى لدراسة الشريعة واستخراج الأحكام الفقهية فرأى هؤلاء الفقهاء أن يحكموا بخلق باب الاجتهاد ، حتى لا يلج ساحته الدخلاء ، وفي آراء الأئمة المجتهدين غنية وكفاية .

١١٥ — وفي هذا يقول ابن خلدون : « ووقف التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة ودرس المقلدون لمن سواهم وسد الناس باب الخلاء وطرقه لما كثر تشعب الاصطلاحات في العلوم ، ولما علق عن الوصول الى رتبة الاجتهاد ، ولما خشى اسناد ذلك الى غير أهله ، ومن لا يوثق برأيه ولا بدينه فصرحوا بالعجز والأعواز وردوا الناس الى تقليد هؤلاء ، كل بمن اختص به من المقلدين ، وحظروا أن يتداول تقليدهم لما فيه من التلاعب ولم يبق الا نقل مذاهبهم وعمل كل مقلد بمذهب من قلده منهم بعد تصحيح الأصول واتصال سندها بالرواية ، لا محصول اليوم للفقهاء غير هذا ومدعى الاجتهاد لهذا العهد مردود على عقبه مهجور تقيده ، وقد صار أهل الاسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة ^(١) .

١١٦ — واذا كان باب الاجتهاد قد أغلق ، وتبنى الدعوة الى غلقه كثير من الفقهاء فان هناك فقهاء يرون أن باب الاجتهاد

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٥٥ .

مفتوح بغير حد من ناحية المجتهد الا حدود تحقق شرائطه وأهليته ، وليس له حدود زمنية ، وباق مادام التكليف ، وما بقيت العقول ومن هؤلاء الظاهرية والشيعة ، ومع هذا فإن التيار العام كان يسير في اتجاه غير سليم وكان الطابع العام للاجتهاد هو التقليد والتعصب المذهبي الممقوت في كثير من الأحيان .

١١٧ — أغلق اذن باب الاجتهاد ، وسرت روح التقليد بين العامة والفقهاء ، لتلك الأسباب التي أومأت اليها . وما كان يجب أن يحكم فقهاء ذلك العصر بأن تدور الحياة الفقهية في دائرة معينة لا يصح تجاوزها ، وهم لم يكونوا أنفذ بصرا من الأئمة الذين اجتهدوا لأنفسهم ولغيرهم والذين تركوا للناس باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه ، ولم يخطر ببال أحد منهم الزام أحد من المسلمين باتباع مذهبه دون غيره ، ولكن وقع ما لم يكن في حسابان هؤلاء الأئمة وأوصد باب الاجتهاد ، وصار التقليد شعارا عاما وسنة متبعة ، غير أن ترك الاجتهاد والركون الى التقليد الصرف لم يكن طفرة واحدة ، وانما كان تدريجيا ، ويمكن التمييز بين الفترة التي سبقت سقوط بغداد في يد المغول سنة ٦٥٦هـ والفترة الأولى التي جاءت بعد ذلك الى ظهور مجلة الأحكام العدلية ، ففي الفترة الأولى انحصر عمل الفقهاء فيما يأتي:

أولا : القيام باظهار علل الأحكام التي استنبطها الأئمة والفقهاء الذين اهتموا بالبحث عن علل الحكم أو تخريج المناط، يطلق عليهم علماء التخريج ، وأكثر من اشتغل بذلك علماء الحنفية فقد كان كثير من الأحكام التي ردها عن أئمتهم غير

مطللة فاجتهدوا في بيان الأصول التي جرى عليها الأئمة في استنباطهم ، وقد يختلف العلماء في تخريج هذه العال .
ثانيا : الترجيح بين الآراء المختلفة في المذهب ، وهذا الترجيح على نوعين :

١ - ترجيح من جهة الرواية •

٢ - ترجيح من جهة الدراية •

فأما جهة الرواية فإن النقل قد اختلف في بعض المسائل عن أئمة المذاهب ، فقد نقل عنهم مذاهبهم أكثر من واحد ، فأبو حنيفة رحمه الله نقل أقواله محمد بن الحسن ، ومنها ما أخذه عنه ومنها ما رواه عن أبي يوسف عنه ، وقد نقل عن أبي يوسف غير محمد من الأصحاب كالحسن بن زياد وعيسى بن أبيان وغيرهما وكتب محمد رواها كذلك عنه أكثر من واحد وقد تجددهم يختلفون في النقل وذلك ناشئ • أما من خطأ بعض النقلة عليهم ، وأما من تردد الامام نفسه في الرأي فيقول اليوم قولاً ثم يغيره غداً فيروى كل غير ما يروى الآخر وكذلك نرى الشافعي يروى عنه الربيع بن سليمان والمزني وحرمة والبويطي وغيرهم ، وقد يختلفون في النقل للسببين المتقدمين وكذلك مالك يروى عنه ابن القاسم وابن وهب وابن الماجشون وأسد بن الفرات وغيرهم ، فكان من عمل العلماء بعد تقرر المذاهب أن يبدوا رأيهم في أي الروايتين أرجح ، فرجحوا رواية من اطمأنت أنفسهم إليه لازدياد الثقة به كما رجح الحنفية روايات محمد على غيره من سائر الأصحاب ، ورجحوا مما رواه محمد كتبه التي رواها عنه الثقات

كأبي حفص الكبير والجوزجاني وسموها ظاهر الرواية (١) وكذلك رجح الشافعية ما يروى الربيع بن سليمان على غيره من الفقهاء ، كما رجح المالكية روايات ابن القاسم عن مالك على سائر الرواة .

وأما الترجيح من جهة الدراية فانما يكون بين الروايات الثابتة عن الأئمة أنفسهم اذا اختلفت أو بين ما قاله الامام وما قاله أصحابه المفتسبون اليه ، وهذا الترجيح انما يكون من الفقهاء العالمين بأصول أئمتهم وطرقهم في الاستنباط فيرجحون من الأقوال ما يتفق مع تلك الأصول أو ما يكون أقرب الى أدلة الفقه الأصلية وهي الكتاب والسنة والقياس (٢) .

ثالثا : الاهتمام بأصول الفقه وقواعده الكلية : كان من آثار قيام الفقهاء بمعرفة على الأحكام والتفريع عليها أن استخلصوا الأصول التي كان يسير عليها كل امام في اجتهاده وقد توسعوا في بحث هذه الأصول وبخاصة لدى الاحناف حتى جعلوا ذلك علما مستقلا .

كذلك اهتم الفقهاء بوضع أصول للمسائل وقواعد كلية تدور في أبواب مختلفة من الفقه كما فعل الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ في رسالته وأبو زيد الدبوسي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ في تأسيس النظر ، وفخر الدين حسن بن منصور الفرغاني المعروف

(١) كتب ظاهر الرواية هي : المبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير .
(٢) تاريخ التشريع الاسلامي للخضري ص ٣٣٣ .

بقاضيهان والمتوفى سنة ٥٩٢ في أول كل باب من شرحه للجامع الكبير . وقد عنى الفقهاء بعد ذلك عناية خاصة بهذه القواعد الكلية وألفت كتب كثيرة منها الأشباه والنظائر لابن نجيم وكذلك الأشباه والنظائر في الفروع للسيوطي ، والفروق للقرافي والقواعد للزركشي ، والقواعد الكبرى لابن رجب الحنبلي .

رابعا : دراسة اختلاف الفقهاء : في هذا الدور اتجه بعض الفقهاء الى دراسة آراء المذاهب التي ينتسبون اليها وغيرها وجمع ما اختلف فيه الفقهاء وتدوينه ، فهذا أبو جعفر الطحاوي وضع في علم الاختلاف موسوعة بلغت نيفا وثلاثين ومائة جزء ، وقد اختصرها فيما بعد الجصاص ، واشتغل بهذا أيضا ابن جرير الطبري ومؤلفه معروف متداول .

ومن أوسع كتب اختلاف الفقهاء المحلى لابن حزم ، والمغني لابن قدامة الحنبلي ، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، ويمتاز هذا الكتاب بذكر أسباب الخلاف مع تعليلها .

خامسا : الدفاع عن المذاهب والتأليف عن الأئمة : نشط تلاميذ الأئمة في الدفاع عن مذاهبهم ، وعمل كل حزب على نصرة مذهبه ، وذيوعه ، واطهار أمامه في مرتبة دونها مراتب غيره من أمثاله ، فقد ألفت كتب المناقب ، وهي كتب القصد منها بيان مكانة كل امام من أئمة المذاهب المعروفة ، وقد غلب عليها طابع التعصب والاسراف في ذكر الآثار والأخبار التي تبرز أثره ومنزله .

وكان هناك صراع محتدم بين أنصار المذاهب ، وقد تمثل هذا

الصراع في صور مختلفة أثرت الى طرف منها في الحديث عن الأسباب التي أدت الى غلق باب الاجتهاد ، وأضيف اليها هنا المناظرات والمجادلات التي كانت تقام بين الفقهاء في كل مكان، وبخاصة في العراق وخراسان ، فهذه المناظرات لم يكن الغرض منها تمحيص المسائل واطهار الحق ، ولكنها كانت تقوم أساسا على مبدأ التعصب المذهبي ومحاولة افحام الخصم بالحق أو بالباطل وكان وجه المناظر يسود اذا اتضح الحق على لسان خصمه ويخجل ويجهل ويجتهد في مجاحدته بأقصى قدرته .

وقد روى عن بعضهم قوله : « ان الكلام يجري في مجلس الجدل على ختل الخصم ودفعه ومغالبته ، فلسنا نتكلم لوجه الله خالصا ، ولو أردنا ذلك لكان خطونا الى الصمت أسرع من تناولنا في الكلام ، وان كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى فاننا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله (١) » .

ويقول الفقيه عز الدين بن عبد السلام : ان الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ امامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك يقلده ويترك من شهد الكتاب والسنة له ويتأولهما بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده (٢) . ؟

لقد كانت هذه المناظرات لونا من ألوان الدفاع عن المذاهب ،

(١) انظر تاريخ التشريع الاسلامي للخضري ص ٣٤١ .
(٢) انظر المدخل للفقه الاسلامي للاستاذ محمد سلام بكور ص ١١٥ .

غير أنه لَوْن غلبت عليه صيغة التعصب والكيْد ، ولذلك فقدت رسالتها التي كانت لها في عصر نشأة المذاهب •

١١٨ — انحصر اذن نشاط الفقهاء في هذه المرحلة في اظهار علل الأحكام التي قال بها الأئمة ، والترجيح بين الآراء في المذهب الواحد ، والاهتمام بدراسة علم الخلاف بين الفقهاء ، وقد تضاعف الاهتمام بعلم أصول الفقه ، كما برزت العناية بوضع قواعد كلية تندرج تحتها الأحكام الفقهية ، وقد صاحب كل هذا تعصب لأئمة المذاهب ودفاع عن آرائهم وذكر لمناقبتهم ، وقد بلغ التعصب ذروته في تلك الفتاوى التي صدرت بمنع انتقال المقلد من مذهب الى مذهب (١) •

وأهم ما يمتاز به هذه المرحلة أنها كانت فترة تنظيم وترتيب الفقه المذهبي ، فقد كان من أثر الدفاع عن المذاهب والدعاية لها تأليف الكتب التي تجمع شتات المسائل في المذهب مع تحليلها وتفريجها على أصول معتبرة مأخوذة بها ، وكان نشاط الفقهاء في هذا المجال لونا من السباق العلمي الذي خدم الفقه ورتب أبوابه وفصوله ، وفي الوقت نفسه كان من الأسباب التي حفظت لنا تراث الأئمة المجتهدين وتنميته •

١١٩ — وأما المرحلة الثانية التي جاءت بعد سقوط بغداد

(٢) جاء في كتاب الدر المختار على هامش ابن عابدين ج ٣ ص ٢٠٧ : من ارتحل عن المذهب الحنفي الى المذهب الشافعي يعثر « والتعزير عقوبة غير مقدرة تجب حقا لله او لادمي في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة » .

تقريبا واستمرت الى ظهور مجلة الأحكام العدلية في أواخر القرن الهجرى الماضى ، فقد كانت مرحلة ذات طابع تقليدى خاص ، مرحلة اتجه عمل الفقهاء فيها بوجه عام نحو تصنيف المختصرات والشروح ووضع الحواشى والتقاريرات ، وقد سمي الفقهاء في هذه المرحلة بالمتأخرين ، وكان من أهم العوامل التى ساعدت على هذا ضعف السليقة العربية لدى عامة الفقهاء ، بسبب انقطاع الصلة بين علماء الأمصار الاسلامية ، وإهمال الفقهاء دراسة العلوم العربية والتاريخية والأدبية مما لابد منها للفقهاء لتستقيم لغته ويتسع أفقه ، وأيضا انصراف الفقهاء عن المؤلفات الفقهية التى كتبت في زمن الاجتهاد ، وهى مؤلفات تجمع الى الآراء الفقهية الأسلوب العذب والمعبارة الجزلة الفصيحة .

وفى ذلك يقول صاحب كتاب الاسلام والحضارة العربية :
« وان اقتصار الفقهاء المتأخرين على فقه من نقلوا عن امامهم وحده ، دون اتقان الآداب العربية والتاريخ وتقويم البلدان والحديث والأصول والفلسفة ، زاد فى ضعف ملكاتهم وأورثهم جمودا ، وما كان فى العهد الماضى يحرز الرجل لقب فقيه الا بالرحلة والتلقى من علماء الأمصار سوى علماء بلده ، يرحلون فى تلقى الحديث والفقه ، وكانت مكة تجمعهم فى الموسم فيستفيد كل من الآخر ما عنده من علم وحديث وفكر . وأصبح العلم الدينى فى القرن التاسع ظاهر الضعف فى بعض مظاهره ، ليس فيه الا شرح كتاب للمتقدمين ، أو ذيل على شرح لأحد المشهورين ، أو جمع متفرق ، أو تلفيق مجتمع ، أو اختصار مطول ، قلما تجد فيه أثرا للبحث أو العقل وأصبح المبرزون من العلماء يعدون فى كل القرون على أصابع اليد فى بلاد الاسلام ، وحال رجال كل قرن

أضعف ممن تقدموهم وفشت البدع والضلالات ولا من ينكر، بل جاء من المتفقيين والمحدثين من شاركوا المتصوفين والمخرفين. وقصارى رجال الدين تولى المناصب الدينية ينشُدونها من أصحاب السلطان، وكانوا في القرون الخالية لا يتطلب الخلفاء غير رضاهم (١) .

١٢٠ — لقد كانت السمة الواضحة للعالم الاسلامى في هذه المرحلة ولاسيما بعد القرن التاسع الهجرى هى التفكك والعزلة والضعف، واستبداد الحكام وتطاحنهم من أجل النفوذ والسلطان مما أدى الى انهيار الحياة العقلية والفكرية، واهمال العلوم المدنية واجترار الكتب اللغوية والدينية القديمة، وكان أقصى ما يستطيعه عالم منهم أن يكتب شرحاً لمتن قديم أو حاشية على هذا الشرح، أو أن ينظم أبياتاً من الشعر في مدح أحد الملوك أو السلاطين، أو يؤرخ بها وفاة واحد منهم (٢) .

١٢١ — وإذا كان الفقهاء في هذه الفترة قد انصرفوا الى وضع المتن والمختصرات وتآليف الحواشى والشروح، فإن الاختصار ليس بدعة من بدع هذه المرحلة حيث وجد في مرحلة ما قبل سقوط بغداد فقد اختصر تلاميذ الأئمة كلامهم ونحووا في هذا نحو حذف ما لا تكثر الحاجة اليه :

(١) الاسلام والحضارة العربية للمرحوم الاستاذ محمد كرد على ج ٢ ص ١٢ ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٤ هـ .

(٢) أنظر محاضرات عن الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الاسلامى الحديث للمرحوم الدكتور جمال الدين الشال ج ١ ص ١٠ ط معهد الدراسات العربية العالمية سنة ١٩٥٧ .

قال الامام النووى فى ترجمته لأبى العباس ابن سريج : هو امام أصحاب الشافعى فى وقته ، شرح المذهب ولخصه ، وعمل المسائل فى الفروع ، وصنف كتباً فى الرد على المخالفين من أصحاب الرأى وأهل الظاهر (١) .

فهذا ابن سريج الامام الذى قيل عنه : كان (٢) عالماً فى شخص ، وأمة فى نفس وامام الدنيا بالاطلاق وشافعى عصره بالاطباق ، والذى اعتبره السيوطى مجدد القرن الثالث ففقد توفى سنة ٣٠٦ هـ يقوم بشرح المذهب الشافعى وتلخيصه وهناك فقهاء كثيرون غير ابن سريج قاموا بتلخيص بعض المؤلفات الفقهية ، أو تنظيمها وترتيبها — اذا كان الأمر كذلك فان الاختصار اذن ليس فى ذاته عيباً مادام القصد منه تحرير الكلام من الفضول وتنظيم المسائل تنظيمًا علمياً دقيقاً ، غير أنه فى هذه المرحلة اتجه وجهة غريبة ، وهى الاجتهاد فى جمع الأفكار الكثيرة والمسائل العديدة فى ألفاظ قليلة وعبارات موجزة مضطربة الصياغة ، ولما كانت السليقة العربية ضعيفة لدى الفقهاء تحولت هذه المختصرات أو المتون الى ما يشبه الألغاز أو الأحاجى ، فلا يمكن فهمها ، ولذلك احتاجت الى الشروح ولم تكن الشروح بدورها دقيقة العبارة ، واضحة الفكرة ، فاحتاجت الى الحواشى ، ووضعت لهذه تقارير وتعليقات ، بحيث أصبح المتن بشروحه وتعليقاته عبثاً ثقيلاً على قارئه ، ولا يستفيد منه شيئاً ذا بال،

(١) توثيق الاسماء واللغات ج ٢ ص ٢٥١ ط منير الدمشقى .

(٢) المجتهدون فى الاسلام للمرحوم الاستاذ أمين الخولى ج ١ ص ١١٣ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٥ .

لأن المباحث اللفظية والسمعى وراء مسائل الحيل والفرضيات
أبرز ما فى هذه المتون وشروحها ، بالاضافة الى اهمال أدلة
الأحكام بوجه علم .

١٢٢ - وقد رزقت بعض المؤلفات الفقهية عناية خاصة ،
فشرحت كثيرا ، ووضعت لها الحواشى والتعليقات ، كذلك
اختصرت مرات عديدة .

ومن ذلك كتاب « بداية المبتدى » لبرهان الدين المرغينانى
المتوفى عام ٥٩٣ هـ ، فقد شرحه مؤلفه فى كتاب « هداية المبتدى »
ثم شرحه أكمل الدين محمد بن محمود البابرقي المتوفى عام
٧٨٦ هـ بكتاب سماه العناية ، ثم شرح « الهداية » للكمال بن
الهامام المتوفى عام ٨٦١ هـ فى كتاب سماه « فتح القدير » ثم جاء
سعد جلبي المتوفى عام ٩٤٥ هـ فكتب حاشية على الهداية والعناية
مما =

وأيضا نجد « مدونة » سخنون بن عبد السلام التتوخى
المتوفى عام ٢٤٠ هـ تختصر مرارا ، وأكثر هذه المختصرات تداولاً
هو مختصر أبى محمد بن عبد الله بن أبى زيد القيروانى المتوفى
سنة ٣٨٦ هـ ، ثم تلاه أبو سعيد خلف المعروف بالبرادعى ،
وكان من أصحاب زيد فاختصر مختصره ، ثم جاء أبو عمر عثمان
ابن أبى بكر المعروف بابن الحاجب ، المتوفى عام ٦٤٦ هـ ، فاختصر
تهذيب البرادعى ، ثم جاء خليل بن اسحاق الكردي المصرى
المتوفى عام ٧٧٦ هـ على القول الصحيح واختصر مختصر ابن

الحاجب في مختصر كتب له الخلود حتى اليوم ، وقد تناول هذا المختصر كثير من فقهاء المالكية بالشرح والتعليق (١) .

١٢٣ - وكان من أثر اتجاه الاجتهاد نحو التقليد المحض في هذه المرحلة واقبال الفقهاء على تأليف المتون ووضع الحواشي والشروح ، ان كثرت المؤلفات الفقهية كثرة هائلة ، الا أنها افقدت عنصر الابتكار والابداع والتجديد ، لأنها عاشت في دائرة المذهبية ، واهتمت بالمباحث الشكلية والمسائل الافتراضية بصورة غريبة مضحكة ، ولهذا بعد الفقه عن الحياة ، فلم يهتم بما استحدث بين الناس من معاملات ، مما أتاح الفرصة للتلاعب بالأحكام الشرعية وتسخيرها للأهواء والرغبات .

(١) انظر الفقه الاسلامي للدكتور محمد يوسف موسى / ٦٠ .

أَعْلَامٌ.... وَلَكِنْ

١٢٤ — ومع تخلف الحياة الفقهية وركودها في مرحلة ما بعد سقوط بغداد ، ظهر بعض الفقهاء الأعلام الذين أثروا في الحياة الفكرية والسياسية تأثيرا بارزا ، والذين امتازوا برحابة الأفق وغزارة العلم ، وأصالة الفهم ، والذين تركوا لنا تراثا فقهيا حيا يفيض بالآراء الناضجة والأفكار الحرة ، وتشيع فيه أقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين .

١٢٥ — من هؤلاء الأعلام ، أو على رأسهم الامام ابن تيمية الذي عاش في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن الهجري ، فقد كان عالما حر الفكر ، شجاع الرأي ، لايهاب في الحق أحداء ، اذا آمن بفكرة صدع بها ولو أغضب عليه الأمراء والعلماء . درس أقوال السابقين من الفقهاء وتغلغل في أعماقها وتعرف أسرارها وكان لشدة ذكائه وعبقريته لا يقبل رأى غيره الا عن دليل وبرهان .

وبسبب شجاعة ابن تيمية ، وعزة نفسه ،وكيد العلماء والأمراء له تعرض لصنوف من المحن ، ولأقوى كثيرا من الأذى ، غير أنه كان العالم الأبي الذي لم تثن قناته ، ولم يطل السجن والنفي بينه وبين أن يجهر بما آمن به واعتقد أنه الحق والصواب .

١٢٦ — ولا بن تيمية آراء في العقائد والتصوف والفقه والأصول وهو في كل هذه المجالات العالم الذي تحرر من قيود المذهبية فلم يتمصب ولم يقلد ، ولم يسر في طريق غيره من الفقهاء المقلدين الذين اقتصر عملهم على تأليف المتون ووضع الشروح والحواشي بل ألف الكتب العلمية التي عدت فتحا جديدا بالنسبة لعصره ، واتجاها لم يكن مألوفاً لدى عامة الفقهاء ، وقد انفرد بمسائل في الفقه عن الأئمة الأربعة ، ومع قلة هذه المسائل ، إلا أنها تدل على مدى ما كان يتمتع به هذا المفكر الجليل من ملكة فقهية أصيلة تبغض التبعية ، وتقدر الحرية الفكرية .

لقد كان ابن تيمية عالماً ثائراً ، ثار ضد الظلم الاجتماعي والسياسي وثار ضد البدع والخرافات التي شاعت بين الناس وسيطرت على أفكارهم وقلوبهم ، وأصبحت لديهم بعضاً من الدين ، وجزءاً من الشريعة وكذلك ثار ضد التخلف الفكري والتقليد المذهبي ، ودعا إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة ، ومعرفته أدلة الآراء ، ونعى أشد النعى على الذين يتبعون الأقوال من غير معرفة أدلتها ووجه الحق فيها (١) .

وكان ابن تيمية في ثوراته عنيفاً وصريحاً لا يعرف المهادنة أو المواربة ، ولا يقبل الرضوخ للأمر الواقع .

١٢٧ — ويعد الامام ابن القيم الجوزية المولود سنة احدى وتسعين وستمائة ، والمتوفى سنة احدى وخمسين وسبعمائة ،

(١) انظر ابن تيمية للشيخ محمد أبو زهرة .

من هؤلاء الفقهاء الاعلام الذين كانوا هداة الى طريق السلف
الصالح ، ومنهج الأئمة المجتهدين •

لقد كان ابن القيم تلميذا مخلصا لابن تيمية ، تلقى علمه ،
واقترفى نهجه ، ودافع عنه ونشر آرائه ، وقد ترك ثروة علمية
كبيرة فيها خلاصة علم شيخه ، كما تضمنت اتجاهات ابن القيم
الخاصة وثمرات دراساته المختلفة ، وهى تدل على أن ابن القيم
كان يتمتع بعقلية خصبة تجنح نحو الحرية الفكرية ، وتمقت
التقليد والمقلدين مقتا شديدا ، ولذلك حمل عليهم حملة عنيفة فى
كتابه المتع الذى يمثل الفقه الحى المتطور ، كتاب « أعلام
المؤمنين عن رب العالمين » وقد فصل القول فى اسهاب فى الجزء
الثانى من هذا الكتاب فى الحديث عن التقليد والمقلدين ، ذم
فيه التقليد ، وأورد حجج الداعين اليه ثم ردها ردا منطقيا قويا ،
وذكر بعد هذا نحو ثمانين وجها لابطال التقليد مشفوعة بالأدلة
الدامغة والبراهين العلمية السديدة ، والدراسات الفقهية القيمة •

وكما حمل بن القيم على التقليد حمل على الحيل وأربابها مؤكدا
أنها باب يفضى الى التحلل من أوامر الدين وشعائره ، ثم بين
فى دقة واحكام الأدلة التى تدل على تحريم الحيل ، مشيرا الى
أن فى إباحتها نقضا لفرض الشارع من فرض الأحكام ^(١) •

أن ابن القيم فقيه مجدد ، وعالم يحترم رأى لدليله لا لقائله

(١) راجع اعلام المؤمنين ج ٣ ص ١٤٠ •

فهو مثل أستاذه الامام ابن تيمية يعرف الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال (٣) .

١٢٧ م — وهذا أبو شامة الامام المحدث الفقيه المتوفى سنة ٦٦٥ هـ يؤلف كتابا بعنوان « المؤمل في الرد الى الأصل الأول » يدعو فيه الى أمرين هما : التخرج من الفتيا ، وعدم التقيد بأراء الأئمة الأربعة وذلك أسوة بهؤلاء الأئمة أنفسهم الذين تركوا للناس باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه .

ويقول سلطان العلماء الفقيه المجاهد البطل العز بن عبد السلام عن أئمة المذاهب المشهورة ، لم يكونوا رسلا لا يجوز مخالفتهم ، وهذا يعنى أن ابن عبد السلام كان يدعو الى عدم التقيد بأراء هؤلاء الأئمة لأنهم ليسوا معصومين ، وليسوا رسلا ، يجب اتباع أقوالهم وعدم الخروج عليها ، وهو يتفق مع أبى شامة فى دعوته الى الرجوع الى مصادر الشريعة الأولى ، وترك التقليد والتعصب للسابقين .

١٢٨ — وأما الامام الحافظ والفقيه الزاهد العابد محبى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووى المولود سنة ٦٣١ هـ والمتوفى سنة ٧٦٧ هـ فهو من الأعلام المجتهدين ، والفقهاء المحققين ، عاش حياته كلها يطلب العلم فى شنف بالغ وإخلاص نادر ، وهمة لا نظير لها ، لقد كان العلم أكبر همه وشاغله ، وزهد فى كل شئ سواه ، ومع انصرافه الى العلم ، واهتمامه به وحبه له

(١) انظر ابن قيم الجوزية للدكتور عبد العظيم شرف الدين .

لم ينس رسالته في الدعوة الى الخير والحض على العدل ، ولهذا سجل التاريخ له مواقف بطولية مع الحكام والأمراء ، ذكرها السيوطي في الجزء الثاني من كتابه « حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » .

قيل عن الامام النووي : صار الشيخ الى مراتب كل مرتبة لو كانت لشخص لشدت اليه الرخال : العلم والزهادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(١) ، وناهيك بمن تجتمع فيه هذه الخلال فانه يكون صورة طيبة المثال في عالم المفكرين والأبطال .

وللنوى مؤلفات كثيرة بعضها في الفقه والحديث والتصوف ، وبعضها الآخر في التراجم واللغة ، وهو في كل مؤلفاته العالم المحقق الدقيق الذي ينتصر للرأى الصحيح والقول الراجح ، دون نظر الى قائله ، فهو من هذه الناحية امتاز عن كثير من فقهاء عصره بسمة الصدر والبعد عن التعصب الكريه ، واحترام الرأى لأدلتة لا لصاحبه فضلا عن الأسلوب الذي جمع بين الايضاح والدقة العلمية ، وتشيع فيه روح التقوى والمصالح ، وتبدو من خلاله حكمة السابقين وأقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين .

١٢٩ - ومع ظهور هؤلاء الفقهاء الأعلام ، ودعوتهم الى الاجتهاد وترك التقليد وانتاجهم في دراسة الفقه أو التأليف فيه مناهج جديدة .. مع هذا فان تيار التقليد كان أقوى وأشد

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ .

ولم تستطع دعوات هؤلاء الأعلام أن تصد اندفاعه ، أو تعوق انطلاقه .

كذلك فإن هؤلاء الأعلام وأمثالهم لم يظهر فيهم من يدعو الى مذهب فقهي جديد يضاف الى المذاهب الفقهية المعروفة ، وهم على ما تمتعوا به من حرية فكرية واستقلال عقلي لم يكونوا مجتهدين اجتهدا كاملا ، فابن تيمية على جلالة قدره وعظيم مكانته ، وأنفذه بالدليل في آرائه وفتاويه يعد فقيها مجتهدا متنسبا للمذهب الحنبلي ، وأيضا الامام النووي فهو فقيه شافعي مجتهد في المذهب ، غير أن هؤلاء الأعلام مع انتسابهم للمذاهب المشهورة لم يقبلوا ان يلغوا عقولهم أو يسلموا بكل ما نقل اليهم ، لأن أئمة المذاهب لديهم ليسوا رسلا لا تجوز مخالفتهم كما أشار الى ذلك الامام العز بن عبد السلام .

١٣٠ — واذا كان هؤلاء الأعلام قد حملوا هذه الحملة على التقليد ، والمقلدين ، وحرروا التأليف الفقهي من الحواشي والألغاز ومع هذا لم تتغير معالم الدراسات الفقهية كلها في عصرهم ، واستمرت فقط في سباق التقليد ، وتخضع للأهواء ، وتهتم بالفروض ، وتجنح الى الحيل فهم قد نبهوا الأذهان — بطريقة عملية — الى وجوب الرجوع الى مصادر الشريعة الأصلية ، والى خطورة تلك الاتجاهات العقيمة في دراسة الفقه مما كان له أكبر الأثر — بعدهم — في نهضة الاجتهاد وحاوله التحرر من القيود المذهبية والمباحث الشكلية .

الباب الثالث

الاجتهاد في العصر الحديث

- ١ — مجددون ... وعوامل أخرى • ٢ — محاولات مذهبية •
- ٣ — اتجاهات جديدة

مجددون وعوامل أخرى

١٣١ - يرى أكثر الفقهاء أن عصر التقليد امتد منذ منتصف القرن الرابع الهجرى الى الآن على اختلاف في درجات هذا التقليد ، ومع التسليم بصحة هذا رأى بوجه علم من ناحية أنه لم يظهر في خلال هذه الفترة الطويلة فقيه يضارع أئمة المذاهب المشهورة ، وإن شهدت كثيرا من الفقهاء الذين حاربوا التقليد ودعوا الى الرجوع الى مصادر الشريعة الأصلية ، وتركوا لنا آثارا غزيرة تفخر بها الثقافة الاسلامية — مع التسليم بهذا ، فإنه لا يمكن تجاهل ما جد من نشاط في الاجتهاد في العصر الحديث نتيجة لتطويع الحياة البشرية ، ونمو المعارف الانسانية ، وتيسر سبل الاتصال بين الأمم ، وظهور كثير من المصلحين والمفكرين الذين كافحوا في سبيل تقدم أمتهم ورفقيها لتكون كما جاء في كتاب الله الكريم « خير أمة أخرجت للناس » (١) .

١٣٢ - لقد مر العالم الاسلامى بمرحلة مظلمة ، عاش فيها حياة طابعها الركود والتخلف والجهل والانكماش ، سيطرت الأوهام على العقول ، وشاعت البدع والمنكرات في كل مكان ، وحكم الناس من لا يخافون الله ولا يعرفون غير البطش والاستبداد أداة للنفوذ والسلطان ، لذلك هجعت القرائح ، وبطل

(١) راجع زعماء الإصلاح الدكتور أحمد أمين .

أعمال الفكر ، وانقطع سند العلوم ، وانصرف الناس عن الجد والكد ، وأخذوا الى حياة الضعف والخرافات فلا تجارة رائجة ، ولا صناعة مثمرة ، ولا علم أو أدب أو فن يثقف العقول أو يهذب النفس أو يسمو بالمشاعر ، حتى صدق عليهم ما قاله لوثروب في كتابه حاضر العالم الاسلامي بعد أن استعرض الحالة العلمية والاجتماعية في البلاد الاسلامية في القرن الثاني عشر الهجري في دقة وتمحيص واستقصاء قال : وعلى العموم فقد بدل المسلمون غير المسلمين ، وهبطوا مهبطا بعيد القرار ، فلو عاد صاحب الرسالة في ذلك العصر ورأى ما كان يدعى الاسلام لغضب وأطلق اللعنة على من استحقها من المسلمين ، كما يلعن المرتدون وعبداء الأوثان . وقد علق الأمير شكيب أرسلان عني هذا الوصف بقوله : لو أن فيلسوفا نقريسا (١) ، من فلاسفة الاسلام ، أو مؤرخا عبقريا بصير بجميع أمراضه الاجتماعية أراد تشخيص حالته في هذه القرون الأخيرة ما أمكنه أن يصيب المحز أو يطبق المفصل تطابق هذا الكاتب الأمريكي .

١٣٣ - وفي الوقت الذي أخذ فيه المسلمون يتخلفون عن مراكز الصدارة في العلم والأدب والفن كانت أوروبا تسلك طريق النهضة وتكتشف وسائل القوة ، وتتطلع الى مستقبل استعماري تنقض فيه على الدول الضعيفة تمتص دماءها ، وتعبث بحرياتها ، وتهيمن على شئونها . وأوروبا هذه قد اهتمت الى أسباب النهضة والبناء عن طريق المسلمين في صقلية والأندلس وجزر البحر

(١) حائفا ماهرا .

المتوسط ، غير أنها بعد أن رأت العالم الاسلامى قد ضعف وتخلف لم تحترم أستاذيته لها ، ودفعتها سورة الأحقاد الصليبية الموروثة ونزعة الاستغلال والاحتكار الى العدوان عليه ، وانتهاك حرمانه ، والتمكين لعوامل الضعف والشقاق فيه .

١٣٤ — ومع هذه الغيايب التى اكتتفت العالم الاسلامى من كل جانب كان يظهر فيه دعاة مصلحون حاولوا أن يبعثوا فيه روحا تجديدية تقوده الى النهضة العلمية ، والثقافية ، وقد حظى القرن الماضى بعدد من المصلحين والمفكرين الذين أثروا ببلغ الأثر فى النهضة الحديثة على تباين منازعهم ومناهجهم فى التوجيه والاصلاح .

وأشهر هؤلاء المصلحين فى مجال الاجتهاد الفقهي والدعوة اليه ، ومعاربة التقليد والقائمين به ، الامام الشوكانى ، والسيد جمال الدين الأفغانى ، والامام محمد عبده ، وقد سبق هؤلاء عدد من المجتهدين أو المصلحين بلغة العصر الحديث من بينهم محمد بن عبد الوهاب فى الحجاز ، وأحمد سرهندي وشاه ولي الله دهلوى فى الهند ، ولكن أولئك قد اهتم بهم التاريخ المعاصر اهتماما كبيرا وبخاصة جمال الدين الأفغانى وتلميذه محمد عبده لما لهم من أثر لايجحد فى يقظة الفكر الاسلامى فى القرن الماضى .

١٣٥ — اما الامام الشوكانى — وهو فقيه يمنى زيدى توفى سنة ١٢٥٠ هـ — فقد حارب التقليد والتعصب مطاربة لا رفق فيها ولا هوادة ، وكان ييمقت التعصب المذهبى مقتا شديدا بوليس أدل على ذلك من قوله فى مقدمة كتابه نيل الأوطار : ورضت النفس

حتى صفت عن قذر التعصب الذي هو بلا ريب الهلكة ، فهو يعد
التعصب سبيلا للهلاك والاثم ويشير الى أنه قد جاهد كثيرا حتى
تخلص من هذا الداء الذي استشرى وكان سببا في خلافات وأحكام
خطيرة ، المسلمون في غنى عنها .

والشوكاني دعا الى الاجتهاد والاعتماد على الكتاب والسنة
ففيهما — اذا ما أخلص المرء وجعل الحق رائدة ، واستعان بالله
وترك التعصب جانبا — كل ما يحتاج اليه الانسان من أدلة
الأحكام التي يريد معرفتها فهو يقول في كتابه القيم « ارشاد
الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ^(١) » : عندي أن من
استكثر من تتبع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وجعل كل
دأبه ووجه اليه همته ، واستعان بالله عز وجل واستمد منه
التوفيق ، وكان معظم همه ومرمى قصده الوقوف على الحق
والعثور على الصواب من دون تعصب لمذهب من المذاهب ، وجد
فيهما ما يطلبه فانهما الكثير الطيب والبحر الذي لا ينزف والنهر
الذي يشرب منه كل وارد عليه العذب الزلال ، والمعتصم الذي
يأوى اليه كل خائف فاشدد يديك على هذا ، فانك ان قبلته بصدر
منشرح وقلب موفق وعقل قد حلت به الهداية وجدت فيهما كل
ما تطلبه من أدلة الاحكام التي تريد انوقف على دلائلها كأننا
ما كان .

فالامام الشوكاني يدعو الى الاعتماد على مصدرى الشريعة
الأصليين الكتاب والسنة ، ويحارب التعصب المذهبي ، ويشير

(١) ص ٢٢٨ ط صبيح .

الى هؤلاء الذين يذهبون الى أن الكتاب والسنة ليس فيهما كل ما يحتاجه الفقهاء والباحثون .

لقد كان الامام الشوكاني فقيها مجتهدا ، ومصلحا مجددا ، حارب البدع والخرافات ووقف من الفقهاء المقلدين والمتعصبين موقفا كريما وأنهمهم ^(١) بالحجة الدامغة والبرهان القاطع ، وكان بمؤلفاته الغزيرة في الفقه والأصول والتفسير والحديث والتاريخ زعيما من زعماء الاصلاح والتجديد في العصر الحديث .

١٣٦ — أما السيد جمال الدين الأفغانى فقد كان ثائرا مصلحا ، ومفكرا مجددا وسياسيا شريفا ، راعه أن يجد المسلمين متخلفين في كل مجال من مجالات الحياة ، وأنهم قد ركنوا الى حياة الذل والضعف ، وأن حكامهم قد استبدوا بهم ، فنار ثورة شاملة وجاب البلاد الاسلامية وغيرها داعيا الى الاصلاح والتجديد لايهاب سلطانا فاسدا أو حاكما مستبدا ، أو مستمرا متسلطا ، فخافته الدول والسلاطين ، وبثت وراءه العيون ووضعت أمامه المراقيل غير انها لم تثنه عن آماله الكبيرة وتؤثر في روحه الثائرة ونفسه الأبية فكان له أثر في مصر وفارس والآستانة وكل مكان حل فيه .

١٣٧ — ويهنا هنا الإشارة الى آرائه في الاجتهاد والتقليد ، وهى آراء تتسم بالعمق والغيرة الشديدة على الدين ، وتصحيح

(١) . انظر مجلة الرسالة العدد ١٠٩٦ السنة الثانية والعشرون .

مفاهيمه والثورة العارمة على أولئك الذين ارتاضوا انتقليد مذهباً
ودافعوا عنه وتعصبوا له •

لقد نفر جمال الدين من التقليد والجمود ، وكان ينظر في آراء
السابقين من المجتهدين ، فيرد الضعيف عنها ويأخذ الأقرب
للصواب وما يقبله العقل الصريح ويتفق مع النقل الصحيح •

ذكروا له قولاً للقاضي عياض ، واتخذوه حجة واشتد تمسكهم
به حتى أنزلوه منزلة الوحي فقال جمال الدين :

ياسبحان الله ان القاضي عياض قال ما قال على قدر ما وسعه
عقله وتناول به فهمه وناسب زمانه — فهل لا يحق لأحد غيره أن
يقول ما هو أقرب للحق وأوجه وأصح من قول القاضي عياض ،
أو غيره من الأئمة ؟ وهل يجب الجمود والوقوف عند أقوال
الناس ؟ انهم أنفسهم لم يقفوا عند حد أقوال من تقدمهم ، لقد
أطلقوا لمقولهم سراحها فاستنبطوا وقالوا ، وأدلو دلوهم في
الدلاء في ذلك البحر المحيط من العلم ، وأثوا بما ناسب زمانهم
وتقارب مع عقول جيلهم ، وتتبدل الأحكام بتبدل الزمان •

ولما قيل له ان ذلك يعد اجتهاداً ، وباب الاجتهاد عند أهل
البينة مسدود لتعذر شروطه ، تنفس الصعداء وقال :

ما معنى باب الاجتهاد مسدود ؟ وبأي نص سد باب الاجتهاد؟
وأي امام قال : لا ينبغي لأحد من المسلمين بعدى أن يجتهد ليعتقه
في الدين ، أو أن يهتدى بهدى القرآن ، وصحيح الحديث ، أو

يجد ويجتهد لتوسيع مفهومه منهما والاستنتاج بالقياس على ما ينطلق على العلوم العصرية وحاجيات الزمان وأحكامه ولا ينافي جوهر النص ؟ •

ان الله بعث محمدا رسولا بلسان قومه العربى ليفهمهم ما يريد افهامهم وليفهموا منه مايقوله لهم «وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه» وقال : « انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فالقرآن ما أنزل الا ليفهم ولكى يعمل الانسان بقبله لتدبر معانيه وفهم أحكامه والمراد منها •

فمن كان عالما باللسان العربى ، وعاقلا غير مجنون ، وعارفا بسيرة السلف ، وما كان من طرق الاجماع من الأحكام مطبقا على النص مباشرة أو على وجه القياس ، وصحيح الحديث — جاز له النظر فى أحكام القرآن وتمنعها والتدقيق فيها ، واستنباط الأحكام منها ومن صحيح الحديث والقياس •

ولا ارتاب فى أنه لو فسخ فى أجل أبى حنيفة ومالك والشافعى وابن حنبل — وعاشوا الى اليوم — لداموا مجدين مجتهدين ، يستنبطون لكل قضية حكما من القرآن والحديث ، وكلما زاد تعمقهم وتمنعهم ازدادوا فهما وتدقيقا (١) •

ثم يتحدث عن ضرر المقلدين فيقول : علمتنا التجارب ونطقنا

(١) جبال الدين الافغانى للاستاذ محمود أبو رية ص ١٨٩ ط ١
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية •

مواضى الحوادث أن المقلدين في كل أمة ، تكون مداركهم مهابط
 الوسوس ، ومخازن الدسائس ، بل يكونون بما أفعمت أفئدتهم
 من تعظيم الذين قلدوهم واحتقار من لم يكن على مثالهم شؤما
 على أبناء ملتهم يذلونهم ويحقرون أمرهم ، ويستهيئون بجميع
 أعمالهم وأن حلت ، وأن بقي في بعض رجال الأمة شيء من الشمم ؛
 أو نزوع الى معانى الهمم أنصبوا عليه وأرغموا من أنفه حتى يمحي
 أثر الشهامة ، وتخمد حرارة الغيرة ، ويصير أولئك المقلدون طلائع
 لجيوش الغالبين ، وأرباب الغارات يمهدون لهم السبل ويفتحون
 الأبواب ، ثم يثبتون أقدامهم ويمكنون سلطتهم ذلك بأنهم لا
 يعلمون فعلا لغيرهم ، ولا يظنون أن قوة تغالب قواهم (١) .

١٣٨ — وبهذه الروح الثائرة المخلصة ناضل جمال الدين
 الأفغانى ودعا الى الإصلاح والتجديد وفتح باب الاجتهاد ، لقد
 آلمه أن يجد المسلمين قد وصلوا الى وضع لا يرضاه مسلم يعرف
 كتاب ربه وسنة رسوله ، وأن يجد الدول الاستعمارية قد تطلعت
 الى السيطرة على البلاد الاسلامية فجاهد في سبيل مقاومة اتجاه
 الدول الاستعمارية ، وسلك الى هذه المقاومة ايقاظ روح التضامن
 الاسلامى ، عن طريق طلب التمسك بالقرآن ، والغاء العصبية
 المذهبية ، وطرح التقليد الحزبى واعمال الاجتهاد في فهم القرآن
 والملازمة بين مبادئه وظروف الحياة التى يعيش فيها المسلمون
 وطرح الخلافات والبدع التى غيرت من جوهر الاسلام والتى

(١) جمال الدين الافغانى ص ١٩١ .

جعلته وسيلة سلبية في الحياة ، بدلا من كونه حقيقة واضحة ،
كقوة ايجابية في السيطرة عليها وتوجيهها (١) .

ويتضح من هذا أن جمال الدين كان يرى أن علة ضعف
المسلمين تكمن في التقليد والجمود والبدع والخرافات ، وأن
الاجتهاد هو سبيل القوة والحرية والنهضة ، لذلك نادى بفتح
باب الاجتهاد لينهض المسلمون ويدربوا عن أنفسهم كل معتد
أثيم .

١٣٩ - وسلك طريق جمال الدين في الدعوة الى فتح باب
الاجتهاد وترك التقليد تلميذه الامام محمد عبده فقد قال :

وارتفع صوتى بالدعوة الى أمرين عظيمين :

الأول : تحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة
سلف الأمة قبل ظهور الخلاف والرجوع في كسب معارفه الى
ينابيعها الأولى ، واعتباره - الدين - من ضمن موازين العقل
البشرى التى وضعها الله لترد من شسطه ، وتقلل من خلطه
وخبطه . وانه على ذلك الوجه يعد صديقا للعلم ، باعثا على
البحث في أسرار الكون ، داعيا الى احترام الحقائق الثابتة ،
مطالبيا بالتمويل عليها في أدب النفس واصلاح العمل .

(١) الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى للدكتور
محمد البهى ص ٨٢ طثانية .

أما الأمر الثانى فهو اصلاح اللغة العربية (١) .

ف تحرير الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة السلف الصالح كان أمرا يسمى اليه الامام محمد عبده وهو فى هذا ينهج نهج أستاذه جمال الدين غير أنه يختلف عنه من ناحية أن الامام محمد عبده قد أولى هذا الموضوع عناية كبيرة وسار عليه بخطى فسيحة ، وترك آثارا مختلفة تشهد له بالاجتهاد والدعوة اليه ومحاربة التقليد والنفور عنه .

١٤٠ — يرى الامام محمد عبده أن العقل الانسانى (٢) هو العقل الانسانى فى كل عصر وجيل ، وموقف الانسان المسلم من كتاب الله وسنة رسوله فى أى عصر وفى أى جيل يجب أن يكون هو موقف الانسان المسلم أول الدعوة الى الاسلام وفى الفترة الذهبية له ، كما آمن الشيخ محمد عبده بأن للانسان وجودا ذاتيا وكيانا مستقلا فى هذا العالم ، وهذا يستتبع اقرار امكان الانسان على فهم نصوص الكتاب المنزل والسنة الصحيحة والتفقه على أساس منهما ، وذلك هو ما يعرف بالاجتهاد هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ضرورات المجتمع وطبيعة الحياة تجعل الاجتهاد أمرا لازما ، لأن الحياة متطورة ويجد فيها من الأحداث والمعاملات ما لم يكن موجودا بالأمس ، الاجتهاد هو الوسيلة العملية والنظرية المشروعة للملازمة بين أحداث الحياة المتجددة وتعاليم الاسلام العامة ، ولو وقف الأمر بتعاليم الاسلام عند

(١) زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ص ٣٢٧ ط أولى .

(٢) انظر الفكر الاسلامى وصلته بالاستعمار الحديث ص ١٤٧ .

تفقه الأئمة السابقين لسارت الحياة الانسانية في الجماعة
الاسلامية في عزلة عن التوجيه الاسلامي وبقيت أحداث هذه
الحياة في بعد عن تحديد الاسلام اياها وتكييفها بالكيفية
الاسلامية .

١٤١ - وقد حمل الامام محمد عبده على التقليد ^(١) والمقلدين ،
لأن التقليد وقف بالعقل الانساني عند حد معين ، وذلك يتنافى
مع طبيعة العقل ذاته ، لأن العقل وجد للملازمة بين الانسان
وظروف الحياة التي يعيش فيها ، ويتنافى التقليد أيضا مع طبيعة
الحياة ، لأن أحداثها ليست أزلية غير متغيرة ، بل خصيصتها التغير
والتجدد كما يتنافى أيضا مع طبيعة المبادئ الاسلامية وخصائصها ،
لأن هذه المبادئ ليست لها طبيعة التوقيت ولا الخصوص المكاني
أو الزماني ، فهي للناس كافة وللانسانية في أزمتها المتتابة وفي
جميع بقاعها ؟

أما المقلدون فهم قوم قد عطلوا عقولهم ، وعكفوا على كتب
مميّنة وأخذوا باتجاهات فقهية خاصة أضفوا عليها قداسة وسلطانا
ويقول الامام محمد عبده عن هؤلاء المقلدين :

« وإذا وصل الى أيدي هؤلاء العلماء كتاب فيه غير ما يعلمون ،
لا يعقلون المراد منه ، وإذا عقلوا منه شيئا يردونه ولا يقبلونه ،

(١) انظر الفكر الاسلامي وصلته بالاستعمار الحديث ص ١٤٦ .

وإذا قبلوه حرفوه الى ما يوافق علمهم وحزبهم كما جروا عليه في
نصوص الكتاب والسنة (١) » •

١٤٢ — وهكذا حارب الاستاذ الامام دعاة التقليد ودعا الى
الاجتهاد وقد خاض من أجل ذلك معارك مختلفة ، بعضها يتصل
باصلاح الأزهر وتطويره لينهض برسالته على خير وجه •

ان الامام محمد عبده رائد من الرواد الأفذاذ ومفكر من أكبر
المفكرين في العصر الحديث ، ومجدد من مجددي الاسلام بوطاقة
مبدعة خلاقة أنفت التقليد أو أن تستعدها كتب حشيت بالفروض
والغموض وتطلعت الى المنبع الصافي الذي ورده أئمة المجتهدين
فجادوا بالخير العميم •

١٤٣ — وقد حارب الامام محمد عبده من جبهات كثيرة ،
حاربته الحكومات الرجعية وجهلة الفقهاء المقلدين ، غير أنه سار
في طريقه يحاول بالحجة والبرهان ويناضل في مجالات الاصلاح
المتعددة فكان لكل ذلك أثره في يقظة الفكر المعاصر وخلق جيئ
من العلماء المتحررين الذين تتلمذوا عليه وعلى آثاره وساروا على
دربه أمثال الامام رشيد رضا ، والشيخ عبد المجيد سليم والشيخ
أحمد ابراهيم والشيخ محمود شلتوت وغير هؤلاء من العلماء
المحدثين •

١٤٤ — وكان لكل هذه العوامل المختلفة ، عوامل التطور الزمني

(١) تاريخ الامام محمد عبده ج ١ ص ٧٦٦ نقلا عن الفكر
الاسلامي وصلته بالاستعمار الحديث •

والاحتكاك بالدول الأجنبية عن طريق الارساليات والبعثات التبشيرية والاستشرافية — مع هذه من خطر وضرر — وأيضا عن طريق الصراع الاستعماري والغزو الفكري ، وسهولة المواصلات بين الدول ، وتطور الطباعة ، وحياء التراث الفقهي القديم ، ويضاف الى كل هذا ظهور عدد من المفكرين والمصلحين والزعماء المجددين الذين أدركوا أن علة تخلف المسلمين تكمن في جهلهم واخلادهم الى الخمول والدعة وتقديس آراء السابقين تقديسا جعلها كأنها جزء من التنزيل لا آراء للأناس يخطئون ويصيبون ويتأثرون وينفعلون بكل ما يحيط بهم من أعراف وثقافة وتقاليد .. كان من أثر هذه الموامل جميعها الاحساس بضرورة الاجتهاد وعدم تقديس آراء السابقين من الفقهاء ، ومحاولة اضافة جديد الى ما خلفه أئمة المجتهدين حتى يستطيع المجتمع الاسلامي أن يواكب تيار التقدم ، والا يعيش عالة في قوانينه على التفكير الأجنبي •

١٤٥ — ويلاحظ الدارس للمؤلفات الفقهية منذ بداية القرن الماضي انها نزعت الى محاولة التجديد والاجتهاد — بوجه عام — وعدم التسليم بكل ما يقال ، ويلاحظ أيضا أن القرن الماضي شهد اتجاها — وان كان مذهبيا — للانفاداة من تراثنا الفقهي في صورة جديدة تعتمد على الجوهر واللباب كما يلاحظ انه منذ انشاء الجامعات وتأسيس الشريعة بكليات الحقوق اتجهت الدراسات الفقهية نحو الموازنات بين المذاهب الفقهية ، وبينها وبين القوانين الوضعية •

وأرجو أن أوفق في الحديث عن هذين الاتجاهين في الفصلين التاليين •

مَحَاوِلُ لِمَذْهَبِيَّةٍ

١٤٦ - أشرت في الفصل السابق الى أن القرن الماضي قد شهد اتجاهها نحو الافادة من تراثنا الفقهي في صورة جديدة ، وكان ذلك نتيجة لتلك العوامل التي أومأت اليها ..

ان هذا الاتجاه تمثل في وضع قوانين مستمدة من الفقه في صورة مواد تشبه المواد القانونية الحديثة ، وكان هذا الاتجاه استجابة طبيعية لتطور الحياة ، وتأثرا بالطرائق الأجنبية في وضع القوانين ، ورغبة في ألا يكون للقوانين الأوروبية الهيمنة في البلاد الاسلامية حيث أخذت ترحف عليها في القرن الماضي تشد أزرها قوى الاستعمار، ويمكن لها تخلف الحياة الفكرية والعلمية، وحرص بعض الحكام المسلمين على التشبه بأوروبا في كل شيء .

ان الدولة العثمانية في القرن الماضي عينت لجنة اسمها «جمعية المجلة» مؤلفة من سبعة علماء برئاسة أحمد جودت «باشا» ناظر ديوان الأحكام العدلية ، وكان غاية اللجنة تأليف كتاب في المعاملات الفقهية ، يكون مضبوطا سهل المأخذ ، عاريا من الاختلافات ، حاويا للأقوال المختارة ، سهل المطالعة على كل أحد .

١٤٧ - وسبب تأليف هذا الكتاب كما أوضحته اللجنة في

تقريرها الذى رفعته الى الصدر الأعظم على باشا بتاريخ المحرم سنة ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩ م هو :

ان « علم الفقه بحر لا ساحل له ، واستتباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على مهارة علمية وملكة كلية وعلى الخصوص مذهب الحنفية ، لانه قام فيه مجتهدون كثيرون متفاوتون فى الطبقة ، ووقع فيه اختلافات كثيرة ، ومع ذلك فلم يحصل فيه تنقيح كما حصل فى فقه الشافعية ، بل لم تزل مسائله أشعثات متشعبة فتميز القول الصحيح من بين تلك المسائل والأقوال المختلفة وتطبيق الحوادث عليها عسير جدا ، وعدا ذلك فانه يتبدل الأعصار بتبدل المسائل التى يلزم بناؤها على العرف والعادة » .

١٤٨ - وقد باشرت اللجنة عملها فى هذا الكتاب الذى أطلق عليه اسم « مجلة الأحكام العدلية » عام ١٢٨٥ هـ - ١٨٦٩ م وانتهت منه عام ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م .

وتحتوى مجلة الأحكام على ألف وثمانمائة واحد وخمسين مادة (١٨٥١) وتنقسم الى مقدمة وستة عشر كتابا ، وتتألف المقدمة من مائة مادة ، الأولى فى تعريف علم الفقه وتقسيمه ، والباقية فى القواعد الكلية العامة .

وأما كتبها فهى : كتاب البيوع ، كتاب الاجارات ، كتاب الكفالة ، كتاب الحوالة ، كتاب الرهن ، كتاب الأمانات ، كتاب الهبة ، كتاب الغصب والاتلاف ، كتاب الحجر والاكره والشفعة ، كتاب الشركات ، كتاب الوكالة ، كتاب الصلح

والإبراء ، كتاب الإفراز ، كتاب الدعوى ، كتاب البيئات
والتحليف ، كتاب القضاء •

وقد قسمت المجلة كل كتاب من هذه الكتب الى أبواب
أساسية وفرعية كالتعاريف والشروط والأحكام ، كما أن المجلة
كانت حريصة جدا على رد المباحث والفروع الى مناسباتها
ومظانها ، فمثلا يذكر الفقهاء عقد المضاربة — وهى عقد على
الاشتراك فى الربح على أن يكون رأس المال من طرف والعمد
فيه من الطرف الآخر — فى غير بحث الشركات على حين ذكرته
المجلة فى الشركات ، لأن المضاربة كما يبدو من تعريفها ليست
سوى شركة عقد •

والمجلة مأخوذة بوجه عام عن كتب ظاهر الرواية فى المذهب
الحنفى ، واذا تعددت الأقوال عند الامام أبى حنيفة وأصحابه،
اختارت المجلة القول الذى رآته موافقا لحاجات العصر
والمصلحة العامة •

١٤٩ — فالمجلة اذن كتاب مؤلف على غرار المؤلفات
القانونية الحديثة من حيث ترتيب الأبواب والفصول والصياغة فى
صورة مواد سهلة الأسلوب موجزة العبارة ، وهو خاص
بالمعاملات دون غيرها من العبادات ، وقد أخذ عن المذهب
الحنفى مع مراعاة مقتضيات العصر والمصلحة العامة فى اختيار
الآراء •

والمجلة تعد أول عمل يقدم الفقه المذهبى فى هذه الصورة
الجديدة واذا كان قد ألف قبلها كتاب الفتاوى الهندية بوساطة

جماعة من الفقهاء وجاء جامعا لظاهر الروايات التي اتفق عليها في المذهب الحنفي — الا أنه لم يكن على نمط التقنين ، وانما هي فروع فقهية واقعية أو مفترضة تذكر فيها الآراء ثم يتبع ذلك بالقول الذي تختاره اللجنة للفتوى ، كما أنه احتوى على أبواب الفقه المعروفة من عبادات ومعاملات على حين قصرت المجلة على المعاملات فقط .

١٥٠ — وفيما يلي نموذج من الكتابين في موضوع واحد ، وسيرى القارئ مدى الفارق بينهما في المنهج والاسلوب .

جاء في كتاب الفتاوى عن الكفالة : «أما تعريفها ففيل هي ضم الزمة الى الزمة في المطالبة ، وقيل في الدين والأول أصح ، كذا في الهداية ، وأما ركنها ، فالإيجاب والقبول عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا حتى أن الكفالة لا تتم بالكفيل وحده ، سواء كفل بمال أو بالنفس فالم يوجد قبول المكفول له أو قبول أجنبي عنه في مجلس العقد ، أو خطاب المكفول له ، أو أجنبي عنه بأن قال الطالب لآخر اكفل بنفس فلان لى فقال كفلت أو قال رجل أجنبي لغيره اكفل بنفس فلان أو بمال عن فلان لفلان فيقول ذلك الغير كفلت ، تصح الكفالة » .

وجاء في المجلة عن الكفالة :

مادة ٦١٢ « الكفالة ضم زمة الى زمة في مطالبة شيء ، يعنى أن يضم أحد ذمته الى زمة آخر ويلتزم أيضا المطالبة التي لزمتم في حق ذلك » .

مادة ٦١٣ « الكفالة بالنفس هي الكفالة بتسليم شخص آخر » .

مادة ٦١٤ « الكفالة بالمال هي الكفالة بأداء مال » .

مادة ٦١٥ « الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال »

١٥١ - وقد طبقت مجلة الأحكام في تركيا ، كما طبقت أيضا في معظم البلاد التي كانت تابعة للحكم العثماني مثل سوريا ولبنان وفلسطين ولكنها ألغيت في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى بقليل وألغيت في البلاد الأخرى تدريجيا بعد ذلك .

وفي مصر رفض الخديوى اسماعيل تطبيق الأحكام العدلية وكان باعث ذلك رغبته في عدم التبعية للدولة العثمانية ، وحبا في الاستقلال والتحرر من الترك ، ولما كان هولما بأوروبا وحضارتها وثقافتها وقوانينها اتجه الى قانون نابليون فنقله الى اللغة العربية في صورة قانون مدنى مصرى ، ولادراكه بأن هذا العمل لن يقابل من الفقهاء والعلماء والرأى العام بالرضا والاستحسان كلف الشيخ مخلوف الميناوى بعمل دراسة تبرز مدى اعتماد القانون الفرنسى على مذهب الامام مالك ، ومدى ما فى ذلك القانون من موافقة للمذهب المالكى فى الأحكام المدنية ، فقد ثبت تاريخيا أنه كان للشريعة الاسلامية عموما ولمذهب مالك خصوصا تأثير فى التشريع الوضعى فى أوروبا وبخاصة فى فرنسا ، وذلك لان المذهب المالكى كان معمولاً به ولا يزال فى بلدان شمال افريقيا ، وقد انتقل مع المسلمين الى الأندلس والإقطار التي فتحوها وأقاموا بها فى فرنسا ، وهذا

يفسر لنا سر عناية الفرنسيين قديما وحديثا بالمذهب المالكي
بنشر كثير من كتبه ، أو ترجمتها الى الفرنسية •

• انها حقيقة تاريخية وفكرية لا ينكرها الا مكابر أو جاهل (١) .

١٥٢ - ولكن بالرغم من الكتاب الضخم الذى وضعه
الشيخ النياوى وأوضح فيه العلاقة بين المذهب المالكي
وقانون نابليون ، تلك العلاقة التى ترجح استمداد أحدهما من
الآخر ، والمتأخر زمنا هو الذى يفيد من المتقدم عليه وهو
المذهب المالكي ، فان اصدار قانون نابليون فى صورة مدنى
مصرى آثار ضجة فى رأى العام ، ورأى الفقيه القدير المرحوم
محمد قدرى باشا أن الثورة على القانون الفرنسى لا تكون
مجدية ما لم تكن معززة بعمل يثبت صلاحية الفقه الاسلامى
للتقنين والحياة ، لذلك قام بعمل مجموعة من انقوانين أخذها
من المذهب الحنفى ، وصاغها فى صورة مواد ، مسترشدا بمجلة
الأحكام العدلية •

١٥٣ - ومجموعة قدرى باشا تشمل المعاملات ، وأحكام
الوقف والاحوال الشخصية •• فى المعاملات وضع كتاب مرشد
الحيوان الى معرفة أحوال الانسان ، وهو يحتوى على ١٠٤٩
مادة ، وقد قسمه الى أبواب وفصول ، بداه بكتاب الاحوال ،
وختمه بكتاب الصلح ، وكان يشير فى الهامش الى مصدر كثير
من المواد ، وقد طبعت الدولة هذا الكتاب ١٨٩٠ هـ •

(١) أنظر التشريع الاسلامى وأثره فى الفقه الغربى للمرحوم
الدكتور محمد يوسف موسى ص ٩٧ - المكتبة الثقافية •

وهذا نموذج منه :

المادة (١) المال ما يمكن ادخاره لوقت الحاجة وهو نوعان:
• عقار ومنقول

المادة (٢) العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله
وتحويله •

المادة (٣) المنقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله •
فيشمل العروض والحيوانات والمكيلات والموزنات والذهب
والفضة ويشمل البناء والفراس القائمين في أرض مملوكة
أو موقوفة •

وأما أحكام الوقف فقد وضع لها كتابا عنوان له باسم
« قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف »
جاء في ٦٤٦ مادة وقد قسمه كذلك الى أبواب وفصول ، وتحدث
فيه عن كل ما يتعلق بالوقف من تعريف له وبيان لشرائطه
 وأسبابه وأنواعه ، وولاية الوقف واجابته وغير ذلك ، وقد
ذكر في الصفحة الثانية المصادر التي اعتمد عليها في وضع هذا
الكتاب ، ومعظمها كتب الفتاوى في المذهب الحنفي ، غير أن
الملاحظ أن هذه المصادر ألفت في عصور متأخرة ، وليس من بينها
مصدر ألفت في عصر الاجتهاد الأول ، وبالإضافة الى ذكر المصادر
جملة في أول الكتاب كان الفقيه القدير يشير في الهامش الى
مصدر كل مادة مع ذكر أرقام الصفحات التي أخذت منها •

وأما الاحوال الشخصية فقد وضع لها كتاب الأحكام

شرعية في الاحوال الشخصية ، وقد جاء في ٦٤٧ مادة والطبعة
لتى تيسر لى قراءتها من هذا الكتاب هي الطبعة التى طبعتها
وزارة المعارف سنة ١٩٣٣ ولم يذكر فيها اسم المؤلف ، والكتاب
مقسم الى جزأين : الأول : في الأحكام المختصة بذات الانسان
من نكاح وطلاق ونسب ووصية وحجر وهبة ، والثانى : في
الموارث ، وكل جزء مقسم الى أبواب وفصول ، ولا يختلف
هذا الكتاب عن الكتابين السالفين الا من ناحية اهمال المصادر
فقد أغفل ذكرها في الهامش أو في غيره .

١٥٤ — وبعد فهذه المحاولات المذهبية لو قدر لها أن تعتمد
على المذاهب كلها ، وتأخذ منها ما تراه محققا للصالح العام
وتمشيا مع تطور الحياة ومتطلبات التقدم البشرى ، لكنت
عملا مثمرا وخالدا ، وربما حالت دون سيطرة القوانين
الأوربية في البلاد الاسلامية ، ومع هذا فهى لون من الاجتهاد
المذهبى الذى يرمى الى تخليص الفقه من الآراء الخلافية
وتقديمه في صورة عصرية تيسر الانتفاع به ، كما أنها نبهت
الأذهان الى قيمة تراثنا الفقهى وخصوبته ومرونته وأنه أجدى
لنا من القوانين الوضعية الأجنبية ، لأنه بثروته القانونية الضخمة
صالح لأن يكون مصدر التشريع في كل مجال من مجالات
الحياة .

اتجاهات جديدة

١٥٥ - ان العوامل التي أشرت اليها فيما سبق كان لها ذلك الأثر في محاولة الافادة من تراثنا الفقهي في صورة قانونية معاصرة وكانت هذه المحاولة في جملتها لونا من الصراع بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية ، فقد أدى ضعف المسلمين وتخلفهم وتقدم الغرب وسطرته على كثير من البلاد الاسلامية الى أن تعبر القوانين الأجنبية الى العالم الاسلامي ، ولكنها قوبلت بكثير من الرفض والاحتجاج ، وكانت تلك المحاولات تعبيرا عمليا عن عدم حاجة المسلمين الى استيراد مثل هذه القوانين ، لان لديهم ما يغنيهم عن استيراد قوانين لا تربطهم بها صلة روحية ، فضلا عن أنها وضعت لبيئة تختلف في كثير من الوجوه عن البيئة الاسلامية .

١٥٦ - ومع تأثير تلك العوامل في ذلك المجال فانها قادت الى اتجاهات جديدة في الدراسة الفقهية الحديثة تعد بلا ريب خطوة عملية نحو التخلص من ربة التقليد ، والدعوة الى الرجوع الى مصادر الشريعة الأساسية .

من المعروف أن المؤلفات القديمة مؤلفات مذهبية ، وإذا كان بعض الفقهاء قد ذكر آراء غيره من فقهاء المذاهب فانه

غالباً كان يضع رأى امامه فى مكانة دونها آراء سواء من الأئمة، ومع ما كتب من مؤلفات خاصة باختلاف الفقهاء فانها اقتضت على سرد الآراء وذكر أدلتها دون أن تعطى فى النهاية غالباً رأياً خاصاً ، يضاف الى هذا أن المؤلفات القديمة سارت على منهجها التقليدى فى البدء بالكلام عن العبادات ثم المعاملات الخ ، وقد أفرد بعض الفقهاء بعض الموضوعات الفقهية ببحث مستقل الا أن المنهج الذى ألفه الفقهاء — وبخاصة فى عصر التقليد — كان السائد فى مثل هذه الأعمال .

وفى العصر الحديث سلكت المؤلفات الفقهية مسلكاً آخر يمتاز بخصائص سترد الاشارة اليها بعد قليل ، غير أنها لم تسلك هذا المسلك دفعة واحدة ، فقد تدرجت وتطورت اليه شيئاً فشيئاً .

١٥٧ — وأول ما يلفت النظر فى المؤلفات المعاصرة أنها تناولت موضوعات الفقه بالدراسة كل موضوع على حدة غالباً، وقد ساعد على هذا ظروف العصر ، وانشاء الجامعات وتوفر عدد من الباحثين والدارسين فى أقسام الدراسات العليا على موضوعات فقهية للتقدم بها لنيل الدرجات الجامعية .

ومع هذا الاتجاه فى دراسة الفقه ، فإن هذه الدراسة قامت على الموازنات بين الآراء الفقهية دون تعصب لامام بعينه ، ومراعاة ما يحقق مصالح الناس ويتلائم مع الأعراف الجديدة ، كما أن هذه الموازنات تعدت الآراء الفقهية القديمة الى الآراء والنظريات القانونية الوضعية .

ومما هو جدير بالذكر أن عددا غير قليل من رجال القانون الذين لم يتخرجوا في الأزهر أو غيره من المعاهد التي تهتم بالعلوم الإسلامية قد اتجهوا نحو الفقه الإسلامي يعكفون عليه ويوازنون بينه وبين مадرسوا من نظم قانونية مختلفة في موضوعات متنوعة (١) .

وقد أبرزت هذه الموازنات سواء ما كانت بين الآراء القديمة فقط ، أو بينها وبين القوانين الوضعية الأجنبية أو غيرها أصالة الفقه ومرونة التشريع الإسلامي وشموله .

١٥٨ - والمؤلفات الفقهية المعاصرة تجمع الى الموازنات الفقهية والقانونية سهولة الصياغة وبساطة العبارة ، وتسلسل الأفكار ، وهي بهذا قدمت الموضوعات الفقهية في صورة يقبل عليها المتخصصون وغير المتخصصين على السواء .

على أن هذه المؤلفات أو الأبحاث لم تكن تدور حول دراسة الموضوعات الفقهية المعروفة فحسب ولكنها اهتمت أيضا بدراسة ما جد من نظم وأفكار حديثة فرضتها طبيعة العصر وتطور الفكر وبخاصة ما يتعلق منها بالناحية الاقتصادية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اتجهت المؤلفات الفقهية نحو إبراز النظريات القانونية في الفقه الإسلامي مثل نظرية البطلان والتعسف في استعمال الحق في صورة عصرية على غرار ما يفعل

(١) انظر مثلا مصادر الحق في الفقه الإسلامي للمرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري .

فقهاء القانون الوضعي ، وقد أثبت هذا الاتجاه سبق الفقه الاسلامي وأصالته ومنزلة الفقهاء المسلمين في مجال الفكر القانوني .

وكما جمعت المؤلفات الحديثة بين الدراسة المقارنة والعبارة الميسرة فانها دعت الى الرجوع الى مصادر الشريعة الأصلية والتحرر من سيطرة المؤلفات القديمة وتقديس نصوصها ، كذلك نادت بانشاء مجمع للفقه الاسلامي يضم الصفوة الممتازة من العلماء والفقهاء والباحثين ، فذلك وحده هو سبيل التطوير والتجديد .

والواقع أن الدعوة الى انشاء مجمع للفقه الاسلامي أو للبحوث الاسلامية قد نادى بها الامام محمد عبده ، وتبعه غيره من العلماء والفقهاء ، ولكن المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ، اهتم بأمر هذا المجمع بعد أن نقل الى تدريس الشريعة في الجامعة فكتب مقالات كثيرة ، يؤكد فيها أن العصر الحاضر يفرض على الفقهاء الاجتهاد وان انشاء مجمع للفقه الاسلامي يجعل هذا الاجتهاد ميسرا ومفيدا ومحققا لكل ما يتطلع اليه الخيرون على الفقه ومكانته ومستقبله .

وقد استجاب المسئولون الى تلك الدعوات — ايمانا منهم بجلالة الرسالة التي يؤديها المجمع — وصدر قرار انشاء المجمع الذي سمي « مجمع البحوث الاسلامية » بالقرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص باعادة تنظيم الأزهر .

وفي السنوات الماضية عالج المجمع في مؤتمراته موضوعات
فقهاء هامة ، كما عالج بعض الموضوعات التي تتعلق بالعقيدة
والحضارة والأمل كبير في أن يقدم المجمع الى العالم الاسلامي
دراسة جديدة وافية عن المشكلات الراهنة ليؤكد للعالم صلاحية
الشريعة الاسلامية لكل زمان وكل مكان ، ويبرهن على مرونة
الفقه وقدرته على الاستجابة لتطور الحياة وتقدم البشرية .

ومن مظاهر الاتجاهات الجديدة في الدراسات الفقهية
الحديثة ، اخراج الموسوعات الفقهية التي تقدم الفقه الاسلامي
نقيا من الشوائب والفضول وفق خطة منهجية دقيقة تقوم على
ترتيب مواد الموضوعات الفقهية ترتيبا أبجديا وتتناول كل مادة
تتاولا يعطى القارئ خلاصة جوهرية لأراء الفقهاء من جميع
المذاهب الاسلامية .

وقد أصدر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية عدة أجزاء
من « موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الاسلامي »
كما أصدرت جمعية الدراسات الاسلامية الجزء الأول
والثاني من موسوعتها الفقهية ، وتقوم الآن حكومة الكويت
بإخراج موسوعة فقهية رصدت لها الأموال وانتدبت الخبراء
والمختصين والباحثين وقد أخذت تصدر طبعة تمهيدية
لموضوعات الموسوعة توطئة لإصدارها في صورتها الكاملة بعد
أن يدلى المختصون بأرائهم وملاحظاتهم حول الطبعة
التمهيدية^(١) . وكانت كلية الشريعة بالجامعة السورية قد فكرت

(١) صدر قرار وزاري اخيرا بوقف العمل في هذه الموسوعة .

ن موسوعة فقهية أيضا ، ولكن يبدو أن ظروفها مختلفة حالت
بينها وبين السير في تحقيق فكرتها •

ولا مرء في أن هذا عمل جدير بكل تقدير ، ولكن الذى أود
ذكره أن عمل الدوائر العلمية الضخمة يحتاج الى تعاون
الهيئات الفكرية كلها فى الأمة الواحدة فضلا عن غيرها من الأمم
الأخرى فهذا يحقق للموسوعات سرعة اخراجها وضمان دقتها
وشمولها وفى رأى أن الهيئات العلمية فى العالم الاسلامى كله
لو تعاونت على اخراج موسوعة فقهية واحدة ثم عملت على
ترجمتها ونشرها فى كل مكان لكان ذلك أبجدي من أن تخرج
موسوعات مختلفة ففى هذا مظنة النقص وانفاق جهود وأموال
يمكن الانتفاع بها فى سرعة الانجاز وكمال الدقة والاتقان •

١٥٩ — ولا يفوتنى هنا الاشارة الى تلك القوانين التى
عملت الحكومة المصرية على وضعها وأخذها من الفقه
الاسلامى ، فقد روعى فيها عدم التقيد بمذهب معين مع مراعاة
روح العصر وما يحقق المصلحة العامة وهذا عمل يدخل فى دائرة
الاجتهاد ، لأن القائمين به من كبار الفقهاء وأهل البحث والنظر
كما أنه يعد اتجاها جديدا فى الدراسة الفقهية •

لقد صدرت قوانين عن الزواج والطلاق وما يتعلق بهما ،
وعن الأوقاف والمواثيق والوصية وتنظيم المحاكم الشرعية ،
وقد عدلت هذه القوانين على فترات زمنية مختلفة وروعى فى
تعديلها ما هو أرفق بالناس ، وأكثر ملاءمة لمصالحهم وللتطور
الاجتماعى دون التقيد بمذهب واحد •

وجاء في مقدمة مجموعة القوانين المصرية المختارة من الفقه الاسلامي الجزء الخاص بشرح قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦. للشيخ فرج السنهاوي ما يلي : ولم يلتزم واضعو قانون الوقف أحكام المذاهب الأربعة ولا أحكام مذهب معين ، وأخذوا من كل مذهب ما يثبتوا أن الحاجة ماسة الى الأخذ به ، وإذا كانت أحكام هذا القانون قد كونت مزيجا فقهيا لا تجده في مذهب من هذه المذاهب فإن ذلك نتيجة حتمية للتخير من هذه المذاهب ، لكنك لا تجد حكما منها غريبا عن الفقه الاسلامي ، ولا يعدو أي حكم منها أن يكون قولاً قال به امام من أئمة المسلمين ، أو رأيا قال به فقيه يعتمد به أو يكون مركبا من هذه الأقوال والآراء .

هذا هو الأساس الذي قام عليه هذا القانون وهذه هي سبيله والأساس قوى متين ، والسبيل صراط مستقيم سلكتها السلف الصالح ودرج فيها المسلمون منذ عصر الرسالة ، وكانت طريق الأئمة في تكوين مذاهبهم وتخيرهم من مذاهب الصحابة والتابعين ، كما سلكتها من جاءوا بعدهم قبل تقرير المذاهب وبعده ، ولم يتكبر عنها أهل التخريج والترجيح من كل مذهب ، وهي في الوقت نفسه متفقة مع روح الشريعة ومع العماد الأول الذي قامت عليه وهو أنها لم تشرع الا لمصالح العباد . وهذا الكلام كما يصدق على قانون الوقف يصدق على غيره من القوانين .

١٦٠ — وأخيرا تمرض الفقه في العصر الحديث من المستشرقين المتعصبين ومن سلك سبيلهم من الدارسين

المسلمين ، تعرض الفقه من هؤلاء وأولئك لنقد مغرض منحرف يرمى الى أهداف بعيدة ضالة ، لقد انصب نقد هؤلاء المغرضين على محاولة زعزعة الثقة بهذا التراث واطهاره في صورة متخلفة ، وعدم صلاحيته للحياة الحاضرة كما حاولوا اثبات اعتماد الفقه الاسلامى على الفقه الرومانى ، وكان هذا النقد يوجه أحيانا ضمن ما يكتب عن الاسلام وتعاليمه والتشكيك في قدرته على الاستجابة لمتطلبات التطورات الحضارية الهائلة .

وقد تصدى لتنفيذ تلك المزاعم بعض العلماء والباحثين ، وظهرت مؤلفات كثيرة تكشف النقاب عن الأغراض الخبيثة التى توارت خلف ستار البحث العلمى والدراسة الأكاديمية .

ان الاستعمار الفكرى كان يعمل بضراوة عنيفة أشد من الاستعمار العسكرى ، لقد كان يراد بنا أن ننسى تراثنا ونتخلى عن ماضينا وأمجادنا ، ولكن قيض الله لهذه الأمة من نافع عنها وتصدى لمزاعم المستشرقين وأضرابهم ، وان كنا ما نزال حتى الآن نعانى من آثار تلك الأفكار المغرضة والاتجاهات الدخلية .

ومن يقرأ ما كتبه جمال الدين الأفغانى ، والامام محمد عبده ، ومحمد فريد وجدى ، والشيخ عبد العزيز جاویش ، والشيخ رشيد رضا ، والشيخ عبد القادر المغربى ، والشيخ البشير الابراهيمى . وغير هؤلاء من المفكرين والمصلحين والعلماء يدرك طبيعة الحملة الفكرية التى وجهت ضدنا ، والتى شملت كل تراثنا من فقه ولغة وأدب وتاريخ وعلم وفن ، وكيف كافح هؤلاء العلماء فى ميدان الزيادة عن كرامتنا وحرمانتنا وحضارتنا

والانسانية الأصيلة • تلك الحضارة التي أخذت بيد البشرية الى
سبيل الرقى والتقدم وأنقذتها من ظلمات العصور الوسطى
وامتازت بقيمتها الخالدة ، ومثلها الرفيعة وغاياتها الانسانية
الرائعة « صيغة الله ومن أحسن من الله صيغة ونحن له
عابدون » •

خاتمة

وبعد فهذه دراسة غير مستفيضة عن الاجتهاد في الفقه الاسلامي منذ صدع محمد صلى الله وسلم بأمر ربه حتى الآن حاولت فيها - وأرجو أن أكون قد وفقت فيما حاولت - أن أتتبع ظاهرة الاجتهاد الفقهي في ادوارها المختلفة وعوامل قوتها وضعفها .

لقد كان غرضي من هذه الدراسة ابراز دور الاجتهاد في تاريخنا الفكري والحضارى ، وكيف كان سببا في اثرات تراثنا بالأفكار الحية والنظريات المبتكرة ، وكيف أدى الى ربط الدين بالحياة وأكد أن الاسلام شريعة صالحة لكل زمان وكل مكان .
شريعة متطورة متجددة لا تعرف الجمود ولا تؤمن بالتقليد .

ومن أجل ذلك لم أحرص في هذه الدراسة على ترجمة أعلام المجتهدين أو الحديث عنهم الا بالقدر الذى يساعد في انقاء الضوء على ظاهرة الاجتهاد في مراحلها المختلفة .

والغرض من ابراز دور الاجتهاد في تاريخنا وحياتنا الفكرية أن نستهدى تراثنا الماضى فى عصوره المشرقة حتى يكون

الاجتهاد في عصرنا طابع الدراسات الفقهية ، وغاية الفقهاء
المحدثين .

لقد آن للمسلمين أن يتحرروا مما خلفته لهم عصور الضعف
والتقليد فلا ينزلون مذاهب الفقهاء منزلة لا يقرها دين ولا منطق
ولا يختلفون . بسبب آراء لم نؤمر باتباعها وعدم الخروج
عليها ، وليجعلوا قبلتهم في تعرف أحكام دينهم كتاب الله
وسنة رسوله مع الاسترشاد بآراء الصحابة والتابعين والأئمة
المجتهدين .

والذي يمكن استخلاصه من كل ما سبق أن تفرق المسلمين
واستبداد كثير من حكاهم ، والتعصب المذهبي كان من أهم
المسائل التي أدت الى خنق الحرية الفكرية في المجتمع
الاسلامي ، وحيث تخفق الحرية الفكرية في مجتمع ما ، فإن
هذا المجتمع ينحدر الى قرار سحيق من التخلف والجهل
والرجعية .

ان شجرة العلم لا تثمر ولا تنمو الا في جو من الحرية فاذا
فسد ذلك الجو، ذبلت تلك الشجرة أو ماتت .

والمسلمون حين عاشوا حياة لا تقدر الحرية الفكرية تخلعوا
وضعفوا وقلدوا ولم يبتكروا .

ان الحرية الفكرية تعمقت التعصب المذهبي ، وتفرض على
كل انسان ان يحترم الرأي لادليته ومنطقه لا لصاحبه أو قائله ،
انها تحارب كل ما يعوق حركة العقل في سيره وتقدمه .

وإذا كان الأمر كذلك فإن المسلمين اليوم ، قد تخلصوا من
العوامل التي كانت سببا في ضعف الحياة العلمية ، أنهم
اليوم — وبخاصة في المنطقة العربية — يحاربون التفرق ،
ويناضون سياسة الاستبداد وخفق الحرية ، ويأخذون
بأسباب التقدم والحضارة .

وهذا يعني أن الاجتهاد الفقهي سيأخذ مكانته التي كانت له
في عصور ازدهاره وقوته ان شاء الله .

ان صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان تفرض على المسلمين
الحركة العلمية المثمرة وتتفنى عنهم الجمود والتقليد وتجعلهم
دائما قادة متبوعين في كل مجال من مجالات الحياة .

ان عصرنا الحاضر يعوج بالمشكلات الجمة . مادية وروحية ،
وعلى عاتق فقهاء المسلمين وعلمائهم تقع مسئولية
وصح الحلول العملية الملائمة لكل ما يواجه البشرية من مشكلات
الحضارة المعاصرة ، حتى يحققوا قولا وعملا صلاحية الشريعة
لكل زمان وكل مكان .

ان عصرنا قد قضى على المسافات الشاسعة التي تفصل بين
الاقطار والدول ، ويسر الاتصال بين الناس مهما بعدت ديارهم
ومن شأن هذا أن ييسر الاجتهاد الجماعي وهو اجتهاد تحتمه
طبيعة عصرنا التي دعت الى التخصص الدقيق في فروع المعرفة ،
والتي جعلت ما جد من مشكلات يحتاج الى دراسات متنوعة ،
غضلا عما يحققه ذلك الاجتهاد من دراسة عملية لمختلف القضايا
التي تشغل المسلمين في كل مكان .

والدعوة الى الاجتهاد الجماعى لا يعنى اهمال الاجتهاد
الفردى ، لأن هذا سبيل ذلك وبدونه لا يتحقق اجتهاد سليم
مقبول •

وأخيرا فانى أسأل الله تبارك وتعالى أن يرزقنا فهما سديدا
فى دينه وعمالا طيبا بكتابه وسنة رسوله « الحمد لله الذى
هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » •

مطابع الامم المتحدة التجارية

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٧٢ / ٢٩٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُحَرَّرَاتُ لِلدُّرَرِ وَالْمُحَافِظُونَ

يُسَدُّ
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
أن يفتدو للعالم الإسلامي

المصحف المنجوق

١٢٠ أسطوانة

لأول مرة بتسجيل كامل للقرآن الكريم مجوداً بأصوات كبار القراء



الشيخ محمد



الشيخ محمود خليل الحصري



الشيخ عبد الباقى عبد السامد



الشيخ مصطفى اسماعيل

Bibliotheca Alexandrina



0449925

صغير
للأسطوانة
٦٤

مع الطوافة
عند فاضل

مركز البحوث

القاهرة : مخازن القرآن المزل ٧٦ شارع الجمهورية الدور الثا
الإسكندرية : فتح المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ٤٤ شارع سعد زغلول الدور

مطابع الإهرام التجارية

التمن ٥ قروش